الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

تخصص : تحليل اقتصادي و استشراف

مذكرة بعنوان:

القطاع الفلاحي و اثره على التنمية المحلية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبتين :

- عمراوي فاطمة زهرة
- عليوة راضية

تحت اشراف :

* الأستاذ: د/ يحياوي لخضر

لجنة المناقشة

لقب و اسم الاستاذ	الجامعة	الصفة
د/ حولية يحي	جامعة عين تموشنت	رئيسا
د/ يحياوي لخضر	جامعة عين تموشنت	مشرفا
د/ علي دحمان محمد	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية **2021/2020**

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من أسهم في .....سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر :

أستاذنا الدكتور يحياوي لخضر ، لتفضله بقبول الإشراف على هذا البحث، وعلى ما بذله من جهد و إرشاد ،مما كان له أكبر الأثر في إنجاز هذا البحث على هذه الصورة فجزاه الله عنا خير العلم، ومتعه الله بالصحة والعافية .

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى أساتذة أعضاء لجنة المناقشة لما سيبذلوه من جهد في تقييم البحث كي يصبح على أكمل وجه .

إهداء

إلى من وضع المولى - سبحانه وتعالى - الجنة تحت قدميها، ووقَّرها في كتابه العزيز...

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي في سبيل إسعادي على الدَّوام (أمي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز).

إلى خالد الذكر، وكان خير مثال لرب الأسرة،والذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي. إلى من أعتمد عليه في كل كبيرة وصغيرة..

(أخي المُحترم).

الى صديقتي و رفيقة دربي ، اختي التي لم تلدها امي عليوة راضية ، و نعم الأخت اسال الله عز وجل ان يوفقك في حياتك .

ولا ينبغي أن أنسى زوجي الذي كان له الدور الأكبر في مُساندتي ، فيا رب افتح له أبواب الرزق من حيث لا يحتسب .

عمراوي فاطمة زهرة

اهداء

الحمد لله الذي انار لي طريقي

الى اغلى ما املك في هذه الدنيا الى من كان سببا في وجودي على هذه الأرض الم من وضعت الجنة تحت اقدامها امي حبيبتي اطال الله في عمرها .

الى من أدين له بحياتي الى من كان شمعة تحترق لتنير طريقي الى من شاب شعره ليشهد يوم نجاحي الي قوتي و اماني الى ابي حبيبي الغالي اطال الله في عمره

الى اخي واختي العزيزين أتمنى لكما مزيدا من الخير والنجاح

الى اختي التي لم تلدها امي الى صديقة عمري ورفيقة دربي فاطمة الزهراء الحمد لله الذي و فقنا في مشوارنا الدراسي رغم كل الصعوبات كان دربا طويلا لكننا تجاوزناه أتمنى لك كل الخير و السعادة قد كنت نعمة الأخت و نعمة الصديقة .

الى كل افراد عائلة عليوة وبكراتر اهدي لكم هذا العمل المتواضع .

ادامكم الله في حياتي

عليوة راضية

الفهرس	الصفحة
الشكر و تقدير	
اهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة العامة	أ-د
الفصل الاول القطاع الفلاحي و التنمية الفلاحية	
مقدمة	1
المبحث الأول : الإطار النظري حول القطاع الفلاحي	2
المطلب الأول: الفلاحة (مفهومها وخصائصها)	2
المطلب الثاني : أنواع الفلاحة	5
المطلب الثالث : العوامل الواجب توافرها لتنمية و قيام القطاع الفلاحي	8
المطلب الرابع : أهمية القطاع الفلاحي	11
المطلب الخامس : مشاكل و معوقات القطاع الفلاحي	12
المبحث الثاني : التنمية المحلية	14
المطلب الاول : مفهوم وركائز التنمية المحلية	14
المطلب الثاني : مبادئ و نظريات التنمية المحلية	19
المطلب الثالث : أهداف و أبعاد التنمية المحلية	21
المطلب الرابع : مؤشرات التنمية المحلية و العوامل المؤثرة فيها	23
المطلب الخامس : ادارة التنمية المحلية	25
خاتمة الفصل الاول	29
الفصل الثاني : القطاع الفلاحي و التنمية المحلية في الجزائر	
مقدمة	30
المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي بالجزائر	31
المطلب الأول : مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر	31
المطلب الثاني : مساهمة القروض الفلاحية في تنمية القطاع الفلاحي	33
المطلب الثالث : دعم الفلاحة في الجزائر	38
المطلب الرابع : التنمية الفلاحية في المناطق الجافة و شبه الجافة	45
المطلب الخامس : الاحصائيات الفلاحية	54
المبحث الثاني :التنمية المحلية في الجزائر	68
المطلب الأول :مقومات التنمية المحلية في الجزائر	68
المطلب الثاني : تمويل التنمية المحلية في الجزائر	70

المطلب الثالث :واقع التنمية المحلية في الجزائر	74
المطلب الرابع : معوقات التنمية المحلية في الجزائر	76
المطلب الخامس : حلول ممكنة لتفعيل التنمية المحلية في ظل التحدي الاقتصادي الراهن بالجزائر	78
خاتمة الفصل الثاني	79
الخاتمة العامة	80
قائمة المراجع	

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

كان و ما يزال للقطاع الفلاحي أهميته القصوى و البالغة كأحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادية لجميع دول العالم ، فهو يحتل مكانة هامة في اقتصاد أي بلد ، بحيث يمثل الركيزة الأساسية للتنمية بمختلف ابعادها ، باعتباره دعامة أساسية لقاعدة التنمية الاقتصادية و المحلية .

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحضى باهتمام متزايد في العديد من البلدان ، سواء على مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول ، أو على مستوى البحوث العلمية و الأكاديمية ، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية ، لا سيما في ظل تغيير طبيعة دور الدولة و ارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية ، التي يمكن التحكم فيها الى حد كبير ، أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية .

و في الواقع هناك عدة منطلقات لهذا التوجه : تحقيق استغلال أفضل للموارد ، مراعاة الخصوصيات المحلية ، تحقيق التوازن الجهوي.... الخ .

لقد أصبح موضوع قطاع الفلاحة محل اهتمام على المستوى العالمي ، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على المنتج الواحد بما فيها الجزائر التي تعتمد على قطاع المحروقات ، و ما يتعرض اليه هذا الأخير من هزات و تقلبات في الأسعار التي أثرت على مداخيل الدولة . لذا تتسارع حكومات الدول الى وضع برامج و سياسات فلاحية لتحقيق الأمن الغذائي ، و من ثم تحقيق التنمية المحلية ، كذلك تبيان مدى مساهمة القطاع الفلاحي من خلال ميكانيزماته المختلفة في تحقيق التنمية المحلية ، و الدور الفعال الذي يقوم به هذا القطاع من خلال مساهمته في زيادة الناتج الوطني بصفة عامة و تحقيق التنمية المحلية بصفة خاصة .

أولا - الإشكالية الرئيسية : على ضوء ما سبق فالإشكالية المراد دراستها يمكن صياغتها على النحو التالي :

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية المحلية بالجزائر ؟

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة سابقا يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

_ ما مفهوم الفلاحة ؟ و ماهي أهم العوامل المؤثرة على قيامها ؟.

_ فيما يتمثل دور القطاع الفلاحي في التنمية المحلية ؟.

_هل استطاع القطاع الفلاحي التخفيف من البطالة على المستوى المحلي ؟ .

_ ما هي المعوقات و العراقيل التي تواجه التنمية المحلية في الجزائر ؟.

المقدمة العامة :

ثانيا- فرضيات الدراسة :

بعد صياغة اشكالية البحث و تحديدها ،ووضع الاسئلة الفرعية لها يمكننا صياغة بعض الفرضيات التي تعتبر اجابات مسبقة لإشكالية الدراسة ، نصوغها كما يلي:

- الفلاحة نعني بها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي و الحيواني ، و ذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان . ومن بين العومل المؤثرة على قيامها نجد المناخ ، التربة ، السطح الأرضي الزراعي .

- يتمثل دور القطاع الفلاحي في التنمية المحلية بتحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى السوق المحلي في انتاج المنتجات الفلاحية .

- للقطاع الفلاحي دور في التنمية المحلية ، حيث قام بامتصاص البطالة ، وزيادة نسبة التشغيل .

- من بين المعوقات و العراقيل التي تواجه التنمية المحلية في الجزائر نجد المعوقات الاقتصادية التي تتمثل في ضعف مصادر تمويل التنمية المحلية .

ثالثا- مبررات اختيار الموضوع :

-من اسباب اختياري للموضوع هو الميول الشخصي للفلاحة ، و الرغبة في التعرف على دور القطاع الفلاحي في التنمية المحلية .

- اهمية التنمية المحلية و دور القطاع الفلاحي بها من اهم الموضوعات التي على الادارة المحلية و المركزية الاهتمام بها لبلوغ تنمية شاملة .

رابعا- أهمية البحث :

_تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الزراعي .

_ كما يسلط الضوء على مقومات القطاع الفلاحي من خلال عرض واقع هذا القطاع الفلاحي من خلال عرض واقع هذا القطاع بالجزائر ، و مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية كقطاع بديل للمحروقات .

_ إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في التنمية المحلية .

_ مدى أهمية القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية المحلية .

خامسا-أهداف البحث : تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف :

المقدمة العامة :

_ توضيح الأهمية النسبية لقطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني .

_ التعرف على القروض الممنوحة للفلاح من طرف البنك .

_ تسليط الضوء على القطاع الفلاحي كإستراتيجية تنموية كفيلة تجعل هذا القطاع يلعب دوره الأساسي في تحقيق الأمن الغذائي و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات .

سادسا-حدود الدراسة :

بهدف التحكم في الموضوع و معالجة الاشكالية محل الدراسة ، قمنا بوضع حدود و ابعاد البحث تمثلت في :

-الاطار الزماني : نظرا للازمة الصحية الراهنة و للاسف لم نقم بالدراسة التطبيقية (التربص) ، فقمنا بالاعتماد على صفحة وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، كذلك بعض الابحاث عبر المواقع ، قمنا باختيار الفترة الزمنية الممتدة (2013-2020) .

-الاطار المكاني : بالنسبة للحيز المكاني قمنا باسقاطه في الفصل الاول على دول العالم عموما ، و خصصنا الفصل الثاني باسقاطه على الجزائر بحكم هي محل الدراسة

سابعا-منهج الدراسة :

بالنظر إلى طبيعة الموضوع و حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا ، و من اجل تحقيق أهداف البحث و الإحاطة بمختلف جوانبه ، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي لعرض الجانب النظري التطبيقي للقطاع الفلاحي و التنمية المحلية ، و الوقوف عند واقعها في الجزائر ، و يظهر ذلك من خلال الاعتماد على المعلومات و البيانات التي تم الحصول عليها من المجالات ، و إحصائيات فلاحية بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية .

ثامنا –الدراسات السابقة : لقد قمنا بدراسة هذا الموضوع من زوايا مختلفة في العديد من اطروحات الدكتوراه و الماجستير ، و غيرها من الكتب و المجالات و الوكالات ، الا اننا سنقتصر على عرض بعض منها كما يلي :

- الرؤية الواقعية لمشاكل التمويل لقطاع الفلاحة و اثره على التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر ، المجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت ، المجلد 7 العدد 02 سبتمبر 2020 – الدكتور باشوش حميد ،واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية ،دراسة تحليلية للفترة(2000-2015) .

- مرباح طه ياسين ، فرحات عباس ، القطاع الفلاحي الجزائري كالية للتنويع الاقتصادي ، مجلة دراسات و الابحاث ، المجلة العربية في العلوم الانسانية و الاجتماعية .

المقدمة العامة :

- دور القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الدول العربية ، دراسة حالة الجزائر(2005 -2016) ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص دولي

تاسعا – تقسيم الدراسة :

في محاولة الالمام بالموضوع و الاجابة على الاشكالية ،قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين :

الفصل الاول : يحمل عنوان القطاع الفلاحي و التنمية المحلية ، تعرضنا في هذا الفصل الى الاطار المفاهيمي للمتغيرات المتعلقة بموضوع الدراسة و هي الفلاحة و انواعها و عوامل قيامها ، دورها و اهميتها .بالاضافة الى ذلك التنمية المحلية و ركائزها و ابعادها ، و مبادئها و نظرياتها و ادارتها .

الفصل الثاني : جاء تحت عنوان القطاع الفلاحي و التنمية المحلية في الجزائر .

قسمنا هذا الفصل الى مبحثين ، تطرقنا فيه الى مختلف المقومات الطبيعية و المائية و البشرية التي تزخر بها الجزائر ، بالاضافة الى واقع التنمية المحلية بالجزائر ،كذلك مختلف العراقيل و التوجهات و الحلول و الاليات التي يجب الاخذ بها و الاعتماد عليها في تطوير و ترقية التنمية المحلية في القطاع الفلاحي .

الفصل الاول

القطاع الفلاحي و التنمية المحلية

مقدمة :

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في اقتصاد أي بلد ، حيث يمثل الركيزة الأساسية للتنمية بمختلف أبعادها (الاقتصادية ، الاجتماعية،...) ، و ذلك باعتباره دعامة أساسية لقاعدة التنمية المحلية و الاقتصادية ، من خلال استغلال الأراضي ، و توفير فرص التشغيل و توفير المواد الأولية للصناعة الغذائية ، بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي.

في ظل الانخفاض لعائدات المحروقات و تداعياته السلبية على الاقتصاد الوطني فان الكثير من الخبراء و الاقتصاديين يرون أن قطاع الفلاحة يمثل محور البدائل التنموية ، الذي يعول عليه كثيرا كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات .

و لتسليط الضوء على مكانة و أهمية القطاع الفلاحي و تحديد العوامل المؤثرة فيه لتحقيق التنمية المحلية و الاقتصادية ، قسم هذا الفصل إلى المحاور التالية :

المبحث الأول : الإطار النظري حول القطاع الفلاحي

المبحث الثاني :ماهية التنمية المحلية

المبحث الأول: الإطار النظري حول القطاع الفلاحي

تعد دراسة المفاهيم الأساسية للقطاع الفلاحي و توضيح أولويته و عوامل قيامه المدخل الرئيسي لفهم الموضوع ، و لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول :الفلاحة(مفهومها و خصائصها)

أولا : مفاهيم عامة حول الفلاحة

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه، من اجل العيش و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،و قد لا نجد تعريفا دقيقا و شاملا لمصطلحي الفلاحة و الزراعة ، و لهذا السبب تباين وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين ، و سنتطرق إلى ذكر أهم التعاريف التي تأتي على كافة الجوانب المتعلقة بالميدان الفلاحي[1] :

1- **تعريف الفلاحة لغة**: الفلاحة من حيث اللغة ، النجاح و التوفيق.
2- **تعريف الفلاحة اصطلاحا**: يرتبط لفظ الفلاحة بلفظ الزراعة،و هذا الأخيرة مشتقة من كلمة '' AGRE''أي الحقل أو التربة، و كلمة''CULTURE'' تعني العناية أو الحراثة .

يمكن تعريف مهنة الفلاحة بأنها الزراعة ، و الاهتمام بالمواشي و تربيتها أيضا ، و هي ذلك النشاط الذي يؤدي دورا بالغ الأهمية في كل من القطاع الاقتصادي و الصناعي ، كما أنها من ابرز العوامل المحفزة على الأخذ بيد المجتمع للعلياء من خلال توفير ما يحتاجه المجتمع من غذاء ، و نظرا لهذه الأهمية فقد ظهرت الفلاحة التقليدية و تلتها الفلاحة العصرية لتؤكد على مدى أهمية الدور الذي تؤديه.[2]

و الفلاحة أيضا نعني بها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بهاالفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي و الحيواني ، و ذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان .[3]

كما تعرف الفلاحة على أنها علم و فن صناعة و إنتاج المحاصيل النباتية و الحيوانية النافعة للإنسان.[4]

علم : لأنها تعتمد و تقوم على إجراءات و قواعد معينة .

فن: لأنها قائمة بشكل أساسيعلى مهارات الفلاح و قدرته على الإبداع و الابتكار في هذا المجال .

و كتعريف أخر ،مجموعةالأنشطة المرتبطة بالإنتاج الزراعي و الحيواني ، و الموجهة للتغذية و التصنيع ، و هي عملية إنتاج الغذاء ، العلف ، و الألياف م سلع أخرى عن طريق التربية النظامية للنبات و الحيوان .

---

[1]- محمد سعيد الفتيح ،" مبادئ الاقتصاد الزراعي "، جامعة حلب ، سوريا 1980-1981 ص23 .

[2]- SHIMAA LOTFY , INFORMATION AGRICOLE ,edarabia,12-06-2019 .

[3]- خديجة عباش "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، 2010-2011 ص 18

[4]- عمر جنينة ، مديحة حدوش "دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر ".

و لتوضيح تعريف الزراعة نجد لها عدة تعاريف ، فقد عرفتها الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا بأنها" العمل الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات و الحيوان بغية تامين الحاجات البشرية " .

و قد تناولت منظمة الأغذية و الزراعة (FAO) ، تعريف الزراعة حيث ركزت على المفهوم الحديث و الضيق لها فيما يتعلق خاصة بالموارد الطبيعية و البحوث و الإرشاد و الإمداد بمستلزمات الإنتاج الزراعي و المحاصيل و الثروة الحيوانية .

غير أننا نلاحظ أن كلمة الفلاحة و الزراعة لهما نفس المعنى أو الدلالة ، و عندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء ، و عليه فان الزراعة تشمل جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كاستغلال الأرض و زراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية ، و اقتناء الحيوانات لإنتاج الحليب ، و الصوف ، اللحوم و الجلود ، و تربية الدواجن و غيرها .

كذلك تشمل الزراعة أي عمل لاحق يجرى بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق و تسليمه إلى المخازن أوالوسطاء .[1]

ثانيا:خصائص الفلاحة

تتميز الفلاحة أو الزراعة بعدة خصائص مجتمعة ، و من أهم هذه المميزات [2]:

1- **تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة** : من الواضح أن مساحة الأراضي الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة ، و على هذا الأساس فان الحاجة لزيادة الإنتاج الزراعي بسبب تزايد السكان يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ، إلى حد نضطر فيه للجوء لاستغلال أراضي إضافية اقل خصوبة أو تشغيل عمال قليلي الخبرة الزراعية بذلك يسري قانون الغلة المتناقصة على الأيدي العاملة و عوامل الإنتاجالأخرى الداخلة في العملية الإنتاجية الزراعية ، فنضطرإلى زيادة التكاليف للمحافظة على الإنتاج

2- **ارتفاع عنصر المخاطرة في الزراعة بسبب التقلبات المناخية** : تؤثر العوامل المناخية على الزراعة أكثر مما تؤثر على الصناعة ، إذأن النبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الزراعية ، حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه ، و لكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها ، لأنها عرضة للتقلبات الفجائية ، و هذا ما لا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان .

و لهذا يصعب على الفلاح أنيتنبأ بمقدار إنتاجه و مصيره و ذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا يستطيع السيطرة عليها . و على هذا فالعوامل الطبيعية (من جفاف ، فيضان ، برد ، ثلوج و غيرها من الآفات الزراعية كدودة القطن ، دوباس النخيل ، صدا القمح و غارات الجراد و أمراض الحيوانات) .

---

[1]- عبد الوهاب مطر الداهري ، "اسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي "، مطبعة العالي ،الطبعة الاولى ، بغداد ،1969 ص 37.

[2]- عبد الوهاب مطر الداهري ، نفس المرجع، ص 42-47.

تجعل الزراعة عملا فيه الكثير من المغامرة و المخاطرة ، و تمنع إقامة توازن بين تكاليف الحدية و الإنتاج الحقيقي .

3- **طول دورة الناتج الزراعي**[1]: إن فترة الانتظار في الزراعة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج و بين الحصول على الإنتاج طويلة ، حيث أن القمح مثلا لا يثمر قبل ستة أشهر ، و النخلة بعد ثماني سنوات ، أيأن دورة الناتج الزراعي طويلة بينها دورة الناتج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان ، حيث يقوم صاحب العمل بإنتاج سلعة لسوق حاضرة استجابة لطلبات يتلقاها ، و عندما تقل الطلبات يحد من إنتاجه ، و إذااضطر يتوقف عن العمل و يغلق مصنعه ، و لكن للفلاح لا يلبي طلبات تلقاها ، أي انه لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية مجهولة المعالم .
و إذا افترضنا انه يعلم ما ستكون عليه حالة السوق في المستقبل ، فليس من السهل عليه إيقافإنتاج حقل للفواكه أو حضيرة للحيوان ، كالسهولة في إيقاف معمل من المعامل هذا من جهة ، و من جهة أخربإذاأراد الفلاح زيادة منتجات الألبان مثلا فهو مضطر للانتظار سنة حتى تلد أبقاره . و كذلك الفواكه و غيرها ، فشجرة التفاح لا تصل لذروة الإنتاجإلا بعد بلوغها سن العاشرة ، و على هذا الأساسإذا ارتفع سعر احد هذه المنتجات ، فقد يغري هذا الارتفاع الفلاح بزيادة إنتاجه ، و قد يبقى السعر مرتفعا بضع سنوات بسبب فترة الانتظار و في خلال ذلك يواصل الفلاحون زيادة إنتاجهم دون وجود فضاء ينظمهم عندها تكون النتيجة ظهور إنتاج كبير في السوق ، يخفض سعر المحصول بشكل كبير ، فيقومون بتخفيض الإنتاج ، و بعد مرور بضع سنوات تظهر نتيجة الانخفاض في الإنتاج فيرتفع السعر مجددا و تبدأ الدورة من جديد. و لذا أصبح من الضروري أن تكون هناك سلطة موجهة و ومنظمة للفعاليات الاقتصادية لتجنب مثل هذه الأزمات .

4- **صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة** : يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة ، إذا ما أرادأن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها أو انخفض .
فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحاصيل الزراعية بوجه عام ، وخاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر ، حيث ان المنتجات الزراعية تتصف معظمها بالمنتجات المشتركة كالقمح و التبن ، اللحم و الصوف و الجلد ، و تعرف المنتجات المشتركة بأنها عدة منتجات تنتج معا من مدخلات و عمليات إنتاجية واحدة ، و يصعب التمييز أو الفصل بينهم حتى نهاية مرحلة الإنتاج و التي تعرف بنقطة الاشتقاق .

[1]- زهير عماري ،" تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري "، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد تطبيقي ،جامعة خيضر بسكرة 2013-2014ص52.

فإذا ما أراد الفلاح أن يزيد من إنتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه ، فعليه أن لا يدخل في الحسبان ما طرا على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول من زيادة او نقص فحسب ، بل يجب أن ينظر إلىالآثار غير المباشرة التي تترتب على تكاليف المحاصيل الأخرى التي أنتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول ، و لو ان هذا الأمر من الأهمية بما كان إلا انه يصعب تقدير ذلك .

5- **ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الزراعة** : تقدر نسبة الأموال الثابتة المستغلة في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة ، حيث إنالجزءالأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج ، و هذا ما يؤدي إلى صعوبة إجراءأي تعديل أو تحويل إلىإنتاجآخر .

حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها المزارع سواء استغل ارض هاو لم يستغلها ، بينما في الصناعة نجد العكس هو الصحيح ، إذأن التكاليف المتغيرة تمثل الجزء الأكبر من مجموعالتكاليف ، و بالإمكان تغييرها حسب كمية السلع المطلوب إنتاجها .

المطلب الثاني : أنواع الفلاحة

تعتبر الفلاحة من بين الأنشطة ذات أهمية كبيرة في مختلف الإقتصادات العالمية ، حيث يتأثر هذا القطاع كغيره من القطاعات يتقدم الدول و تطورها نحو الأمام و هذا بمنتجاتها المختلفة التي تحرك باقي القطاعات الأخرى ، بحيثتعددت أنماط الفلاحة في العالم حسب موقعها الجغرافي ، و أهم هذه الأنماط [1]:

1. **الفلاحة البدائية المتنقلة "CHIFTING AGRICULTUR"**

توجد هذه الفلاحة في المناطق الاستوائية و المدارية الحارة بين القبائل البدائية التي نستخدم الطرق البدائية في الزراعة معتمدين على خصائص المنطقة مرتفعة الحرارة التي أسرع نضج المحاصيل ، بالإضافة إلى استمرار سقوط المطر ، و تتسم هذه الزراعة بالتنقل باستمرار بسبب فقدان التربة لخصوبتها فالمزارعون يزيلون الغطاء النباتي بالحرق ليحل محله الزراعة ، و هذه الأعمال غالبا ما تقوم بها المرأة ، و تستمر الدورة الزراعية ما بين 15-25 سنة ، ثم تنقل الزراعة إلى منطقة أخرى يستمر العمل كسابقها و تنتشر هذه الزراعة في تلك المناطق للأسباب التالية :

- الإقامة في أقاليم معزولة عن العالم ، مثال ذلك منطقة الأقزام في إفريقيا ، و منطقة الأمازون في أمريكا الجنوبية ، و في الواحات بالصحاري .
- العزلة الثقافية و الاجتماعية حيث ترفض هذه الجماعات الاختلاط مع غيرها من المجتمعات المجاورة
- صعوبة التنقل منها و إليها .
- كثرة الترحال و عدم الاستقرار في المكان .

[1] عبد الوهاب مطر الداهري ، مرجع سبق ذكره ص47-49.

2. الفلاحة الكثيفة" INTENSIVE AGRICULTUR"

ينتشر هذا النوع في جنوب شرق آسيا ، و في أمريكا الوسطى و الجنوبية و في هولندا و بلجيكا و الدنمارك و يتميز بتنوع محاصيلها ، و ينتشر هذا النظام كذلك في المناطق المزدحمة بالسكان حيث يكون نصيب الفرد من الأراضي الزراعية قليل بالمقارنة مع المناطق الأخرى قليلة السكان ، و التي يكون نصيب الفرد فيها من الأرض الزراعية كبير و معظم المحاصيل للإغاثة كالخضروات و الأرز، و تتم معظم الأعمال الزراعية بواسطة أفرادالأسرة و غالبا ما تستخدم الحيوانات فيها ، و تمارس هذه الزراعة من اجل زيادة الإنتاج عن طريق :

- العناية بالتربة و الحفاظ عليها .
- استخدام الأسمدة الكيميائية و الطبيعية .
- إتباع الدورة الزراعية كما هي في مصر
- الاستغلال الأمثل لكل الأراضي الصالحة للزراعة .
- انتقاء سلالات زراعية تعطي إنتاجا وفيرا.
- استعمال الأيدي العاملة المدرية .
- الاستعانة بالوسائل التكنولوجية في التخزين و الحرث ...الخ .

6- الفلاحة الواسعة "EXETENSIVE AGRICULTURE"[1]

ينتشر هذا النوع في المناطق السهلية بالعالم و خاصة في كل من كندا و الولايات المتحدة الأمريكية و استراليا والأرجنتين..... الخ ، حيث تتربع هذه الدول على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة ، بينما يقل عدد السكان بهانسبيا ، لذا يقل ضغط طلب الإنسان على الأرض و ترتفع أجورالأيدي العاملة مما أدىإلى الاعتماد على الآلات في العمليات الزراعية ، و تنتشر هنا بشكل كبير الملكية الزراعية الفردية .

و يلاحظ اعتماد الزراعة هنا على محصول واحد كالقمح و الأرزأو الذرة مثلا عكس الزراعة الكثيفة حيث تتنوع المحاصيل الزراعية في القطعة الواحدة الصغيرة من الأرض .

إلاأن هذا النوع من الزراعة يعاني من بعض المشاكل و هي عدم توفر الأيدي العاملة أحيانا ، و عدم توفر خطوط النقل و المواصلات السهلة التي تربط بين مراكز العمران المتباعدة .

7- الفلاحة المتنوعة DIVERSIFIEE AGRICULTURE"

[1]- محمد زوكة ، "الجغرافيا الزراعية" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ص 159.

في هذا النوع ينتج المزارع عدة محاصيل بعضها يحتاج إليها لسد حاجاته الخاصة و البعض الآخر يوجه إلى السوق ، فهو لا يعتمد على محصول رئيسي واحد ، و هذه الزراعة هي التي تعتمد في الحصول على أكثر من 50 % من دخلها النقدي السنوي من أكثر من محصول أو مشروع زراعي واحد ، و من فوائد هذا النوع من الزراعة ما يلي :

- المحافظة على خصوبة التربة عن طريق اتباع نظام الدورات الزراعية .
- توزيع العمل على فصول السنة و على محاصيل مختلفة للاستفادة من العمال و الآلات طوال السنة .
- إمكانيةإنتاج اغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع و عائلته.
- تجنب الخسارة الحتمية .
- يصبح دخل الفلاح موزعا على مدار السنة بدلا من ان يتحقق مرة واحدة.

8- الفلاحة المتخصصة SPCIALIZED AGRICULTURE

و هي تلك الفلاحة التي تختص في زراعة محصول واحد و تربية نوع واحد من الحيوانات ، كزراعة القطن مثلا و كتربية الأبقار ....الخ ، أو ما يسمى بالمحاصيل التجارية و هذه الفلاحة تعتمد على أكثر من 50 % من دخلها النقدي السنوي من إنتاج محصول واحد .

إن منتج هذا النوع من الفلاحة يوجه أساسا للتصديرإلىالأسواق الاستهلاكية الكبرى مباشرة و لا يستغل منه على المستوى المحلي إلا جزءا قليلا ، و من مميزات التخصص :

- تسهيل تربية الحيوانات المنتجة للحوم و الألبانبإدخال الطرق الحديثة لتطورها .
- تسهيل العمليات الفلاحية كالحراثة ، الحصاد ، الري.
- يساعد على القيام بأبحاث علمية فلاحية و الدراسات التقنية .
- يساعد على عملية تصنيف المحاصيل الفلاحية.
- يساعد و يسهل عملية التسويق و الدخول إلىالأسواق الاستهلاكية الكبرى حيث أن تسويق منتوج فلاحي واحد من الناحية العملية أسهل من عملية تسويق عدة منتجات فلاحية .

9- الفلاحة المختلطة [1] MIXED AGRICULTURE

[1] محمد خميس زوكة، مرجع سبقذكره ، ص167.

يقصد بالزراعة المختلطة هي قيام المزارع إلى جانب فلاحة الأرض بتربية الحيوانات المختلفة ، سواء كانت ماشية أوأغنامأو ماعز ، بالإضافةإلى الدواجن بهدف خلق مورد إضافي يزيد من دخله ، و يوفر حاجياته من المنتجات الحيوانية ، و احتياج أراضه من الأسمدة المتمثلة في مخلفات الحيوان ، إلى جانب إيجاد مصدر دخل يساهم في التخفيف من الآثار المادية السيئة التي قد يتعرض لها الفلاح في حالة نقص الإنتاج الزراعي او انخفاض أسعاره .

المطلب الثالث : العوامل الواجب توافرها لتنمية و قيام القطاع الفلاحي

أولا : العوامل المؤثرة على قيام القطاع الفلاحي :

اختلفت العوامل المؤثرة في قيام القطاع الفلاحي ، ذلكاستنادا على قرارات المزارعين بشان ما يتوجب عليهم فعله في العملية الزراعية لنموها إلى عوامل عده ، فمنها ما ينسب إلى الطبيعة و منها ما ينسب إلى البشر بالإضافةإلى العوامل الاقتصادية و الاجتماعية ، و فيما يلي تلك العوامل[1] :

- **المناخ** : يلعب المناخ دورا هاما في التأثير على العملية الزراعية ،لما له من عناصر متعددة تتفاعل مع بعضها البعض في علاقات تؤدي إلى تسيير عملية الإنتاج ، و من أهم هذه العناصر : الضوء ، الحرارة ، المطر ، الرطوبة ، الندى ، الثلوج ، التبخر ، الضغط الجوي و الرياح . و لكل عنصر من هذه العناصر تأثير خاص ، فعل سبيل المثال يؤثر الضوء بشكل مباشر على الإنتاجلأنه ضروري لإتمام عملية التمثيل الضوئي للنبات فكلما كان الضوء كافيا للنبات كلما كان النمو أسرع و أعطىإنتاجا جيدا .

  كذلك تؤثر الحرارة في نمو المحاصيل الزراعية و نضجها ، ذلك لأنها تساهم في النشاط الحيوي للتربة ، إذ يحتاج كل محصول إلى درجة حرارة قصوى و درجة حرارة دنيا ينمو من خلالها ، فمثلا هناك محاصيل تذبل و تموت إذاارتفعتالحرارة عن المعدل العام كالقمح مثلا ن لان ارتفاع الحرارة يؤدي للتبخر و انخفاضها يؤدي للتجمد .

  فالمناطق الحرارية الرطبة يزرع فيها محصول الارز ، بينما المناطق الباردة و الجافة يزرع فيها محصول القمح ، كما يؤثر طول الموسم على نمو المحاصيل ، فمثلا يحتاج محصول القمح 90 يوما للنمو .

- **التربة** : تعد التربة من المصادر الطبيعية المهمة في الإنتاج الزراعي ، إذ تمثل العنصر الأساسي في النظام البيئي ، فهي الطبقة الرقيقة التي تغلف سطح القشرة الأرضية بغلاف يستطيع النبات مد جذوره .

  فالتربة الغنية و ذات الخصوبة الجيدة تحسن الإنتاج الزراعي ، بالإضافةإلىأنها تقلل من احتياجاتها للأسمدة ، في حين أن التربة الضعيفة ستؤثر على كمية الإنتاج و نوعيته ، و على الفترة الزمنية اللازمة للنضج ، الأمر الذي يؤثر على الإنتاج الزراعي العام .

[1]-factorsaffectingfarming .revisionworld .retrieved 15-10-2019 .edited .

- **السطح الأرضي الزراعي** : تؤثر طبيعة الأرض الزراعية و نوعها و مستوى الانحدار فيها على العملية الزراعية ، بالإضافةإلىتأثيرها على معدل تأكل التربة ، و يعود السبب في زراعة المناطق المنحدرة ، نظرا للضغط السكاني و نقص في العمليات الزراعية .

العوامل الاقتصادية و الاجتماعية[1]: و تشمل ما يلي :

- **الأيدي العاملة** : تستخدم الدول مثل الهند الأيدي العاملة في الزراعة ، و هي رخيصة الثمن ، و في المملكة المتحدة و اليابان تشغل الآلات و تستخدم في العملية الزراعية ، نظرا لارتفاع أجورالأيدي العاملة ،و يظهر دور هذه الأخيرة في العملية الزراعية من حيث مهاراتها في الزراعة و القدرة على استخدام الآلات الزراعية .
- **رأسالمال** : يعد رأس المال القوة التي يجب على المزارع استثمارها في العملية الزراعية ، ذلك لزيادة الدخل على العملية الزراعية .

و ينطوي تحت رأس المال :الآلات ، البذور ، الأسمدة و ترميم المباني الزراعية ، و يلعب رأس المال دورا هاما في زيادة الإنتاجإذا كانت الزراعة لها القدرة على تحمل تكاليف رأس المال ، فإنها سترفع من العوائد و تحقق أرباحا كبيرة ، و تساهمأيضا فيتوسع الاستثمار من جديد .

- **التقنيات المستخدمة** : تلعب التقنيات المستخدمة في العملية الزراعية دورا كبيرا في زيادة الإنتاج الزراعي ، إذ يسيطر الكمبيوتر على توفير الظروف المناخية التي تحتاجها المحاصيل من درجات الحرارة و الرطوبة ، يتحكم في كمية الأعلاف التي تحتاجها الحيوانات ، و قد أدى التطور في الهندسة الوراثية على تربية نباتات جديدة لها القدرة على مقاومة المرض و الجفاف بالإضافةإلى عوائد كبيرة .
- **الأسواق** : تلعب الأسواق و متطلباتها من الإنتاج دورا هاما في التأثير على العملية و إنتاجها ، فعلى سبيل المثال تحولت في ماليزيا المطاط إلى صناعة زيت النخيل نظرا لانخفاض الطلب على المطاط .

إذ تختلف الأسواق على مدار العام و تتغير حاجاتهم مما يضطر المزارع إلى التغيير في محاصيله الإنتاجية .

- **دور الحكومات** : تساهم الحكومات الواعية في تحصيل إنتاج زراعي مثالي يظهر دورها من خلال الإعلانات و اللوائح ، بالإضافةإلى بناء شبكات الصرف الصحي و البنية التحتية ، و في بعض الدول مثل ماليزيا و كينيا تقدم الحكومات المساعدات للمزارعين المترحلين لاستقرارهم في مكان محدد ، بالإضافةإلى تقديم الخطط لتمويل الأراضي و استصلاحها .
- **التقدم التكنولوجي** : يعد التقدم التكنولوجي من المقومات الرئيسية و المهمة في تسارع وتيرة النمو الاقتصادي و الاجتماعي و الحضاري لمختلف بلدان العالم ، فهو يشكل القاسم المشترك الأكبر لمختلف عمليات التنمية الاقتصادية و في مقدمتها التنمية

[1] - factorsthat affect the distribution of agriculture .retrieved 15-10-2019 .edited .

الزراعية ، كما يساهم التقدم التكنولوجي في زيادة الدخل القومي ، و هذه الزيادة تجلت من خلال توسيع قاعدة الإنتاج و إدخالأساليب جديدة ، و تغيير الهياكل الإنتاجية لمجمل الاقتصاد القومي .

ثانيا : العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي

إن تطور القطاع الفلاحي و تكنه من الاطلاع بالمهام المنطوية عليه يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية [1]:

1. يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي .

لكن هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين و الإطارات و الاختصاصيين و تشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي ، و استخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي .

هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات ، لان هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ، ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة ارض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد ، و بالتالي زيادة دخله ، و هذا من شانه أن يخلق لديه روح الارتباط و الاهتمام بالأرضأكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا .

2. ضرورة خلق و توسيع البنوك الريفية و تعاونيات القرض من شانها تحقيق ميزتين :

أ- **الميزة الأولى** : توفير المعلومات الضرورية للبنوك و تعاونيات القرض على ظروف و إمكانيات الفلاحين ، و التي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين .

ب-**الميزة الثانية** : توفير للقطاع الفلاحي مصادر الحصول على القروض و بشكل مبسط و عقلاني ، و بعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية و الإدارية .

3. ضرورة خلق و توسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين و تخفيض تكاليف النقل و التسويق و التخزين و إلغاء الاحتكار ، و هذه العوامل جميعها من شانها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية .

4. العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية ، و ذلك لان مرحلة التخطيط المركزي و ما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد اثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أنأسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي :

[1]- د/باشي احمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح ، جامعة الجزائر .

أ- فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية و الأسعار التي يشتري بها الفلاحين مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل غير مباشر على طبيعة و نوعية و حجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه .

ب-أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي .

5. العمل على تحفيز الادخار من اجل خلق التراكم الرأسماليإلى جانب تحديد أسلوب الفلاحة الصحراوية ، و العمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها ، و ذلك من خلال بناء السدود ، خلق احتياطي مائي و تحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه .

6. العمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي ، و ربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي

7. العمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي و الخدمي الزراعي .

8. العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ، و يتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي و تنويعه ، ليتمكن من تامين الحاجات الداخلية و تصدير الفائض ، و هذا يستلزم ان يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق ما بين القطاعات ، فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصالالإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة ، و أيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي .

9. تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين و الطفيليين و تشجيع المستفدين و المنتجين .

10. ضمان وفرة عوامل النتاج بالكمية و النوعية المطلوبة ، و في الوقت المحدد ، و تجنب التأخير في تسليم البذور بعد انقضاء الموسم .

11. تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاجية و المردودية مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض الضرورية لتمويل الاستثمارات إلى جانب توسيع المساحات الزراعية و تطوير الزراعات الإستراتيجية و تنمية البحث في الميادين الزراعية .

12. ضرورة خلق سوق زراعية جهوية بغرض تطوير التبادلات الجهوية .

المطلب الرابع :أهمية القطاع الفلاحي

زاد الاهتمام بالقطاع الفلاحي على اعتبار انه بالإمكانأن يكون ركيزة البدائل التنموية كما أنأهمية القطاع الفلاحي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية و نلخص أهمية القطاع الفلاحي في النقاط التالية :

- يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الحيوية و من ركائز التنمية الاقتصادية و المحلية التي يجب أن تولي الحكومات الأهمية الكبيرة له و مرتبط ارتباط وثيقا بالبيئة و المحافظة عليها ، فهو المصدر الرئيسي الغذاء (الأمن الغذائي) و الذي يعكس الأمن الاجتماعي و الأمن

الاقتصادي ، و هو مصدر دخل لنسبة كبيرة من الأيدي العاملة ، و له تداخلات مع معظم القطاعات الحيوية الأخرى . مثل القطاع الصناعي و السياحي و التجاري و غيرها من القطاعات [1].

- يمثل القطاع الفلاحي مصدرا رئيسيا لراس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، حيث أن زيادة التكوين الرأسمالي يحفز الاستثمار في الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني .
- يرتكزفي قطاع الفلاحة يد عاملة كثيفة . و لهذا يعتبر من القطاعات ذات الاهمية الكبيرة في تشغيل اليد العاملة و الحد من البطالة .
- للقطاع الفلاحي دور كبير في تدعيم القطاع الصناعي ،نأخذ على سبيل المثال : توفير القطن و الصوف لصناعة الملابس ، الطماطم لصناعة الطماطم المصبرة ، البيض لصناعة الشامبو و مود التجميل .
- القطاع الفلاحي أهمية إقتصادية عالية فهو يساهم في حل مشكلة الفقر و البطالة ، و مجال كبير لعمل المرأة ، عدا عن تأمين الغذاء اللازم و الوصول إلى الإكتفاء الذاتي .
- يساهم القطاع الفلاحي في انعاش قطاع التجارة الخارجية ، من خلال زيادة الصادرات من المنتجات الفلاحية ، و هذا ما يساهم في جلب العملة الصعبة الى البلاد .
- توفير المادة الأولية لإنطلاق الصناعة الغذائية .
- عنصر فعال و هام جدا في تدوير العجلة الإقتصادية و الصناعية و التجارية في الدول
- توفير الموارد النقدية بالعملات الصعبة .
- الفلاحة تساهم في خلق سوق للمواد الغذائية .
- تقليص أو سد الفجوة الغذائية .
- تحقيق التكامل الإقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي .
- الفلاحة قاعدة أساسية لإنشاء فرص العمل و التشغيل .
- الفلاحة وسيلة لتمويل التنمية الإقتصادية .
- كما يساهم القطاع الفلاحي في دعم قطاع النقل و المواصلات ، حيث تنقل مختلف المنتجات الفلاحية بوسائل نقل متنوعة من أماكنإنتاجهاإلىأماكن توزيعها و بيعها ، مما يؤدي إلى ازدهار قطاع النقل و تطويره .

المطلب الخامس : مشاكل و معوقات القطاع الفلاحي[2]

يواجه القطاع الفلاحي في معظم الدول العربية تحديات و مشاكل مختلفة و كثيرة ، و من اهمها :

1. ضعف التخطيط الاستراتيجي و تكاملية العمل بين الجهات الحكومية و المزارع و القطاع الخاص و غيرها .

[1] - fidaaali al-rawabdeh .agriculture.food .april 23-2019.
[2]-Fidaa Ali Al-Rawabdeh .Agriculture .Food . Middle East .April 23-2019.

2. المخاطرة العالية و ضعف تامين المزارعين عن أية خسائر خارجة عن الإرادة .
3. الرسوم و الضرائب العالية على مستلزمات الإنتاجالزراعي(بذور ، أسمدة ، مبيدات)
4. ارتفاع تكاليف البنية التحتية الضرورية للمزارع من مياه و كهرباء و نقل .... الخ .
5. اعتماد الطرق الزراعية التقليدية و محدودية الطرق الزراعية الحديثة .
6. محدودية المصادر المائية في بعض الدول و استنزاف المياه الجوفية و تذبذب كمية الأمطار .
7. تفتت الملكية الزراعية و تناقصها خاصة الأراضي ذات التصنيف بالجودة العالية و زيادة الزحف العمراني .
8. التغير المناخي و زيادة مساحات الجفاف مما يقلل من الإنتاج الزراعي
9. ضعف التشريعات الناظمة للقطاع الزراعي .
10. غلاء تكاليف الأدوية و الأسمدة مع تذبذب في الأسعار .

أما الحلول المقترحة لهذه المشاكل فكثير منها لا تحتاج إلى دعم مادي و إنما حلول إدارية فنية تعتمد على الجهات المسؤولة عن القطاع للتنسيق و التنظيم ، و من هذه الحلول :

1. ضرورة التخطيط الاستراتيجي المتكامل مع الجهات المعنية في القطاع و ترجمتها على ارض الواقع .
2. دعم المزارع ماديا و فنيا للحد من المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها ، و تفعيل مؤسسات أو صناديق المخاطر الزراعية بشكل اكبر لتعويض المزارعين عند الحاجة .
3. إعفاء مدخلات الناتج الزراعي من أسمدة و مبيدات و بذور و معدات زراعية من رسوم و ضرائب .
4. إيجاد حلول واقعية للتقليل من تكاليف البنية التحتية الضرورية للمزارع من كهرباء بتوفير مشاريع الطاقة الشمسية و المياه بدعمها للقطاع الزراعي .
5. العمل بشكل جدي على إدخال التكنولوجيا الحديثة لدى المزارع للتقليل من التكاليف و زيادة العائد .
6. تدريب و تأهيل المزارعين للتوجه لزراعة الأصناف ذات الاحتياجات المائية القليلة و استخدام طرق الري الحديثة .
7. العمل على تنظيم الإنتاج المحلي و عدم إغراق السوق بمنتوجات محدودة و دعم الصادرات إلىالأسواق الخارجية .
8. تطوير التشريعات الزراعية المحلية بما يتناسب مع المتطلبات العالمية لدعم المنتوج المحلي .

المبحث الثاني : التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية ذلك التطور الذي يمس منطقة محلية ما من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع افرادها,مع بناء قوة اقتصادية للمنطقة مع الاخذ بعين الاعتبار مميزات هذه المنطقة وظروفها الخاصة .

ولذلك سنتطرق في هذا المبحث الى التنمية المحلية , حيث تحدتنا في المطلب الأول عن مفهوم و ركائز التنمية المحلية ثم في المطلب الثاني عن مبادئ و نظريات التنمية المحلية ثم تطرقنا في المبحث الثالث الى اهداف و ابعاد التنمية المحلية اما في المطلب الرابع تكلمنا عن مؤشرات التنمية المحلية و العوامل المؤثرة فيها و في المطلب الخامس و الأخير تطرقنا إلى إدارة التنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم وركائز التنمية المحلية

تعتبر المفاهيم و المصطلحات تصورات و تجريدات يضعها العلماء للتعبير عن أفكارهم، و مفهوم التنمية كغيره من المفاهيم لا يخرج عن هذا الإطار و ذلك تبعا للمستجدات الواقع الاجتماعي الاقتصادي و السياسي ،و بدأت التنمية كمفهوم نظري و تطبيق علمي يظهر على المسرح الفكر العالمي بوصفه إدارة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة التخلف و السعي إلى تبني بعض الخصائص و سمات المجتمعات المتقدمة، و على الرغم من شيوع المصطلح و الاهتمام به فان مفهومه لا يزال محاطا بالتباس لتعدد و تباين الاتجاهات النظرية الخاضعة به ،حيث اهتم بعض العلماء بالتنمية بناء على البعد الاقتصادي و فريق أخر ركز على الجانب الاجتماعي، و قبل الشروع في تحديد مفهوم التنمية المحلية عامة ينبغي التطرق إلى تحديد مفهوم التنمية أولا و مفهوم المحلية ثانيا .

تعرف التنمية في مفهومها العام بأنها "عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه و ظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته و إزالةالعقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات لها لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد"[1].

المحلية تعني المجال الترابي الأقرب إلى السكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان هدا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن تقسيم الإداري كالجماعات المحلية و المقاطعات و يمكن أن يكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية لساكنيه كالقبيلة و العشيرة [2] .

تشكل التنمية المحلية ركيزة أساسية من ركائز التنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق ،وفي مقدمة مهامها تنفيذ المشروعات الأساسية ضمن النطاق المحلي،إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل و المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، و نظرا لأهمية التنمية المحلية فقد حضت باهتمام الكثير من الباحثين حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها نذكر منها :

تعريف مخي الدين الصابر: يعتبرها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في المناطق محددة، يقوم على أسس و قواعد منهج من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية ،و هدا الأسلوب يقوم على إحداثتغيير حضاري في الطريقة التفكير العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية و أن يكون دلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من الجانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا [3]

تعريف الدكتور فاروق زكي: الذي يرى أنها تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية و تحقيق تكامل هده المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني و القومي ،وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي بأنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ،وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية [4] .

تعريف آرثردونهام: ماهي إلا نشاط منظم بغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع و تنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي و التوجيه الذاتي لشؤونه، و يقوم أسلوب العمل على تعبئة

---

[1] محمد شفيق ، التنمية الاجتماعية ، دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ، مصر ، 1993 ، ص19-

[2] كمال التابعي ، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية ، القاهرة ، دار المعارف ، 1993 ، ص 23.-

[3] عبد المطلب عبد المجيد ، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، دار الجامعية ، الإسكندرية 2011، ص 184.-

[4] مصطفى الجندي ، الإدارة المحلية و استراتيجياتها ، منشاة المعارف ، الإسكندرية ،1987 ،ص 49.-

و تنسيق النشاط التعاوني و المساعدات الذاتية للمواطنين ،و يصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكوميةو الخاصة [1].

و كتعريف عام يمكن القول أن التنمية المحلية هي العملية الّتي بواسطتها يمكن تحقيقاللتعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للارتفاع و السمو بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا و ثقافيا و اجتماعيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة .

خصائص التنمية المحلية:[2]

1-التنمية المحلية هي عملية تغيير تتم بشكل مستمر و متصاعد من اجل إشباع الحاجات و المطالب المتجددة للمجتمع المحلي .

2-التنمية المحلية توجد في البلدان المتقدمة كما توجد في البلدان النامية و هي تخص مناطق الحضرية كما تخص المناطق الريفية .

3-تتسم عملية التنمية المحلية بالتكامل والتعارف بين الريف والمناطق الحضريةوبين الجانب المادي و الجانب المعنوي .

4-تتميز التنمية المحلية بالشمول حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و السياسية كما تشمل أيضا كل القطاعات المجتمع المحلي تحقيقا للعدالة و تكافؤ الفرص

5- لا تقتصر التنمية المحلية على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين و توزيعها بعدالة، بل تتعداه إلى إقامة مشروعات إنتاجية لزيادة الدخول إلى لسكان المجتمع المحلي، بالإضافة إلى توفير التدريب و كذا دعم المشروعات الاقتصادية القادمة على الجهود الذاتية و استثمار الموارد المحلية في المشروعات المدرة للأرباح .

تتلخص ركائز التنمية المحلية في :

1-**المشاركة الشعبية:**وهي إسهام أفراد المجتمع المحلي تطوعا و اختيارا في أعمال التنمية حيث تعبر عن احتياجاتها الفعلية و توجيه الجهود الحكومية نحو المشروعات التنموية الضرورية وذلك باعتبار التنمية المحلية العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية

[1]- جمال زيدان ، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع ، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2014 ، ص 18.

[2] - لخضر مرغاد ، كمال منصوري ، التمويل بالوقف بدائل غير تقليدية مقترحة لتمويل التنمية المحلية ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات ، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر .

لتحسين الظروف الاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ،والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي[1].

وتعرف المشاركة الشعبية بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة أن يشارك في وضع الأهدافالعامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز الأهداف[2] .

2-تكامل الخصائص والتنسيق بين أعمالها:بحيث لا تصبح متكررة وأيضا إحداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات المجتمع [3] .

3-الإسراع بالوصول الى نتائج مادية ملموسة للمجتمع : والتي تتمثل في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات والتي تتمثل في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان ،وإذا حدث و بدا المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطة إنمائية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع و قليلة التكاليف و التي تسدد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة .

وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع وال يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بان هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من إجراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم .

إذن فالثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية المحلية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها. والعقبة التي يواجها المسؤولون عن التنمية الاجتماعية المحلية تكمن في مقاومة المجتمع المحلي للأفكارالجديدة. ومتى قامت الثقة في العاملين ببرامج التنمية تم كل شيء دون مقاومة وسهلت عملية الاقتناع وأمكن اقتصاد وقت وجهد كبيرين [4] .

4-الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع :سواء كانت مادية او بشرية ويؤذي ذلك إلى نفع الاقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع .

تعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال

الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع. فاستعمال الموارد المألوفة، في صورة جديدة مألوفة بالنسبة له هذا ينطبق أيضا على الموارد البشرية. فالقادة المحليون يكونون

1- عباس علي ، الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال ، دار إثراء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2008 ، ص20.

2- عباس علي ، نفس المرجع ، ص 20.

3- احمد مصطفى خاطر ، تنمية المجتمعات المحلية ، الاتجاهات المعاصرة ، الاستراتيجيات ،بحوث العمل و تشخيص المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية 2005 ، ص 20.

4- احمد مصطفى خاطر ، المرجع نفسه ، ص 47.

أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع حتى لو كان أكثر كفاءة وقدرة[1] .

[1]- احمد مصطفى خاطر نفس المرجع ،ص48.

المطلب الثاني : مبادئ و نظريات التنمية المحلية

-مبـــدأ الشـــمول: يعني هذا المبدأ ضرورة تناول التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و الشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات و البرامج كل المجتمع تحقيقا للعدالة و تكافؤ الفرص [1] .

-مبدا التكامل : يعني هذا التكامل بين الريف و الحضر بمعنى انه لا يمكن اجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية او العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف و الحضر كما يعني التكامل بين الجوانب المادية و البشرية فالتنمية ما هي الا احداث تغيير مرسوم في المجتمع و هذا التغير له جوانب مادية و غير مادية حيث يكون التغير متوازنا في كلا الجانبين مادي و غير مادي [2].

-مبدا التوازن : يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فبها وزنا اكبر ما عدها من القضايا و الاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي مبدا الأساس المستهدف من التنمية و القضايا الأخرى بمثابة فروع منها[3] .

-مبدا التنسيق : يهدف هذا المبدأ الى توفير جو يسمح بالتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع و تضافر جهودها و تكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة او تضاربها لان ذلك يؤدي الى تضييع الجهود و زيادة التكاليف

نظريات التنمية المحلية :

أ -نظرية أقطاب النمو les pôles de croissance [4]: التي يمثلها كل من فرانسو بيرو و هيرشمان و غيرهم .

تقوم النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب الذي يعرفه بيرو: "بأنه فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها و تقوم بينه و بين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبرمن المناطق القريبة[5].

---

[1]- عبد الهادي الجوهري و اخرون ، دراسات في التنمية المحلية ،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،2001،ص 27.

[2]- عبد الهادي و اخرون ، نفس المرجع ، ص 27-28.

[3]- وسيلة السبتي ، تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب ، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر .

[4]- ANDRE JOYAL .LE DEVLOPEMENTLOCAL .EDITTION DE L'IQRC.PARIS .2002 .P 15.16

[5] - JOSEPH LAUGIE DU TERRITOIREEDITION DALLOZ . PARIS .1979.P 29.

كما يعرففيليب أيدلو هذه النظرية " بأنها نظرية للنموالقطاعي غير المتوازنو في ان واحد كنظرية نموجهوية غيرمتوازنة...، إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطقوالنظرية التي تأخذ بعينالاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات"[1].

ب-نظرية القاعدة الاقتصاديةLA ECONOMIQUE :هذهالنظرية تعتمد على فكرةالصادرات كأساس لتنمية المناطق ،منهذه النظرية أنمستوى الإنتاج و التشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير و الذي يتحدد بدوره بسحب الطلب الخارجي و في هذا المجال يقول كلود لكور " النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل و الذي يخلق مداخيل , هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج هذه المداخيل تسمح بتوفير اشباع مختلف الحاجيات المحلية و كذا توسع النمو [2].

ج-نظرية التنمية منتحت:*THEORIEDU DEVELOPEMENTPARLEBAS*

هذه النظرية ترتكز على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف اعضاء المجموعات المحلية لمصالحها ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات و قد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي أهمها ارتفاع أسعار الطاقة و تكاليف النقل و انخفاض المالية العمومية مما طرح أفكار جديدة و بدائل تمثلت في البحث عن التنمية تنطلق من اسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات و اهتمامها اكثر بالجوانب الاجتماعية و البيئية و مطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة اكبر في القرارات التي تمس حياتهم .

حيث يقول جون لويس قويقو حسب هذه النظرية التنمية المحلية بانها "تعبير عن تضامن محلي, هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة و يظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية و الذي يخلق ثروة اقتصادية [3]".

[1] - PHIILIPPE AAYDOLOT.ECONOMIE REGONALE URBANE .ED ECONOMICAP .PARIS .1985.P127.
[2] -JOSEPH LAUGIE .PIERRE DELFAUD ET CLAUD ET LACOUR ESPACE REGIONALE ET AMEAGEMET DU TERRITOIRE . P119.
[3] - JEAN-LOUIS GUIGOU .LE DEVELOPMENT LOCAL .ESPOIRS .IN DEVELOPMENT LOCAL ET DECENTRALISATION . SOUS LA DERECTION DE BERNARD GUESNIER . ED ECONOMICA . PARIS 1986 P 47.

المطلب الثالث :أهداف و أبعاد التنمية المحلية

إن الهدف الرئيسي الذي تسعي وراءه التنمية المحلية يتمثل في تخسين الحياة كافة المجالات و تطوير المجتمع المحلي حتى ينعم بالحياة الكريمة و يمكن حصره الأهداف في :

1-تحسين حياة أفراد المجتمع حتى يمكن العيش داخل محيط جميل [1] .

-2إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع ،وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي[2] .

3-إعادة الثقة إلى المنطقة المحلية وخاصة الريف الذي طبع عليه شعور الدونية أمام المدينة و التي طغى عليها الشعور بالتفوق، الشيء الذي جعل أهالي الريف يفقدون ثقتهم في عاداتهم وتقاليدهم ساعين إلى النزوح منالريف وتقليد سكان المدينة.

4- سداحتياجات السكان المحليين من السلع والخدمات .

- -تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية مثل معرفةالفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية[3] .

5- -التخطيط لعملية التغيير الحضاري وتقدير التكاليف والوسائل والنتائج اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

6- -تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي وتطوير أساليب أكثر فاعلية وكفاءة في المجالات السياسية.

7- -صهر المجتمعات المحلية وتحويلها إلى حالة من التماسك والترابط من أجل تحقيق نموا متوازنا، مما يجنب المجتمع الكثير من الهزات والانتكاسات من خلال ترابط المشاريع وتكاملها وحتى يكون إحساس دائم بالوحدة الوطنية[4]

---

[1]- احمد مطفى خاطر ، نفس المرجع السابق ، ص 48.

[2]- رشيد سالمي ، اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية بالجزائر ، اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2006 ، ص 68.

[3]- سعودي محمد ، اثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية ، مذكرة ماجستير ، جامعة شلف ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2007 ، ص 13.

[4]- سعودي محمد ، نفس المرجع السابق ، 14.

أبعاد التنمية المحلية

1-البعد الاقتصادي :تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا و ذلك عن طريق البحث القطاع التي يمكن أن تتميز به المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي و لهذا فنجد أن المنطقة مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من اجل توفير فائض عن طريق المنتوجات المحققة بإضافة إلى ذلك من اجل امتصاص البطالة و أيضا توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع الى الأقاليم الأخرى و كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء هياكل قاعدية محليةمن طرقات و مستشفيات ... الخ و هده الهياكل بإضافة تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تستقطب المتواجدين في الأقاليم الأخرى من اجل الاستثمار في المنطقة .

2- البعد الاجتماعي :يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أنالإنسان يشكل الجوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى ضمان الديموقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرارات بكل شفافية و لهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لان توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شانها أن تدمج طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادة القيمة المضافة ،و عليه أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمعا يتصف بالنبل و ينبذ الجريمة و محبا لوطنه و ينفع منطقته .

3-البعدالبيئي: أدى التدهور في الوضع البيئي على مستوى العالمي متمثلا في الاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء و الأمطار و إشباع نطاق التصحر و ما إلى دللك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية .

ويركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة حدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف ،أما في حالة تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع خدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني و أنماط الإنتاجالبيئي و استنزاف المياه و قطع الغايات و انجراف التربة .

وفي الأخير يمكن الجزم بان التنمية المحلية مجبرة على مراعاة الأبعاد الثلاثية الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع

المطلب الرابع : مؤشرات التنمية المحلية و العوامل المؤثرة فيها

مؤشرات التنمية المحلية

للتنمية المحلية مؤشرات اقتصادية و اجتماعية يمكن من خلالها التعرف على الوسط المراد دراسته وهي :[1]

1-المؤشرات الاقتصادية :

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام :**إذا كان نصيب الفرد من معدل الناتج المحلي الإجمالي اكبر من معدل نموالسكان فان الدولة تكون قد حققت نمو اقتصاديا

- **الفقر:** يتم اللجوء عادة إلى هذا المؤشر لمعرفة نسبة السكان الذين يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم ، و إذا تمكنت الدولة من التقليل نسبة الفقراء في المجتمع فان ذلك يعد مؤشرا على نجاح التنمية أماإذا زاد عدد الفقراء في الدولة يعذ مؤشرا فاشلا للتنمية [2] .

2-المؤشرات الاجتماعية:

-معدل معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين:و هو عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص من البالغين من العمر 15 سنة فأكثر، الذين لا يستطيعون القراءة أو الكتابة جملة بسيطة ،و هو يعبر عن مدى انتشار الأمية في المجتمع فكلما قلت نسبة الأمية في الدولة دل ذلك على ارتفاع مستوى التنمية الاجتماعية [3] .

-معدل النمو السكاني :إذا زاد معدل النمو السكاني في الدولة عما هو متوافر للسكان من خدمات و متطلبات حياة فهذا يعني عدم تحقيق التنمية لأهدافها كما هو الخال في معظم الدول النامية و أما إذا استطاع الفرد الحصول على ما يحتاجه من خدمات فهذا يذل على تحقيق التنمية لأهدافها [4] .

-أمد الحياة:ويقصد بها العمر المتوقع للفرد عند ولادته فالدول التي يرتفع فيها أمد الحياة للفرد يدل على ارتفاع مستوى التنمية خاصة في مجال الغذاء ومجال الصحة كما هو في الدول المتقدمة فمثلا يصل أمد الحياة في اليابان إلى 82 سنة [5] .

1- جوهري هشام ، بونافسة الصالح ، اشكالية الاستقرار السياسي ، دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية ورقلة ، مذكرة ليسانس في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر 2013/2012 ، ص25.26.

2- محمد وديع ، التنمية ومؤشرات استراتيجية التنمية .

3- محمد وديع ، نفس المرجع ، ص25.26.

4- محمد وديع ، نفس المرجع ، ص 26.

5- محمد وديع ، المرجع سبق ذكره ، ص 26.

العوامل المؤثرة في التنمية المحلية

إن للتنمية المحلية عوامل عدة و من ابرز العوامل هو مشاركة المجتمع في عملية التنمية المحلية و يمكن حصر هذا العامل في نقاط أساسية و هي كالتالي :[1]

-وضع أهداف محددة وواضحة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع احتياجاته الحقيقية .

-النظرة الإيجابية إلى المجتمع المحلي وقدراته على إحداث التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحة وبطرق و أساليب تلائم الظروف المحلية السائدة و تعزز اكتساب المعارف و المهارات اللازمة لأحداث التغير .

- الاهتمام بدوافع وتطلعات أفراد المجتمع الإنسانية وعدم التركيز على النواحي المادية فقط مع مراعات العادات ولتقاليد ومواقف أفراد المجتمع وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأنماط حياتهم .

- النظر للمجتمع المحلي نظرة شاملة تأخذبالاعتبار أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة .

الاستفادة من خبرات المختصين في المجالات التنمية الشاملة .

و بإضافة إلى ذلك هنالك عدة عوامل أخرى يمكن الإشارة إليهاكالتالي :

-عوامل اجتماعية :

ارتفاع مستوى المعيشية و انخفاض الكثافة السكانية ،و كذا الاستغلال الأمثل للموارد البشرية و تحسين مستويات الرعاية الصحية ،و انخفاض الوفيات و ارتفاع معدلات الحياة .

- عوامل اقتصادية :

نمو ثقافة العمل والإنجاز و تغيير المفاهيم ،و كذا تطور تقسيم العمل و ارتفاع مهارات الفنية و الإدارية و استخدام تقنيات تطور أساليب الإدارة و اعتماد أسلوب التخطيط .

- عوامل سياسية :

عدم احتكار السلطة و تحقيق آليات الديموقراطية و المساواة الاجتماعية مع ضرورة تهيئة المناخ السياسي و التشجيع على التنمية .

[1]- جوهر هشام ، مرجع سابق ، ص 21.24.

المطلب الخامس : إدارة التنمية المحلية

تهتم إدارة التنمية المحلية بوضع أهداف وتحديد الأولوياتوتصميم الإطار العام للتنمية و أيضا بمشاركة الأهالي الحكومة في تخطيط للتنمية من اجل إنجاح برامج الحكومة من اجل تحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي[1]، لذلك فان إدارة التنمية هي الوسيلة التي يتم بها تصميم عملية التنمية وهي المرتكز الأساسي لقيام تنمية شاملة و متوازنة .

و سنحاولأن نعطي تعريف للإدارة التنمية المحلية كالتالي:

إدارة التنمية المحلية هي إدارة شمولية تعملعلى صياغة برامج وخطط تنموية لتحقيق أهداف تنموية محلية ،من اجل تنمية المجتمع المحلي انطلاقا من انصهار كل من الإدارة الحكومية بجميع هيئاتها ومؤسساتها وأهالي المجتمع المحلي من اجل اتخاذ قرارات و سياسات تتجاوب مع احتياجات المجتمع المحلي و تحقيق المصلحة العامة [2].

ولعل نجاحأو فشل عمليات التنمية المحلية يعتمد إلى حد كبير على مدى استخدام أسلوبأفضل و أوقف في إدارة التنمية المحلية ،لذلك يستوجب مشاركة بين الإدارة المحلية والمواطنين من اجل إنجاح برامج و خطط التنمية المحلية و تلبية احتياجات المجتمع المحلي .

- من بين مهام الإدارة المحلية تنظيم و إدارة التنمية المحلية لذا فان الإدارة المحلية تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية و قد عرفت الإدارة المحلية كالتالي:
- **يعرفها الأستاذ فؤاد العطار:**أنها توزيع للوظيفة الإدارية مابين الحكومة المركزية والهيئات المنتخبة تباشر اختصاصها تحت إشراف الحكومة و رقابتها [3]
- - أما**الأستاذ خالد سمارة الزغبي:**فيعرفها على أنها أسلوب إداري يقسم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي و يمثلها مجالس منتخبة من إنشائها لإدارة مصالحها تحث إشراف ورقابة الحكومة [4].
- و كتعريف عام يمكن القول أن الإدارة المحلية عبارة عن بهيئات منتخبة تتمتع بالشخصية المعنوية تمارس اختصاصها بصفة مستقلة تحت إشراف و رقابة السلطة المركزية بغرض المحافظة على وحدة الدولة، و أيضا يمكن القول أن الإدارة المحلية هي جهاز إداري تنفيذي تمارس نشاطها المحلي تحت رقابة الدولة و تهدف إلى تسهيل و توفير خدمات للمواطنين .
- تمثل الإدارة المحلية بواسطة هيئات معنية ومنتخبة محددة قانونا وتمارس اختصاصها باستقلالية تتمثل هذه الهيئات في الولاية والبلدية او ما يطلق بالجماعات المحلية و تعرف

---

[1] - محمد فرحي ، دور البعد الروحي في ادارة التنمية المحلية الاقتصادية و اثره في محاربة الفساد الاداري ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الاصلاح الاداري و التنمية الاقتصادية ، يومي 04/03 ديسمبر 2006، معهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي خميس مليانة .

[2] - سبخاري محمد ، ادارة التنمية الريفية و مكافحة الفقر الريفي بالجزائر ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثاني حول واقع و افاق التنمية الريفية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة عمار ثلجي بالاغواط ،28/27 اكتوبر 2009.

[3] - فؤاد العطار ، مبادئ القانون الاداري ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، مصر 1955 ص 176.

[4] - خالد سمارة الزغبي ، تشكيل المجالس المحلية و اثره على كفايتها (دراسة مقارنة) منشاة المعارف ، الاسكندرية ، مصر 1984 ص 42.

الجماعات المحلية كالتالي : الجماعات المحلية عبارة عن منطقة جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية و تضم مجموعة سكانية معينة و تنتخب من يقوم بتسيير شؤونهاالمحلية لذا تعددت تسمياتها فسميت اللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه .

و سميت بالإدارة المحلية لتمييزها عن الإدارة المركزية، و لان نشاطها محلي و ليس وطني، كما سميت بالمجالس المحلية المنتخبة لكونها تنتخب من جهازها التمثيلي من قبل السكان[1].

- عرف التشريع الجزائري الجماعات المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية كالتالي :
- **الولاية :**هي جماعة لا مركزية و دائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة تقوم بدورها على أكمل وجه ،و تعبر عن مطامح سكانها لها هيئات خاصة تتمثل في مجلس الشعبي الولائي[2]، و يعرف على انه جهاز المداولة في الولاية و له نظام قانوني خاص من حيث التكوين و العمل و الصلاحيات [3].
- **البلدية :**تعرف على أنها الجماعات الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنويةوالاستقلال المالي [4]،و للبلدية دور هام في مجال التنمية المحلية حيث منحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن و هذا لن يأتي إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية و البشرية ،و يشرف على إدارة البلدية المجلس الشعبي البلدي الذي يعتبر جهاز للمداولة و هو الجهاز الأساسي في البلدية .
- تسعى الإدارة المحلية الجزائرية إلى تحقيق دور فعال في التنمية المحلية ،وفي هذا السياق نؤكد أن الإدارة المحلية بمعناها الضيق تعني السلطة التنفيذية في الحكومة المحلية ويقابلها المجلس البلدي و الولائي يمثلان السلطة التشريعية المحلية ،أي أن إدارة المحلية تكون تحث إدارة المجلس الشعبي الولائي و البلدي[5]، و يمكن دور الإدارة المحلية في تنفيذ البرامج التي تقدمها الحكومة لذا فان للإدارة المحلية دور أساسي و فعال في إدارة التنمية المحلية و تنظيمها و تحقيق تنمية محلية ناجحة .

مميزات الإدارة المحلية:

تتميز الإدارة المحلية بما يلي :

-الشخصية المعنوية :ويعني ذلك أن الوحدة الإقليمية تتمتع بشخصية قانونية ،أو بالأحرى تملك أهلية الحصول على الحقوق و الالتزام بأداء واجبات ،بمعنى انه شخص إداري مستقل في مجال تسيير أمواله تحت رقابة الدولة ووصايتها .

---

[1]- عبد الحق الفيدمة ، ماهية الجماعات المحلية و التنمية المستدامة ، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، العدد الاول ص 120.

[2]- فريدة قصير مزياني ، مبادئ القانون الجزائري ، مطبعة باتنة 2001 ص 178.

[3]- ناصر لباد ، الاساسي في القانون الاداري ، الطبعة الثانية ، دار المجدد ، الجزائر ص 86.

[4]- قانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/09/07 و المتعلق بالولاية ص 52-53.

[5]- ناصر لباد ، المرجع سبق ذكره ص 87.

-الاستقلال : يتضمن منح أعضاء الهيئة المحلية جزءا من الحرية بما يسهل لهم أداء مهامهم

و هو استقلال نسبي لا يشكل خطرا على السيادة الوطنية للدولة تحدده تشريعات قانونية تصدر في الدولة .

-الوصاية الإدارية : يقصد بها مجموع السلطات التي يخولها القانون للسلطة المركزية قصد مراقبة نشاط الهيئات المحلية بهدف منع أي انحراف أو تخاذل أو الإساءة للمصلحة العامة و هي ميزة تدعم ضفة الاستقلال النسبي سابق الذكر وقد تكون هذه الوصاية على الوكلاء أو على الأجهزة كما قد تكون على الأعمال.

-اللامركزية الإقليمية : تعني سلسلة من المجموعات الاعتبارية (كالولاية و البلدية فيالجزائر)تتميز باختصاصات خاصة و تتمتع بالاستقلال عضوي و وظيفي عن السلطة المركزية.

المطلب الخامس : مبادئ و نظريات التنمية المحلية

-مبـــدأ الشـــمول: يعني هذا المبدأ ضرورة تناول التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و الشمول يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات و البرامج كل المجتمع تحقيقا للعدالة و تكافؤ الفرص [1] .

-مبدا التكامل : يعني هذا التكامل بين الريف و الحضر بمعنى انه لا يمكن اجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية او العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف و الحضر كما يعني التكامل بين الجوانب المادية و البشرية فالتنمية ما هي الا احداث تغيير مرسوم في المجتمع و هذا التغير له جوانب مادية و غير مادية حيث يكون التغير متوازنا في كلا الجانبين مادي و غير مادي [2].

-مبدا التوازن : يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فبها وزنا اكبر ما عدها من القضايا و الاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي مبدا الأساس المستهدف من التنمية و القضايا الأخرى بمثابة فروع منها[3] .

---

[1]- عبد الهادي الجوهري و اخرون ، دراسات في التنمية المحلية ،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،2001،ص 27.

[2]- عبد الهادي و اخرون ، نفس المرجع ، ص 27-28.

[3]- وسيلة السبتي ، تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب ، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر .

-**مبدا التنسيق :** يهدف هذا المبدأ الى توفير جو يسمح بالتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع و تضافر جهودها و تكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة او تضاربها لان ذلك يؤدي الى تضييع الجهود و زيادة التكاليف

خلاصة الفصل الأول :

يعتبر قطاع الفلاحة العصب الحساس لاقتصاديات الدول ، لما له من أهمية في تحقيق التنمية المحلية و الاقتصادية ، هدا ما حاولنا ابرازه في هدا الفصل من خلال إعطاء لمحة حول قطاع الفلاحة و تبيان مكانته في الاقتصاد .

الا ان هذا القطاع يعاني من مشاكل و معوقات عدة تؤخره في انجاز مختلف العمليات الفلاحية التي أصبحت تشكل حاجز بين الفلاح و العملية الإنتاجية .

كما تطرقنا في هذا الفصل الى ماهية التنمية المحلية و ابرزنا الركائز الأساسية التي تقوم عليها ، و للتنمية المحلية ابعاد اقتصادية و اجتماعية و سياسية ذات أهمية كبيرة في حياة الفرد و المجتمع التي تهدف الى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع ، كما تهدف الى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي .

الفصل الثاني

القطاع الفلاحي و التنمية المحلية في الجزائر

مقدمة :

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاعا حساسا في التنمية المحلية و الاقتصادية ، نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي و الاجتماعي و تنمية المناطق الريفية ، و ذلك باستغلال مختلف الإمكانيات الطبيعية و البشرية و المائية ، التي يتوفر عليها القطاع .بالإضافة إلى تبني العديد من سياسات الدعم و تقديم الإعانات و القروض و التشجيع للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية النباتية ، و الحيوانية ، من الإنتاج و التسويق و التصنيع الزراعي .و عبر تشجيع الفلاحة و توفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي قد تواجههم معتمدين في ذلك على التنمية المحلية .

المبحث الثاني : واقع القطاع الفلاحي بالجزائر

لقد أصبح موضوع قطاع الفلاحة محل اهتمام على المستوى العالمي ، بما فيها الجزائر التي تعتمد على المنتج الواحد بما فيها الجزائر التي تعتمد على قطاع المحروقات ، و ما يتعرض إليه هذا الأخير من هزات و تقلبات في الأسعار على مداخيل الدولة ، لذا تتسارع حكومات الدول إلى وضع دعائم و برامج فلاحية لتحقيق جملة من الأهداف بما فيها التنمية المحلية ، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى تبيان مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية المحلية .

المطلب الأول : مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي احد أهم القطاعات الإستراتيجية في الجزائر ، و ذلك نظرا لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية و بشرية تؤهله لان يكون عصبا حساسا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد ، و لهذا سوف نعرج عن إمكانيات و مقومات الجزائر للتنمية الفلاحية المتمثلة فيما يلي :

أولا- الموارد الطبيعية : المقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة ، و أوجدها له لتمكينه من تلبية حاجاته و رغباته و المتمثلة في(الأرض ، المياه ، المعادن ...)

و هذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الفلاحية ، فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على وجوده من جهة ، ووسيلة ضغط على الدول التي تتميز بضعف إنتاجها من جهة أخرى ، و تتمثل هذه الموارد الطبيعية فيما يلي :

1- **الأراضي الزراعية** : تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد ، و تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في اي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لا بد العمل على حمايتها و المحافظة عليها و تنميتها بالوسائل المتاحة .
و تشكل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.5 % و 17.8 % من إجمالي المساحة الكلية المقدرة ب 2381741 كم**2** ، و الجزائر بذلك تمتلك اراضي صالحة للزراعة يمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية و تحقيق الاكتفاء الذاتي و العديد من المواد الغذائية الأساسية.
2- **الموارد المائية :** تمثل المياه أهم عنصر في الحياة ، كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي و تكثيف الزراعة ، و أن تطور هذا القطاع و تنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له ، التي تشغل في الري الزراعي و توسيع المساحات المسقية ، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحات المسقية .

إن اتساع مساحة التراب الوطني و تنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه و مصدرها بين القسمين الشمالي و الجنوبي ، و تقدر الموارد المائية في الجزائر ب 20 مليار م3 ، منها 13 مليار م3 من الموارد السطحية بالشمال ، 7 مليار م3 من الموارد المائية ، 7 مليار م3 من الموارد المائية (2 مليار م3 بالشمال و 5 مليار م3 بالجنوب) . و أن 75 % من هذه الموارد المائية قابلة للتجديد .

- **استخدام المياه في الزراعة :**

تعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية ، حيث أن 90 % من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار . إلا أن الأمطار في الجزائر ينحصر سقوطها في الغالب بين شهر نوفمبر و شهر مارس ، حيث إنها تتسم بعدم الانتظام و التذبذب ، مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي من اجل تنمية هذا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المسقية و تكثيف الزراعة في بعض الأراضي ذات الهطول المطري . و هذا بهدف تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب ، الأعلاف ، البطاطس، الخضار و الفواكه ، التي تحتاج كميات كبيرة من المياه .

ثانيا- الموارد البشرية : يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الإنتاجية ، و خاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي ، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد و الإمكانات المتوفرة[1] .

و تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في إنتاجها الفلاحي على العنصر البشري لان معظم العمليات الفلاحية ما زالت تنجز يدويا ، و ذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات ، مما انجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري ، مما جعل هذا القطاع يساهم بشكل فعال في سياسة التشغيل بالجزائر .

ثالثا – الموارد النباتية و الحيوانية :

أ- **الموارد النباتية :** يعتبر الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي ، لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان ، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات في السلع الغذائية ، أو من خلال توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية ، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كمدخلات وسيطة للعديد من الصناعات التحويلية .

و لقد عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الإنتاج و خاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب ، البقوليات الجافة ، الحمضيات و الكروم

[1] - غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري و اشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2011/2010 ، ص 17-31.

الموارد الحيوانية : تتصف تربية الحيوانات في الجزائر بالتنوع ، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلائم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة و الواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية و الإنتاج المكثف ، الذي يتسع و يتطور بشكل ملحوظ و يحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء و البيضاء ، بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل و تخفيض البطالة الموسمية المقنعة ، و لقد جاء هذا التطور في الإنتاج الحيواني بفضل سياسة الدولة التي أصبحت تشجع و تدعم القطاع الخاص ، و توفر كل الإمكانيات المادية و المعنوية للفلاحين ، بالإضافة إلى دعم الشباب و خاصة أصحاب المؤهلات العلمية المتعلقة بالفلاحة في الاستثمار في هذا القطاع و خاصة في مجال تربية النحل ، الأغنام و الأبقار و تقديم الرعاية البيطرية و الإرشاد الفلاحي في هذا المجال .

المطلب الثاني : مساهمة القروض الفلاحية في تنمية القطاع الفلاحي

تعتبر القروض من أهم وسائل الدعم للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لتمويل مشاريعهم و هناك قروض مخصصة لتمويل قطاع الفلاحة باعتبارها اداة اقتصادية قادرة على تعديل و تنمية القطاع الفلاحي ، و سنحاول في هذا المطلب التعرف عليها من خلال تناول النقاط التالية :

أولا : تعريف القروض الفلاحية

القروض الفلاحية: هي قروض تعمل على نقل ملكية مال أو شي أخر من المقرض إلى المقترض على أن يعمل هذا الأخير على تطوير و تنمية الأعمال الفلاحية ، و تنمية حصيلتها على أن يرد مبلغ القرض في نهاية العقد إلى المقترض .

و يمكن أيضا تعريف القروض الفلاحية بأنه ذلك القرض الموجه لتمويل النشاطات الفلاحية أو ذات علاقة بالفلاحة ، و التنمية الريفية ، و هو يستمد أهميته من أهمية الفلاحين ذاتهم في تطوير الاقتصاد الوطني و تحقيق الاكتفاء الذاتي ، حيث ان تطور التنمية الفلاحية يتوقف خاصة على مدة القرض الفلاحي .

و تهدف القروض الفلاحية على تمويل المحصول و الإنتاج الزراعي و الأجهزة و الأبنية و التحسينات الخاصة بين مرحلة الإنتاج و مرحلة التمويل ، و هي غالبا قروض قصيرة الأجل و قليلا ما تكون طويلة الأجل . [1]

[1] سلمان بودياب ، "اقتصاديات النقود والبنوك" ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، دمشق 1996 ص25.-

فالقرض و الدعم المتعدد الأشكال لإصلاح الأراضي ، و الاعتناء بالقطاع الفلاحي كلها عوامل ينبغي أن تلبي بالضرورة حاجيات أو اقتراض الكثير من مشاريع التنمية الريفية تختلف عن غيرها من المشاريع التجارية ، حيث اهتمت الكثير من الدول بإنشاء مؤسسات ائتمانية متخصصة في تقديم الائتمان للتنمية على مستوى الدولة عامة ، و على مستوى الريف خاصة .

ثانيا : خصوصيات الإقراض الفلاحي [1]

يواجه الائتمان الزراعي مشكلات فنية عديدة ، ذلك أن القروض الزراعية كثيرة المخاطر بالنسبة لقروض البنوك التجارية للأسباب التالية نذكر منها :

1. دورة الإنتاج الزراعي التي تستغرق وقتا أطول من دورة الإنتاج الصناعي ، وهذا يتيح للمزارع مرونة تمكنه من التصرف في أمواله سواء بالحفظ أو بالزيادة ، أو التمويل في مجالات أخرى ، الأمر الذي يعرض البنك الزراعي لمصاعب تحصيل الديون .
2. عدم وجود ضمانات سريعة يكفلها القانون .
3. صغر حجم السلفة الزراعية ، وكثرة عدد المقترضين من الفلاحين في المجتمعات التي تنتشر فيها الملكيات الصغيرة .
4. هناك مخاطر تسويقية كثيرة ، حيث أن المحاصيل الزراعية عرضة للتغيير الحاد بسبب عوامل الطلب و العرض، و أيضا إصابة المحاصيل بالمرض .
5. الائتمان الزراعي قليل العائد بطبيعته ، الأمر الذي يسبب للبنك الفلاحي صعوبات في تدبير العائد الذي يكفي لتغطية مصروفاته .

هناك نوعان من القروض :

القرض الموسمي الرفيق RFIG

القرض الاستثماري التحدي ETTAHADI

القرض الموسمي الرفيق :

موجه للفلاحين و المستثمرين ، و هذا حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008 الفلاحين و المربين ، سواء بشكل فردي آو منظم سواء في تعاونيات آو مجموعات أو جمعيات أو اتحادات ، أو وحدات فلاحية ، أو مخزنون للمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع .

[1] - وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، الدعم الفلاحي ، الجزائر ، madrap.gov.dz

1-**قرض الرقيق :** هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية banque badr ، يشمل هذا القرض على القرض الموسمي و القرض الفيدرالي .

1-1 المستفيدون من هذا القرض :

- المزارعين و المربين ، على شكل فردي أو على شكل تعاونيات ، أو مجموعات ، أو رابطات أو اتحادات .
- المزارع النموذجية
- المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تكثيف المنتجات الزراعية تجهيزها، استرجاعها و تخزينها .

1-2 خصائص قرض الرفيق :

- هو قرض لمدة سنتين .
- تتحمل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة .
- أي مستفيد من قرض الرفيق يسدد ما بين 6 و 24شهرا ، يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة و كذلك يستفيد من قرض آخر بنفس الصيغة للفترة التالية.
- أي مستفيد من قرض الرقيق و لا يسدد في مدة السنتين ، يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري، و يفقد حق الاستفادة من قرض آخر .

1-3 المجالات التي يغطيها قرض الرفيق :

❖ **القرض الموسمي :**

*اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور الأسمدة ، المبيدات) .

*اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية و وسائل الري و منتجات الأدوية البيطرية .

*اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك syrpalac .

*عمليات زراعية .

*حملة الحصاد و الدرس .

❖ **القرض الفيدرالي :**

القرض الفيدرالي موجه للمتعاملين الاقتصاديين , المؤسسات الاقتصادية و التعاونيات و المجموعات المشاركة في الأنشطة التالية :

*تحويل الطماطم الصناعية .

*إنتاج الحليب .
*إنتاج الحبوب.
*إنتاج بذور البطاطس.
*وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة و الكسكس.)
*تغليف و تصدير التمور
*إنتاج زيت المائدة وزيت الزيتون .
*إنتاج العسل.
*إنتاج منتجات محلية .
*إنشاء وحدات الثروة الحيوانية .
*التلقيح الصناعي و نقل الأجنة .
*ذبح و تقطيع الدواجن .
*تسويق المنتجات الزراعية و تخزينها و تعبئتها و تثمينها .
*إنتاج و توزيع الأدوات الزراعية الصغيرة و الري و البيوت البلاستيكية .

2- **قرض التحدي** :

إن قرض التحدي هو قرض استثماري محسن ، يمنح من قبل بنك بدر BANK BADR في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير المستغلة ، تابعة للمتأملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة . يتم تغطية الفوائد المترتبة عن هذا القرض من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري.

2-1 **الامتيازات المتعلقة عند الحصول على قرض التحدي :**

- إذا كانت مدة السداد خمسة سنوات أو اقل تتحمل الوزارة الفائدة .
- يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1% عند السداد بين السنة 6 و 7.
- على المستفيد من القرض دفع فائدة 3 % عند السداد من السنة 8 و 9.
- إذا دام المشروع أكثر من عشرة سنوات يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة

2-2 **المجالات التي يغطيها قرض التحدي :**

- إنشاء معدات و تحديث مستثمرات الفلاحة و تربية الحيوانات .
- تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية و الغير المستغلة .
- المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تكثيف المنتجات الزراعية و الحيوانية و تصنيعها و تثمينها ،والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فيدرالي) .

3-2 **الإجراءات المؤهلة للحصول على قرض التحدي :**

- أشغال التحضير , التهيئة وحماية الأراضي .
- عمليات تطوير الري الزراعي .
- اقتناء عوامل و وسائل الإنتاج .
- إنشاء البنى التحتية من تخزين ، تحويل ، تعبئة و تثمين الاسترداد .
- حماية و تطوير التراث الجيني الحيواني و النباتي.
- تطوير المنتوج الحرفي .

***دور القروض الفلاحية في تمويل القطاع الفلاحي[1] :**

يؤدي التمويل البنكي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي ، و النهوض بالتنمية الفلاحية , و يمكن من خلال الاستخدام الجيد للائتمان الفلاحي رفع مستوى معيشتهم ينعكس بدوره على الرخاء الاقتصادي للمجتمع .

من ناحية أخرى فان زيادة دخول الفلاحين و تحسين مستوى معيشتهم ينعكس على كفائتهم ، و بالتالي زيادة الإنتاج الفلاحي و تحسين نوعيته ، مما يدعم الاستقلال الغذائي ، و من ثم الاقتصاد الوطني .

و يتضح ذلك في معادلة الاقتصاد الكلي للدخل الوطني

الاقتصاد المغلق : $Y=C+I+G$

الاقتصاد المفتوح : $Y=C+I+G+(x-11)$

Y:الدخل الوطني الكلي .

C: الإنفاق الاستهلاكي .

I: الاستثمار الوطني الكلي .

G: الإنفاق الحكومي .

(x-11): صافي الصادرات .

حيث أن I يمثل الاستثمار الوطني الكلي ، و بما ان الاستثمار الفلاحي هو جزء مهم منه ، فان زيادة قيمة هذا الأخير تؤدي الى ارتفاع الموجب او زيادة فعالة في حجم الاستثمار الوطني و بالتالي الدخل الوطني .

و تتمثل مساهمة القروض الفلاحية فيما يلي :

- تحقيق التوسع الأفقي و الراسي في القطاع الفلاحي .
- تساهم في زيادة الإنتاج و على توفير العمالة و رفع مستوى الدخل فهي تعطي المزارعين فرصة استغلال أراضيهم على أحسن وجه ، ذلك عن طريق قدرتهم على شراء الأنواع المختلفة من البذور ، و كذا مختلف الأسمدة و المبيدات و الآلات الخاصة بعملية الحرث .

[1] المجلة العلمية للمستقبل الاقتصادي ، جامعة امحمد ، بومرداس-

- كما يمكن للفلاح بواسطة القروض التي يتحصل عليها من مؤسسات التمويل أن يزيد من عدد الدورات الإنتاجية ، و لا يبقى مكتوف الأيدي بإنتاج محصول واحد في السنة ، فاستغلال الأرض في أكثر من دورة إنتاجية قد يعود على الفلاح بالفائدة من عدة نواحي ، سواء من ناحية زيادة دخله نتيجة زيادة الإنتاج ، أو عن طريق تعدد المنتجات لأنه حتى و إن انخفض سعر منتج معين فانه سيعوض هذا النقص في باقي المنتجات الأخرى .
- إن عملية استغلال الأرض في أكثر من دورة يتطلب العمل الدائم من الفلاح و في الكثير منم الأحيان يلجا للبحث عن العمال لمساعدته ، و هنا نجد ان التحويل يعمل بطريقة أو بأخرى على مكافحة البطالة .
- إن زيادة دخل الفلاح يؤدي إلى زيادة إنفاقه في مختلف المستويات سواء كان خاص بالإنتاج أو بالاستهلاك ، و كلهما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الفلاح من جهة ، و له اثر على باقي أفراد المجتمع من جهة أخرى .

المطلب الثالث : دعم الفلاحة في الجزائر

يعد الدعم الفلاحي من أكثر المواضيع نقاشا في المنظمات و الهيئات الدولية التي تهتم بقضايا الزراعة و الغذاء في العالم ، لمل له من تأثيرات على التجارة في السلع الزراعية ، و هو ما سنتطرق له في هذا المطلب من خلال العناصر التالية :

أولا : مفهوم الدعم الفلاحي

عرفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الدعم الفلاحي بأنه :" القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب و المستهلكين ، و التي تنشا من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة ، و التي تزيد دخول المزارعين و تخفض تكاليف إنتاجهم ، و بغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج و دخل المزرعة ، أو استهلاك المنتجات الزراعية .[1]

و عرفت أيضا اتفاقية الدعم و الإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة الدعم الزراعي استنادا إلى ثلاث شروط ، و تتمثل هذه الشروط بوجود مساهمة مالية و مباشرة ، أو من خلال احد أجهزتها على أراضيها ، و أن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة .

و يمكن تعريفه أيضا على انه عبارة عن مساهمة مالية تقدمها الدولة من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA و هذا لتشجيع الفلاحين على الاستثمار ، و تحدد قيمة هذه المساهمة على حسب الأنشطة و العمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح ، و التركيبة المالية للمشروع كما تمثلها المعادلة التالية :

الاستثمار الكلي = المساهمة الذاتية + القرض البنكي + الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية .

[1]- غردي محمد ، "القطاع الزراعي الجزائري و اشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، تخصص علوم مالية ، جامعة الجزائر ، 2012ص111.

ثانيا : طرق الدعم الفلاحي

تسعى الجزائر الى تطوير قطاعها الفلاحي بانتهاج مجموعة من الطرق المباشرة و غير المباشرة و المتمثلة فيما يلي:

1- الطرق المباشرة للدعم الفلاحي :

يتمثل الدعم الفلاحي المباشر في تقديم مساعدات للجهات المعنية بطريقة مباشرة ، أي دون وجود وسيط و تختلف أشكال الدعم من دعم مالي ، مادي ، تكنولوجي و غيرها من طرق الدعم المباشر .

أ- **في مجال استصلاح الأرض و دعم النبات** :و يشمل ما يلي :

- يشمل استصلاح الأراضي الزراعية توزيع ملكية الأرض لأنها تساعد الفلاح على أن يبذل شقاء أكثر على ارض ملكه أكثر من أنها ملك الغير .
- كما يجب أن يتضمن أي إصلاح زراعي سياسة للبنية التحتية من الري إلى الطرق الزراعية إلى الكهرباء إلى آخره....،

و سياسة لتنظيم استعمال الأرض تحدد فيها المناطق الزراعية و المناطق الريفية ، المناطق السكنية ، و خريطة تنظم المحاصيل المزروعة لتفادي فرض محاصيل غير تقليدية

أو غير مناسبة في مناطق معينة في العالم .[1]

- توفير مختلف أنواع الغرس المثمرة بالأنواع الملائمة و بأسعار تشجيعية للمستفدين من المشاريع الزراعية و توزيعها على المواطنين ، و مختلف المؤسسات في البلاد ، و زراعتها في البيئات المناسبة ، و تطوير نوعية و جودة إنتاج اشتال أشجار الفاكهة ، و مراقبة نوعية المستوردات منها .[2]
- أيضا تطوير عمليات التشجير المفيدة و الاقتصادية ، كما يجب الاهتمام بمشاركة المواطنين المحليين أكثر [3].
- إضافة إلى تنظيم حملات لرش الذبابة السوداء على الحمضيات ، مثل حملة رش الذباب ، حملة مكافحة دودة الزرع على حصول القمح و الشعير .

ب-**في المجال الحيواني و الرعوي** :توفير و تكثير الجهد التقني و الصحي لحماية الماشية و الثروة الحيوانية ككل ، و جعله مجانيا بالنسبة للفئات الضعيفة من الفلاحين ، من خلال توفير اللقاحات البيطرية و بعض الأدوية ، و القيام بحملات الرش و التغطيس بالإضافة إلى خدمات التلقيح الاصطناعي . كما يستحسن توفير المرعى الطبيعي من خلال تنظيم إدارة المحميات الرعوية [4].

---

[1] - احمد زكي ، "الكفاح من اجل الاصلاح الزراعي و التغيرات الاجتماعية في المناطق الريفية "، جريدة المناضل ، العدد3 ، 2016/12/05.

[2] - وزارة الزراعة الجزائرية ،انجازات وزارة الزراعة ، العدد 243 ، 2019/02/23.

[3] - جمعي عماري ، "مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية ، الملتقى 2دول الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر ، 2016/04/25ص47.

[4] - وزارة الزراعة الجزائرية ، المرجع سبق ذكره .

ت-**في مجال التمويل** : توفير القروض الزراعية ، و تقديم مساعدات من اجل شراء التجهيزات و المساعدة الفنية .

ث-**في مجال استخدام مياه الري** : مشاركة القطاع الخاص في إدارة مشاريع الري (توزيع ، تشغيل ،صيانة و إدخال الحديثة بالري و الزراعة).

كما أن التمكن من إحراز تقدم جيد في تحسين مرافق الري يساعد على تغطية العجز في الاستثمارات و التكنولوجيا ، و رأس المال البشري و بالتالي تحسين في الإنتاجية و الدخل .

ج- **في مجال الدعم التكنولوجي** [1]: تتمثل في

- تطوير نماذج تكنولوجية لديها فرصة زيادة الإنتاج و زيادة إنتاجية العمل ، دون تأثير ضار لصحة الفلاح و السكان عموما . و تكون لها القدرة على الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية .
- يجب إدخال التحسينات على التربة عن طريق التركيز على الأسمدة العضوية ، إذ أن تحقيق استراتيجيات إنتاج أكثر استدامة يكون باستخدام السماد الأخضر و إدارته لتخفيض الآثار السلبية على البيئة و الصحة .
- تشجيع الاستراتيجيات الابتكارية في تربية النباتات مثل تهجين أصناف عالية الغلة مع الأصناف ذات القدرة على تحمل الضغوط لزيادة الغلاة ، لان الأساليب الحديثة في تربية النباتات تؤدي إلى إنتاج أصناف المحاصيل لديها قدرة كبيرة على تحمل الجفاف ، لذا فانه يلزم القيام بهذه الأنشطة على نطاق واسع يتيح فرصة واسعة لتحسين الأمن الغذائي على المستوى الوطني.
- إضافة إلى توفير خدمات الآلات الزراعية بأسعار رمزية من خلال مديريات الزراعة الميدانية في كافة مناطق البلاد .

2- **الطرق غير المباشرة للدعم الفلاحي** : يشمل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الزراعي ، و اعتبارها مهمة لدورها التكاملي مع سياسات الدعم المباشر . و في كثير من الحالات قد لا يحتاجون المستثمرون في القطاع الزراعي إلى دعم مباشر ، و إنما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها و استخدامها ، و لعل من أهم هذه الخدمات ما يلي :

أ- **في مجال الإرشاد العلمي** : يعتبر فن مساعدة الفلاحين بهدف تعزيز المعلومات العلمية الزراعية لأولئك الذين يفلحون الأرض و يربون الحيوانات ، و إخبارهم بالمعلومات الجديدة التي يحتاجون معرفتها من اجل إطعام أنفسهم و إطعام الآخرين .

غالبا التنظيمات الحكومية هي التي تقوم بهذا العمل ، و أحيانا بعض الشركات الخاصة و تقدم خدمات إرشادية متنوعة ، و الإرشاد الزراعي يكون في شكل مناهج مختلفة .[2]

---

[1] جمعي عماري، المرجع سبق ذكره ص50.-

[2] فيصل مخلوف ، قراءة في مناهج الإرشاد الزراعي ، شبكة المعرفة الريفية ، 2019/05/15-

إن السمة الغالبة للسياسة الفلاحية هي كونه لم تتم وفقا لسياسات البحث و الإرشاد الفلاحي و نتائج البحوث الزراعية ، و يمكن رد ذلك أساسا إلى وضعية البحث و الإرشاد الفلاحي التي تعتبر من المعوقات الأساسية ذات الطبيعة المؤسسية . و هي السياسة التي تتميز بعدم التكامل و التنسيق .

بالإضافة إلى ذلك ، القطاع الفلاحي كان يعاني من ضعف و قلة الاتصال و الارتباط بين مؤسسات البحث و الإرشاد الفلاحي المحلية و محيطها الخارجي ، مما يؤدي إلى حرمانها من إمكانية الاستفادة من الخيرات العالمية المحققة في هذا الميدان .

ب-**في مجال تسويق المحاصيل الزراعية** : " التسويق الفلاحي هو ذلك النظام المرن الهادف الى تسهيل تدفق السلع و الخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها ، إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع و الأسعار و النوعيات المناسبة و المقبولة من كافة أطراف العملية الفلاحية " .

و يستخدم التسويق في دعم القطاع الفلاحي من خلال عدة وسائل من بينها :

- توفير الخدمات التنظيمية و خدمات البنية التحتية .
- إنشاء مخابر التأكد من نوعية و المحاجر الزراعية و البيطرية .
- اعتماد مواصفات مقاييس للإنتاج الزراعي .
- إصدار التشريعات اللازمة بما يتلائم مع التشريعات الدولية و الإقليمية .
- تنظيم العمل و الرقابة في كافة الأسواق ، توفير خدمات التخزين ، التبريد ، النقل ، التعبئة .
- إنشاء صادرات تتناسب مع حجم وحدات الإنتاج الزراعي ، و قدرات المنتجين المزارعين .
- إزالة العقبات أمام الأنظمة التسويقية المحلية ، و دعم التسويق الخارجي بفتح الأسواق الخارجية ، و توفير نظم معلومات حديثة للمنتجين و المصدرين و منح تصاريح استيراد المنتجات الزراعية حسب التعليمات و الأسس بهذا الخصوص .

ت-**في مجال التامين على المحاصيل الزراعية :** التامين يقوم على فكرة الاحتياط و الحذر و الخوف من المجهول ، أي الخطر الذي قد يتعرض له المزارع ، و هذه الأخطار عديدة و متنوعة تتمثل فيما يلي

- كلما حلت بالفلاحين كارثة طبيعية تقفز إلى الواجهة مسالة التامين الزراعي ، بالتامين على الممتلكات و التامين على الحياة . و غيرها من أنواع و أشكال التامين ، حيث يتم التعويض عن الخسائر التي يتكبدها الفلاحون و المزارعون لمساعدتهم على النهوض من جديد و الإقلاع بالعملية الإنتاجية . فقد بادرت وزارة الزراعة للدولة بتأسيس صندوق التامين على الحاصلات الزراعية ، أو صندوق التنمية الزراعية لتعويض المزارعين و مساعدتهم في حالات الكوارث الطبيعية.

- دعم الدولة لأسعار بعض المحاصيل من خلال صندوق موازنة الأسعار الزراعية ، أو من خلال الربح السنوي العائد من استثمار أموال النظام و أوعية الادخار بالدولة .
- توفير مناخ ملائم لقيام التحالفات الإستراتيجية و الشركات بين المؤسسات المحلية و الأجنبية في قطاع الصنع الزراعية ، لأنها أمر يسمح باكتساب قدرات أداء و تكنولوجية في زمن قياسي.

ثالثا- الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الزراعي :

تعتبر سياسة الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات، وفي هذا الاتجاه حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي :

1- **تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية**:اعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي وتحول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق، وذلك بتقديم كل ما من شأنه دفع هذا القطاع للاضطلاع لهذه المسؤولية، مع العلم أن هذه المنهجية تمثل الإستراتيجية الاقتصادية التي تعمل وفقها كل الدول المتقدمة، مما يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبنيات الأساسية اللازمة، وانطلاقا من هذه الفلسفة التنموية فقد عمدت الدول النامية لتقديم كل الحوافز للقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الزراعي وتنميته، فقد انتهجت معظم هذه الدول سياسة زراعية راشدة في هذا الاتجاه تمثلت في منح الأراضي الزراعية البور بالمجان ، وتقديم الإعانات المختلفة والقروض الميسرة وذلك وفق سياسة تهدف إلى دفع الاستثمار في النشاط الزراعي.

2- -**المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي**: يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجهها كل دول العالم غنيها وفقيرها، لذا يمكن استخدام الدعم الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي سواء على محور توفير الغذاء من زيادة الإنتاج المحلي وخدمة هذا الاتجاه آخذة في الاعتبار مقدار ونوعية المقومات المتاحة، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية، أو على محور الحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين.

3- **تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول**: نظرا لتباين الظروف المناخية والموارد الطبيعية والإمكانيات المتوفرة لدى الدول، ولتعظيم الفائدة من الميزات النسبية لها، فقد اعتمدت هذه الدول سياسة الاستثمار الفاعل بإنشاء ودعم الشركات العاملة في

مجال الإنتاج الزراعي في المناطق المختلفة لهذه الدول لتحقيق الاستغلال الأمثل لما هو متاح من موارد وإمكانيات طبيعية وبشرية.

4- **نقل وتوطين التقنيات الحديثة**: نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي كميا وكيفيا، من خلال المكننة المتطورة و التحسينات الوراثية في المجال النباتي والحيواني، وكذا الاستخدام الكيميائي والبيولوجي لمحاربة الآفات النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى استخدام هذه التقنيات في ترشيدا استخدام الموارد الشحيحة في معظم هذه الدول وخاصة المياه، جعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب نقل وتوطين هذه التقنيات، باعتمادها على أسلوب الدعم المباشر وغير المباشر لتشجيع وتمكين المنتجين في هذه الدول على اختلاف أنواعهم وتعدد أنشطتهم لتبني هذه التقنيات والاستعاضة بما عن الأساليب التقليدية السائدة .

5- **تحقيق التنمية الاجتماعية**:إن الغالبية العظمى من المواطنين في الدول النامية لها ارتباطا مباشرا بالعمل الزراعى، لذا أولت هذه الدول كل الاهتمام لتنمية القطاع الزراعي تهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، بتوفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشته، خاصة في المناطق الريفية، وذلك بتطوير استخدام الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة، أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة، وتقديم الدعم والحوافز الاقتصادية المناسبة لذلك.

6- **تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة** : يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهها للتصدير من أهم أهداف سياسة الدعم الزراعي في الدول النامية، خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها، وكذا التي تتميز بميزة نسبية لديها، والتي لها طلب كبير في الأسواق العالمية، من خلال استخدام الإعانات المالية والتعريفات والحواجز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية، مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة لاستخدامها في استيراد المواد الأساسية التي لها عجز فيها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي السكان هذه الدول.

7- **مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية:** يعمل الدعم الزراعي على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة والمدعومة بمعدلات كبيرة تصل إلى 30 % من تكاليف الإنتاج .

رابعا- إجراءات الدعم للشعب الفلاحية :

تأكيدا على الأهمية الإستراتيجية التي يكتسيها قطاع الفلاحة ، على أن الفلاحة يجب أن تصبح محركا حقيقيا للنمو الاقتصادي الشامل من خلال تكثيف الإنتاج بما في ذلك الشعب الزراعية ، الغذائية الإستراتيجية و أيضا بفضل تعزيز التنمية المتكاملة لجميع المناطق الريفية .

حيث تبلورت الرؤية الإستراتيجية في ضرورة إرساء أسس السياسة الفلاحية للتقليل من مواطن الضعف و تشجيع ظهور حوكمة راشدة و رشيدة للفلاحة و الأقاليم الريفية باشتراك جميع الأطراف الفاعلة ، سواء العامة أو الخاصة و تمكينها ، و ثم تحقيق هذه السياسة بشكل رئيسي من خلال مراجعة جهاز الدعم بناءا على المبادئ التالية :

1. إعادة توجيه الدعم نحو شعب الإنتاج الفلاحي ذات الأهمية الإستراتيجية من مكانتها في النظام الغذائي المحلي (الحبوب ، البقول ، الحليب و اللحوم ..... الخ)
2. الدعم الموجه نحو قنوات التجميع و سلاسل الإمدادات للشعب المختلفة (الحبوب ، الحليب ، البطاطس ، الطماطم الصناعية ، البذور و الشتائل ... الخ)
3. التبسيط العقلاني للدعم الممنوح للمدخلات الرئيسية للشعب الفلاحية (العجول ، الأسمدة ، المكننة الفلاحية و معدات الري... الخ) .
4. الأولوية المعطاة لحفظ و تطوير شعبة البذور و الشتائل للإنتاج الحيواني و النباتي .
5. اختيار أهداف لدعم الاستثمار في المستثمرات الفلاحية مع مراعاة قدرات الرقابة و المتابعة للإدارة الفلاحية .
6. تامين دخل المزارعين و تثبيت استقرارها و حماية المستهلكين من خلال دعم إجراءات الضبط (منح التخزين و الأسعار المرجعية للتدخل) للشعب ذات القاعدة الاستهلاكية العريضة (الحبوب ، الحليب ، البطاطس ، اللحوم ، البصل ... الخ) .
7. التدخل في المناطق الريفية المتكاملة و المتكيفة مع خصائص المناطق الايكولوجية الزراعية (مكافحة التصحر و إدارة مستجمعات المياه) .
8. التكفل باحتياجات الدعم و المرافقة لصغار الفلاحين و مربي الماشية من خلال برامج التجديد الريفي .

و يهدف تعديل أدوات التدخل و أساليب الدعم للتنمية الفلاحية و الريفية الى :

- تشجيع بيئة محفزة و آمنة للفلاحين و المتعاملين الفاعلين في مجال الصناعات الزراعية ، الغذائية ووضع سياسة دعم ملائمة .

- دعم منتجي الثروة في الشعب ذات الأولوية .
- تنمية قدرات تدخل المؤسسات العمومية و الدواوين و التعاونيات الفلاحية في تنفيذ برامج التنمية و إجراءات الضبط .

المطلب الرابع : التنمية الفلاحية في المناطق الجافة و شبه الجافة

1. تنمية الفلاحة في المناطق الجبلية :

تكتسي المناطق الجبلية التي تمتد على طول الجزء الشمالي من البلاد ، وتحد سهول الهضاب العليا أهمية قصوى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تعتبر مناطق ذات قدرات عالية لابد من استغلالها بغية إعادة بعث بعض الأنشطة وإنشاء البنى التحتية القاعدية التي من شأنها تعزيز الجاذبية الإقليمية و الإبقاء على السكنات الريفية.

تتوزع المناطق الجبلية على 28 ولاية شمالية بتغطية كلية أو جزئية و تشمل 453 بلدية ، أي 29 ٪ من المجموع الوطني ، وفقًا للمرسوم الوزاري المشترك المؤرخ في 16 ماي 1993 ، والذي يحدد المناطق الجبلية. كما أن هذه المناطق تشغل مساحة فلاحية إجمالية تقدر بـــ 2.53 مليون هكتار أي ما يعادل 61 ٪ من إجمالي مساحة المناطق الجبلية، و تتوفر على حوالي 1.7 مليون هكتار كمساحة زراعية مفيدة (أي 20 ٪ من مساحة الزراعية المفيدة) .

وتغطي الغابات والأحراش مساحة تزيد على 1.6 مليون هكتار فيما تغطي المراعي حوالي 519.988 هكتار، و تأوي 639100 رأس من الأبقار و 2.660.000 رأس من الأغنام و723000 رأس من الماعز، كما تقدر طاقة إنتاج تربية الدواجن بـــها 67 مليون وحدة (منها 60 مليون وحدة موجهة لدجاج اللحم) وتعُدُّ تربية النحل 613000 خلية ممتلئة .

يمثل النشاط الزراعي ركيزة الرئيسية للسكان الذين يعيشون في الجبال و المقدر تعدادهم بـــ 7 ملايين نسمة. (أي 17 ٪ من المجموع الوطني) من بينهم 3.5 مليون نسمة يمثلون سكان الأرياف. فيما يقدر عدد السكان الناشطين في الزراعة بـــــ63965 نسمة (أي 23 ٪ من إجمالي القوة العاملة) .

تتنوع نظم الإنتاج الفلاحي في الجبال، و يغلب عليها الطابع الزراعي – الرعوي الذي يتميز بالزراعة المختلطة المرتبطة بتربية الماشية واستغلال الموارد الغابية. و تم إحصاء 301900 مستثمرة فلاحية على مستوى المناطق الجبلية ، بقيمة إنتاجية قدرت بـ 450 مليار دينار (عام 2014) ، مساهمة قدرها 16٪ في قيمة الإنتاج الفلاحي الوطني .

تشكل المناطق الجبلية بيئة اجتماعية-اقتصادية ديناميكية ذات إنتاجية عالية على مدار السنة ، تتسم بتنوع أنشطة الإنتاج المعيشية و انسجام النشاط البشري مع هذه البيئة التي تجمع بين الأرض والمياه و الحياء النباتية والحيوانية. إلا أن هذه المناطق أصبحت عرضة للإجهاد

البشري والبيئي الذي يزيده حدة الإفراط في استغلال الموارد والنزوح الجماعي للسكان نحو المراكز الحضرية .

❖ العراقيل و العقبات التي تواجه الفلاحة الجبلية :

1. تصنيف الأراضي الفلاحية ، بصفة عامة ، ضمن وضع قانوني خاص ، ناتج عن الميراث العائلي، و تميزها بصغر المساحة التي نادراً ما تتجاوز 5 هكتارات ، و التجزئة الكبيرة و الانحدار الشديد .
2. إتباع نظام إنتاج مكثف موجه في أغلب الحالات نحو اقتصاد الكفاف ، والاستعمال المحدود لعوامل الإنتاج. و الاعتماد على اليد العاملة الأسرية ذات مهارات محدودة في المجال .
3. زيادة الضغط البشري على الموارد الطبيعية (التربة والمياه والغطاء النباتي) بسبب عدم تنوع مصادر الدخل ، مما يؤدي إلى امتداد زراعة الحبوب الهامشية على الانحدارات الحادة للمنحدرات الهشة والرعي الجائر ، مما يؤدي إلى عملية تآكل التربة مما يهدد أنظمة الإنتاج الحالية و المنشآت الهيدروليكية المجاورة .

و أمام هذا الوضع ، ومن أجل تذليل الصعوبات و رفع العراقيل التي تعيق التنمية الفلاحية في المناطق الجبلية ، ارتأت السلطات العمومية إلى ضرورة الاهتمام الخاص ومضاعفة الجهود و اتخاذ المبادرات الملموسة من أجل استدراك التأخر المسجل في المسار التنموي وضمان التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

تحقيقا لهذه الغاية ، شرع قطاع الفلاحة في تنفيذ العديد من برامج التنمية الموجهة لهذه المناطق ، حيث تم تجسيد أكثر من 4000 مشروع جواري ، وإعادة تشجير مساحة 210000 هكتار من الغابات، و غرس 100940 هكتار من الأشجار ، وفتح 116666 كم من المسارات ، وإنشاء 100800 مل من قنوات الري و السواقي ، و 1325 حوض لتخزين المياه ، فضلاً عن الإجراءات الأخرى للحفاظ على المياه و التربة ، ولا سيما معالجة الأخاديد بحجم قدره 1403233 م

كما تجدر الإشارة إلى تنفيذ مشاريع للقوة العاملة الريفية (PER)، ومشاريع رائدة لتنمية الفلاحة الجبلية التي تمت بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، إضافة إلى المشاريع التي تقوم بتنفيذها الجمعيات بالشراكة مع المؤسسات الدولية . حيث تشكل هذه المشاريع رصيدا كبيرا للتعليم والخبرات التي لابد من تثمينها لتوجيه و تركيز إجراءات تنمية الفلاحة الجبلية في المستقبل.

و في هذا الإطار تم إنشاء فريق عمل مكلف باقتراح خارطة طريق لتوجيه الجهات الفاعلة الرئيسية ، وهي: المصالح الفلاحية ومحافظات الغابات و و الحظائر الوطنية والغرف

الفلاحية والمعاهد المعنية والجمعيات بهدف توحيد الإجراءات المنفذة ، واقتراح نهج الاتساق بين السكان و الأرض من أجل تثمين المكتسبات الموجودة في هذه المناطق ، مع مراعاة الخصائص الإيكولوجية الزراعية والإمكانات الطبيعية المتوفرة .

ويهدف هذا النهج أيضًا إلى حماية الموارد الطبيعية وتحديث الأنشطة الفلاحية والابتكار في تنويع الإنتاج وتعزيزه وإزالة القيود التي تؤثر على استغلال العقار الفلاحي .

وقد تم تقديم خارطة الطريق المذكورة على النحو التالي :

1. إنشاء هيئة تشاور وتنسيق وتخطيط للأنشطة، « اللجنة المحلية » على مستوى كل ولاية جبلية من أجل تحقيق التنمية الفلاحية المتكاملة في المناطق الجبلية مما يسمح بإشراك جميع الجهات الفاعلة و المنتفع: الإدارة والمهنة والسكان المستهدفين .
2. إنجاز تشخيص إقليمي تشاركي مع مراعاة خصوصيات المناطق وإمكاناتها ، والوسائل المتوفرة وقدرات السكان على الإنتاج مع الحفاظ على بيئتهم .
3. تثمين الإنجازات التي حققتها الدولة والحفاظ على أهميتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .
4. تعزيز الإمكانات وتحديد مناطق الإنتاج.
5. تثمين المنتجات المحلية ذات القيمة المضافة العالية الخاصة بكل منطقة .
6. تنمية الإنتاج الحيواني، وخاصة عن طريق تحسين تربية الأبقار من السلالة المحلية وتشجيع مزارع الماعز والأغنام .
7. تنمية الاقتصاد الغابي من خلال تثمين المنتجات الغابية والاستغلال الرشيد لها ، و تطوير أنشطة الفلاحة الغابية و الأنشطة التي تندرج ضمن المحيطات المعنية بترخيص الاستغلال من الأملاك الغابية الوطنية .
8. تثمين نتائج البحث والتطوير من أجل تكييف الممارسات الثقافية مع الوسائل المحلية (البحث والتدريب والإرشاد) .
9. تثمين وتعزيز رصيد الخبرات المكتسب في الحظائر الوطنية لصالح السكان المحليين ، من أجل ترقية النشاطات المرتبطة مباشرة بحماية الموارد الطبيعية و الحفاظ عليها، ولا سيما تطوير السياحة البيئية .
10. صياغة برامج تدريبية محددة ، تتكيف مع النشاط الفلاحي في المناطق الجبلية ، و تدعيمها بالإرشاد والمساعدة التقنية .
11. إدخال المعدات الفلاحية والطاقوية ، (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) وتكييفها مع المناطق الجبلية ؛
12. مرافقة الفلاحين من أجل تنظيم أحسن في التعاونيات و / أو الجمعيات ، من أجل ترقية وتسويق المنتجات الفلاحية المحلية.
13. حماية الموارد الطبيعية ، لا سيما حماية الأرض من التآكل وتحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال الأنشطة الهيكلية كفك العزلة ، والربط بشبكات الكهرباء و الغاز، وتعبئة الموارد المائية .

14. إنشاء وحدات صغيرة لتخزين وتجهيز وتعبئة المنتجات الفلاحية الجبلية والمنتجات الثانوية.
15. تثمين المهارات والممارسات المحلية والدراية وتشجيع المبادرات .

وبالنظر إلى التباينات المكانية للإقليم الوطني ، لابد من تحديد المبادئ التوجيهية للتنمية الفلاحية في المناطق الجبلية حسب المنطقة ، مع مراعاة إمكانات وخصائص كل منطقة ، وهذا من أجل تحقيق تنمية متناغمة بهدف حماية وتنمية الموارد الطبيعية في سياق التنمية المستدامة .

2. تنمية المراعي السهبية و حمايتها وتطوير شعبة تربية الأغنام والماعز :

تعتمد أنظمة الإنتاج المهيمنة في منطقة السهوب على الصلة الوثيقة بين الفلاحة والثروة الحيوانية ، حيث يتم زراعة المحاصيل الموجهة نحو تلبية الاحتياجات الغذائية للماشية ، وبالتالي تشكل نظامًا بيئيًا سهبيا يهدف إلى إتاحة كفاية بين الموارد الطبيعية واحتياجات النشاط الذي يمارس بهذه المناطق.

ومع ذلك ، يشهد هذا النظام تغيرات تراجعية أبرزها التدهور المستمر بفعل التأثيرات الطبيعية والبشرية ، والتي تسببت في اختلال التوازنات التقليدية بين النشاط الرعوي والموارد الطبيعية المتوفرة ، مما أدى إلى تقلص الغطاء النباتي للمراعي بصفة متفاقمة جراء التأثيرات المناخية ، و إزالة الأعشاب المتسارعة والإفراط في الرعي الجامح.

تؤثر هذه الظواهر عمليا على أغلبية مساحات السهوب الجزائرية التي تغطي 25 ولاية (8 ولايات سهبية و 13 ولاية فلاحية رعوية و 4 ولايات رعوية شبه صحراوية) وتمتد على مساحة إجمالية مقدرة بـ 32 مليون هكتار ، أي حوالي 14 ٪ من مساحة البلاد. ، وهي مراعي ومحيطات تنمو بها الحلفاء ، و تهيمن عليها تربية المواشي ، حيث يتكون قطيع المواشي بالسهوب من 23410694 رأس غنم ، منها 60٪ موجهة للتكاثر و 3997372 رأس ماعز ، تضمن وظيفة الاجتماعية والاقتصادية تمثل 42٪ من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وتسمح بالحفاظ على الوظائف والدخل ، حيث يعود هذا النشاط بالفائدة على 80٪ من السكان الذين يقدر عددهم بـ 9 ملايين نسمة.

و تعتبر المؤشرات الميدانية مقلقة للغاية بسبب تقلص مساحة مراعي السهوب بنسبة كبيرة و سيطرة بعض الرعاة عليها ، على الرغم من تدخل السلطات العمومية ، التي طبقت منذ عام 2000 إستراتيجية تهدف إلى تنمية أكثر من 3.2 مليون هكتار من المحيطات الممنوعة للرعي ، و زرع أكثر من 400000 هكتار من المراعي بالنباتات الرعوية ، وإنشاء أكثر من 1600 حاجز فرعي وإعادة تأهيلها ما سمح بتكثيف زراعة الأعلاف على مساحة قدرها 440000 هكتار ، إضافة إلى أنشطة الحفاظ على المياه والتربة التي شملت حوالي 3.6 مليون متر مكعب ، وإنشاء أكثر من 9000 نقطة مياه وإعادة تأهيلها ، واقتناء وتركيب أكثر من 6000 مجموعة شمسية و توربينات الرياح لحفر الآبار و إضاءة خيم مربي الماشية ، ما سمح بخلق 165000 منصب عمل.

و إن كانت النتائج المحققة مشجعة إلا أنها تتطلب توحيد وتعزيز ودعم الجهود لمزيد من الفاعلية ، ومن هذا المنظور، تم تنظيم عدد من الاجتماعات الجهوية مع مربي الماشية في المناطق السهبية و شبه الصحراوية ، توجت بانعقاد الاجتماع الوطني لمربي الماشية بولاية تيارت ، برئاسة وزير الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري و مشاركة أكثر من 600 مربي ماشية من 25 ولاية ، شكل قاعدة تشاورية واسعة و منبع للاقتراحات لإيجاد حلول مستدامة للنشاط الرعوي ، والحفاظ على المراعي وتطوير نشاط تربية المواشي.

اعتبارا للوضع السائد و بغية الحد من تدهوره و منع خروجه عن زمام السيطرة ، كان لابد من وضع إستراتيجية محددة تهدف إلى تطوير متناغم للمراعي السهبية و شبه الصحراوية و الحفاظ عليها من خلال عصرنة نشاط تربية الأغنام والماعز وتثمينه ، ما يقتضي إنشاء نظام لإنتاج متوازن ومتكامل مع المذابح ، من أجل تلبية احتياجات الاستهلاك ، خاصة و أن ما يعادل 300000 طن من الإنتاج الوطني للحوم و المقدر بـ525650 طن من اللحوم الحمراء (جميع اللحوم مجتمعة) مصدره لحوم الغنم.

و في هذا السياق ، انبثقت جملة من التدابير و الإجراءات اللازمة من شأنها إعادة بعث نشاط الرعي و الحفاظ على المراعي وتحديث شعبة تربية الأغنام والماعز ، و التي يعد تفعيلها حتمية لا جدال فيها، و تتمثل في:

- الحماية الاجتماعية للمربين وتحسين ظروفهم المعيشية من خلال إدماجهم في أنظمة الضمان الاجتماعي مع استفادة أفراد أسرهم من مختلف الخدمات المقدمة دون تكبد صعوبات مالية.
- استدامة أنشطة تربية الماشية من خلال تقاسم الأرباح وتكوين أبناء المربين.
- الحفاظ على المراعي من خلال تعميم إجراءات منع الرعي ، باعتباره أداة أساسية للوصول إلى 07 مليون هكتار بحلول عام 2019.
- إدارة فعلية وفعالة لمنع الرعي من خلال إشراك تنظيمات المربين والمجتمعات المحلية.
- توجيه استغلال المناطق الفلاحية-الرعوية عن طريق ضمان التكامل بين استصلاح الأراضي الفلاحية ومناطق الرعي المخصصة حصريًا للرعي.
- تنظيم مساحات الرعي من خلال وضع الأدوات والآليات التي تمكن من تجنب تضارب المصالح بين مختلف المستخدمين ، والحفاظ على الغطاء النباتي وتجديده ، وإدراج الأنشطة الفلاحية-الرعوية ، ترقية المبادلات والتسويق.
- إدراج المذابح و المسالخ في دوائر البيع التي أنشأها المربون ، بهدف تنظيم أفضل للتسويق.
- إتمام القانون الخاص بشأن تسيير المراعي السهبية و شبه الصحراوية ، و الذي يعتبر أداة قانونية أساسية لتنظيم نشاطات مختلف الفاعلين و المستثمرين.
- الاستغلال الفعال للموارد المتوفرة من خلال التثمين والترشيد.
- تشخيص قطعان الماشية عن طريق وضع علامات مميّزة ، بطريقة بسيطة وموثوقة ، مما يسهل عمليات الجرد والمراقبة الصحية وتتبع الحركات.

- تطوير السلالات المحلية وخصائصها الوراثية والحفاظ عليها.
- تنشيط عمليات التدخل واستغلال البنى التحتية المنجزة و تثمينها
- ضرورة تشجيع تربية الأغنام والماعز من خلال التزام وإشراك المربين في الجهود المبذولة لتطوير الشعبة والحفاظ على المراعي السهبية.

لا يمكن أن يكون لهذه التدابير الرئيسية ، وغيرها من التدابير المدرجة في الملاحق، أن تحدث تأثيرات إيجابية على أرض الواقع سواء على المدى المتوسط أوالطويل ، دون تعزيز التنسيق والحوار بين مختلف الأطراف الفاعلة ، خاصة تنظيمات المربين ، من خلال إسهامهم بشكل مباشر و منسق في جهود تنمية المناطق السهبية و شبه الصحراوية و حمايتها و تحديث شعبة تربية الأغنام والماعز

1 /**الحفاظ على المراعي السهبية :**

- زرع النباتات الرعوية بإشراك المعنيين للزراعة على الأراضي المعترف بها للخواص.
- تحديث الدراسات التي تميز بين المراعي و الأراضي ذات إمكانيات فلاحية في منطقة السهوب.
- حظر الحراثة غير القانونية وإزالة الأعشاب بواسطة رادع قانوني (منشور وزاري مشترك ، إلخ.(
- وضع نظام للرصد والمراقبة والتحكم والمعلومات مع إشراك الهياكل محافظات الغابات، مديريات المصالح الفلاحية، الغرف الفلاحية،

2/**تزويد مربي الماشية بالشعير:**

- ترشيد النظام الحالي عن طريق تصفية قوائم المربين وتنظيمها في تعاونيات.
- تعزيز النظام القائم عن طريق نقاط بيع جديدة والتوجه نحو التحرير التدريجي للسوق.
- تطوير محاصيل الأعلاف المروية، خاصة الشعير.

3/**حسن سلوك قطعان الماشية :**

- القضاء على الحيوانات غير المنتجة (الأغنام العاجزة ، والذكور الضخمة ، وما إلى ذلك) عن طريق التحفيز من طرف المذابح و المسالخ.
- التكوين وتعميم استخدام تقنيات التكاثر الحديثة (التلقيح الصناعي، تزامن القابلية(
- تنفيذ برامج الاختيار الشامل للسلالات في مواطنها الأصلية من قبل المعاهد الفنية المتخصصة ITELV ، CNIAAG، إلخ.
- إشراك المربين المحتملين في الحفاظ على السلالات وتطويرها بالتعاون مع المعاهد.

- تنشيط وتوجيه المزارع التجريبية لإنتاج المولدين.

4/الإشراف على هجرة الماشية السنوية :

- إطلاق الدراسة لتحديد المناطق المعنية بهجرة الماشية السنوية (مناطق الشتاء وأوقات الانتظار وممرات العبور وما إلى ذلك) .
- إنشاء نظام للرصد والإشراف من قبل HCDS مع استخدام التقنيات الحديثة (الاستشعار عن بعد GIS .، وما إلى ذلك) و الاعتماد على الفرق الطبية والبيطرية المتنقلة.
- تعزيز سقي الماشية بواسطة نقاط المياه في المناطق الرعوية

5/استصلاح الأراضي :

- إطلاق دراسات الجدوى للمناطق التي سيتم تطويرها بواسطة HCDS و BNEDER.
- توجيه الاستصلاح بشكل أساسي، نحو إنشاء وحدات تكثيف حديثة تعتمد على محاصيل الأعلاف المروية واستخدام أنظمة الري الموفرة للمياه.

6/سقي الماشية:

- مواصلة الجهود في بناء نقاط المياه (تحقيق معدل نقطة مياه واحدة لكل 1500 هكتار) .
- إيلاء الأهمية للعمل الهيدروليكي الرعوي للمراعي شبه الصحراوية والمحيطات المجهزة .

7/التكوين والإرشاد.

- إعادة بعث نشاط المعاهد التقنية في المناطق الرعوية.
- تعزيز الإطار الفني للقدرات البشرية لإدارات المنطقة.
- برمجة دورات تكوينية خاصة بمربي الماشية وأبنائهم
- تكوين المرشدين في مجال المراعي.

8/تحسين المنتج والتسويق.

- إنشاء نقاط البيع و / أو وحدات المعالجة على مستوى التجمعات السكنية الكبيرة بغية تعزيز قيمة المنتجات والمنتجات الثانوية للشعبة(الحرف اليدوية والمنتجات المحلية والأنشطة المتعلقة بالمرأة الريفية) .
- تزويد أسر المربين بالمعدات الصغيرة للتحويل وتحسين المنتجات والمنتجات الثانوية.
- دعم الأنشطة الحرفية والمنتجات.

9/تكييف الإطار القانوني :

- إنشاء لجان مسؤولة عن حماية المراعي من مختلف أشكال التدهور بإشراك الجهات الفاعلة المعنية.
- إصدار النصوص التنفيذية المنصوص عليها في قانون التوجيه الفلاحي.
- مراجعة المنشور المتعلق باستغلال المحيطات المجهزة
- إصدار نص قانوني بخصوص تنظيم أسواق الثروة الحيوانية و تأطيرها
- مراجعة المنشور من خلال تعزيز دور HCDS وإشراك جميع الجهات الفاعلة (DGF، DSA، CAW، APC)و المتعاملين .

3- تنمية الزراعة الصحراوية :

تزخر مناطق الصحراء بموارد وإمكانات كبيرة قادرة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها من حيث فرص العمل والاحتياجات الغذائية للسكان وتلعب دورًا مهمًا في تحسين الأمن الغذائي .

تتيح الظروف المناخية الزراعية في مناطق الأطلس الصحراوي ، والصحراء السفلى (بسكرة و الوادي) وحتى وسط الصحراء (ورقلة وغرداية) الفرصة لتطوير شعب الإنتاج غير الموسمية،حيث يمكن لهذه الشعب أت تعزز مصادر تزويد المراكز الحضرية الكبيرة في الشمال بالخضراوات ، بما في ذلك البطاطس.

وقد سمح وضع برامج مختلفة لتنمية المناطق الجنوبية من قبل الوزارة الوصية ، بتلبية الشروط اللازمة لتوفير فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية ودخل سكان الريف.

و من بين المؤشرات الرئيسية التي تبين أهمية الصحراء في الاقتصاد الفلاحي الوطني، نذكر:

عشرة (10) ولايات صحراوية: أدرار ، بشار ، بسكرة ، الوادي، غرداية ، إليزي ، الأغواط ، ورقلة ، تمنراست وتندوف.

عدد البلديات: 188 بما في ذلك 141 منطقة ريفية.

أربعة عشر (14) منطقة طبيعية: (الضاية، الزيبان، وادي ريغ و وادي ميزاب، القصور، ميزاب، ورقلة ، قورارة، الساورة، التوات، طاسيلي، تديكلت.) .

مساحة المنطقة: 18181839 هكتار ؛

طول الحزام الحدودي: 5000 كم.

إجمالي السكان النشطين: 1،203،725 نسمة ، من بينهم 465،177 فلاحين.

1/الموارد الطبيعية

- تبلغ المساحة القابلة للاستصلاح حوالي 1.4 مليون هكتار و تتوزع على المناطق الكبيرة التي كانت محل دراسات في واحات النخيل القديمة في الوادي، رهير ، والتوات ، قوارارة و تيديكيلت بالإضافة إلى المحيطات الجديدة قاسي الطويل ، حاسي – مسعود ، عين أمناس والعبادلة.
- و تقدر الإمكانات القابلة للاستغلال في ما يخص الثروة المائية ا حسب النموذج العددي لنظام طبقات المياه الجوفية في الصحراء الشمالية (SASS) بنحو 6.1 مليار متر مكعب بحلول عام 2050.
- أما الطاقات المتجددة ، فتتمثل في الطاقة الشمسية بقدرة 9 تيراواط ساعة / سنة ، و طاقة الرياح بقدرة 35 تيراواط ساعة / سنة والطاقة الحرارية الأرضية. طبقات المياه الدافئة(ALBIEN)

تسمح الإمكانات المتوفرة في المياه والتربة والطاقة بالإضافة إلى توحيد المناطق الإنتاجية الحالية بإنشاء مناطق جديدة تسمح ، على المدى المتوسط ، بزيادة الإنتاج بنسبة 30٪ في يخص الخضراوات و الحبوب واللحوم الحمراء و ذلك مقارنة بالمستويات المسجلة في السنوات الأخيرة.

تعتبر الفلاحة النشاط الرئيسي للسكان وعامل استقرار هم

1/الأنشطة الفلاحية

على مدى العقد الماضي ، توسعت المساحة الفلاحية المروية (SAI) في الصحراء بأكثر من 106000 هكتار. لتبلغ حاليا 35911 هكتارًا ، وهو ما يمثل 30٪ من إجمالي المساحة المروية الوطنية ، و تتوزع على مناطق الزيبان ، ووادي ريغ ، والتوات ، وميزاب ، والسوف ، ورقلة.

زراعة النخيل : تعتمد زراعة النخيل على زراعة نخيل التمر (المكون من حوالي 1000 صنف) بسبب قدرتها على التكيف مع الظروف المناخية الصعبة التي تعتبر الركيزة الأساسية للنظام البيئي في الواحات. عرفت بساتين النخيل في الفترة (1980/1960) هجرا و إهمالا ما أدى إلى تراجع القدرات الإنتاجية و شيخوخة البساتين، غلا أنه تم استدراك الوضع بداية من 1980، حيث تم بعث نشاط زراعة النخيل و إحيائه بفضل الوسائل التي وفرتها السلطات العليا للبلاد.

يقدر ثروة شعبة النخيل بحوالي 167،279 هكتار أي ما يعادل إنتاج 10،255،000 قنطار ، يتصدرها صنف دقلة نور بنسبة 53 ٪ ، و تنتج التمور اساسا في الزيبان و السوف و ادي ريغ . و تحتل هذه المناطق الريادة في إنتاج التمور صنفي الدقلة البيضاء والغرس ، في حين تشتهر قورارة و و التوات بصنف تكربوشت.

على الرغم منقساوة المناخ الصحراوي ، فقد شهدت منطقة الصحراء الكبرى تطويرا كبيرا في مجال زراعة الحبوب التي تشغل أكثر من 81،900 هكتار ، خاصة في منطقتي الزيبان و جبال الضاية.

من بين المحاصيل الأخرى التي شهدت نمواً استثنائياً على مدار السنوات العشر الماضية ، محاصيل الخضروات التي تشغل حاليًا حوالي 92،736 هكتار ، منها 41٪ مخصص لإنتاج البطاطس. و تتوزع على مناطق التوات ، ووادي ريغ ، وميزاب ، السوف و الزيبان. في حين تحتل زراعة الأشجار المثمرة مساحة 21203 هكتار. يتصدرها الزيتون الذي يحتل مساحة 800 10 هكتار ، وتليه أشجار المشمش والرمان، حيث تم جني محاصيل هامة في منطقتي الزيبان وميزاب.

أما بالنسبة للمحاصيل الأخرى ، فقد تم تخصيص 19،196 هكتارًا لمحاصيل الأعلاف و 5225 هكتارًا المحاصيل الصناعية (التبغ ، الحناء ، الزعفران ، الطماطم.(

أما تربية المواشي ، فتتصدرها تربية الأغنام بنسبة 69 ٪ ، وترتكز في مناطق قصور الضاية، و السوف والزيبان و هذا بالإضافة إلى تربية الإبل الذي يعدالنشاط المميز لولايات الجنوب بتعداد 339784 رأس ، مايمثل إجمالي الثروة الوطنية.

الاحصائيات الفلاحية المطلب الخامس :

*** الحبوب :**

تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي و في الاقتصاد الوطني ، فهي تعتبر من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر ، و هي ركيزة من ركائز الأمن الغذائي التي يجب الاهتمام الدائم بها و تطوير إنتاجها .

و تحتل زراعة الحبوب في الجزائر اكبر نسبة من إجمالي الأراضي المزروعة . كما يرتبط إنتاجها بالظروف المناخية التي تختلف من منطقة إلى أخرى .

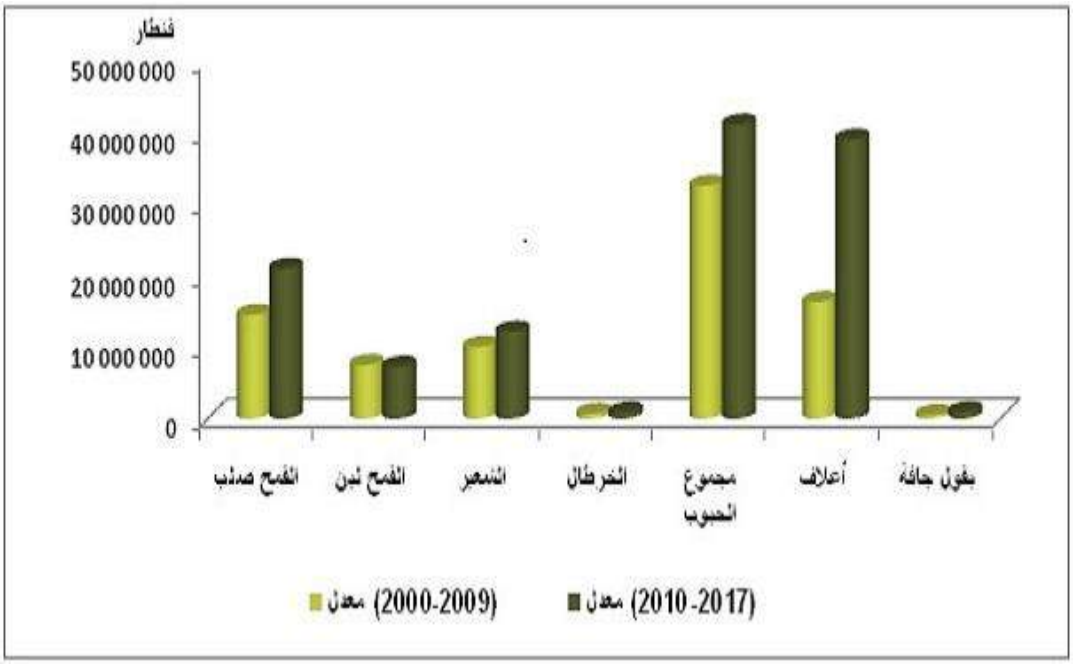

خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017 ، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ **40**٪ من المساحة الزراعية المفيدة .

تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي **3200930 هكتار** ، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة ، بحوالي **74** ٪ من إجمالي مساحة الحبوب.

خلال الفترة 2010-2017 ، معدل هذه المساحة بلغ **3385560 هكتار** ، بزيادة **6**٪ مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009).

ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو **41.2 مليون قنطار** ، بزيادة قدرها **26**٪ مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج **32.6 مليون قنطار**.

ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير ، والذي يمثل على التوالي **51**٪ و **29**٪ من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017.

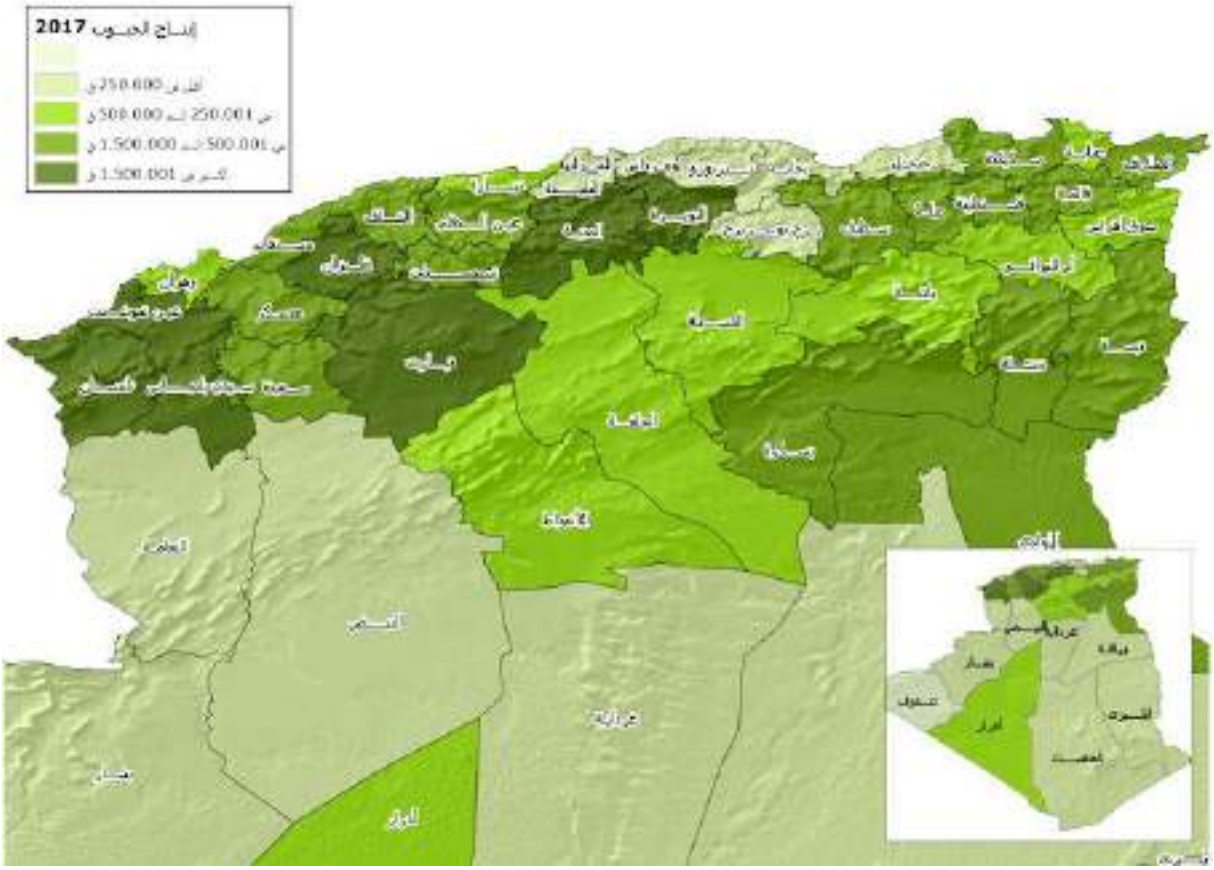

*** المحاصيل الصناعية :**

ترتكز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية والتبغ بمعدل سنوي للمساحة وصل **19.380 هكتار** خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017. بالنسبة للتبغ، بلغ معدل مساحته **4.850 هكتار** خلال نفس الفترتين.

من حيث الإنتاج، ارتفع منتوج الطماطم الصناعية بشكل كبير، ب **136**٪، ناتج عن تحسن المردود، والذي ارتفع من حوالي **200 كغ / هكتار** خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من **500 كغ / هكتار** في فترة 2010-2017.

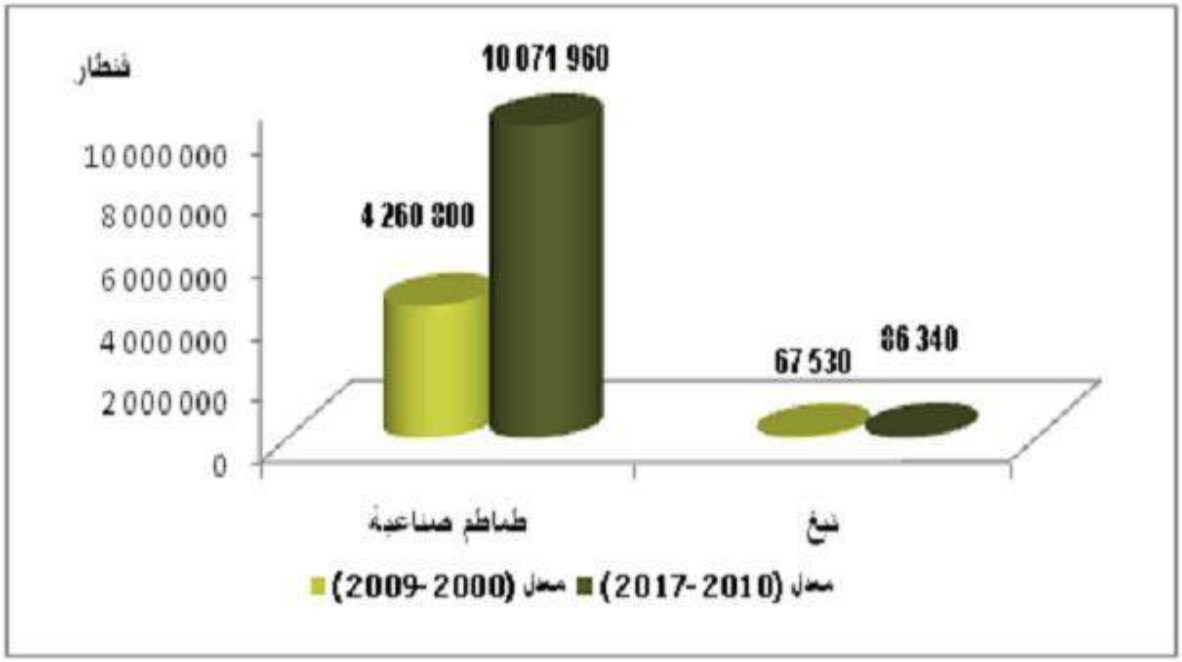
قنطار
10 071 960
4 260 300
67 530
86 340
10 000 000
8 000 000
6 000 000
4 000 000
2 000 000
0
طماطم صناعية
تبغ
معدل (2009-2000)
معدل (2017-2010)

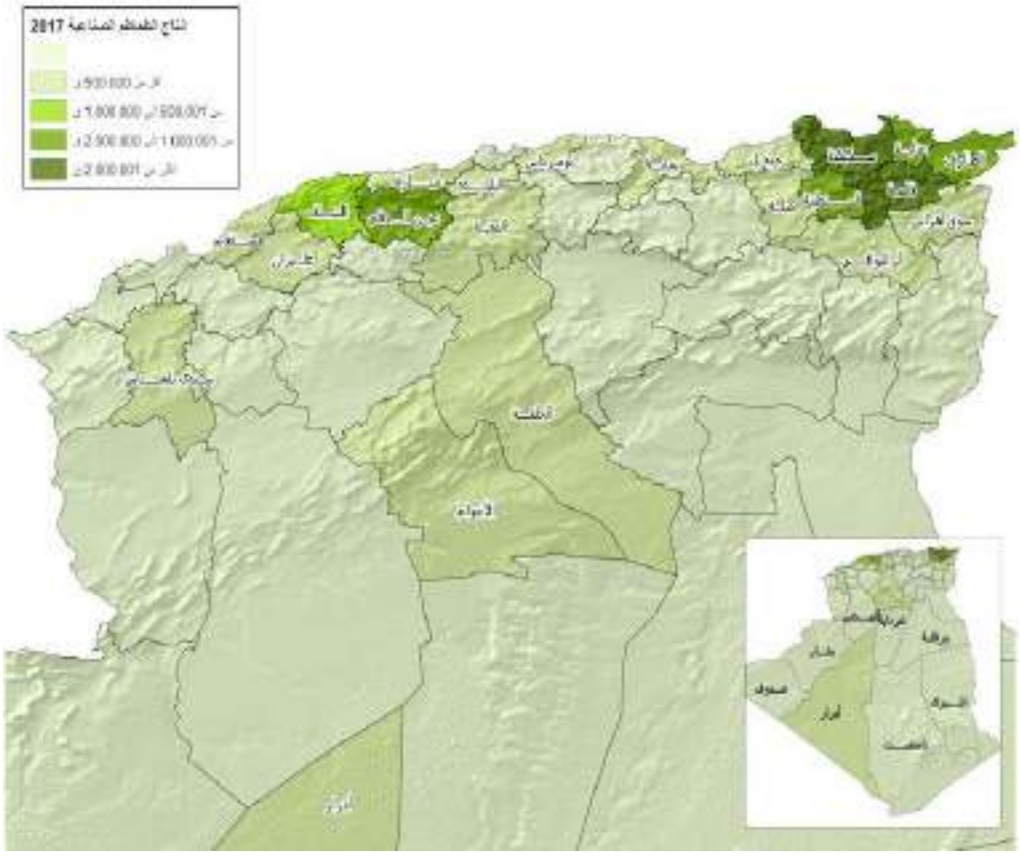

***الخضروات :**

ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة + **44**٪ خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009.

كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة + **68**٪ و + **35**٪ على التوالي ، مقارنة بالفترة 2010-2017 و2002-2009.

زاد معدل انتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017 ، حيث بلغ + **121**٪ مقارنة بالفترة 2000-2009.

بالنسبة البطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36٪ وأكثر من **12**٪ من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها + **143**٪ و + **102**٪ على التوالي.

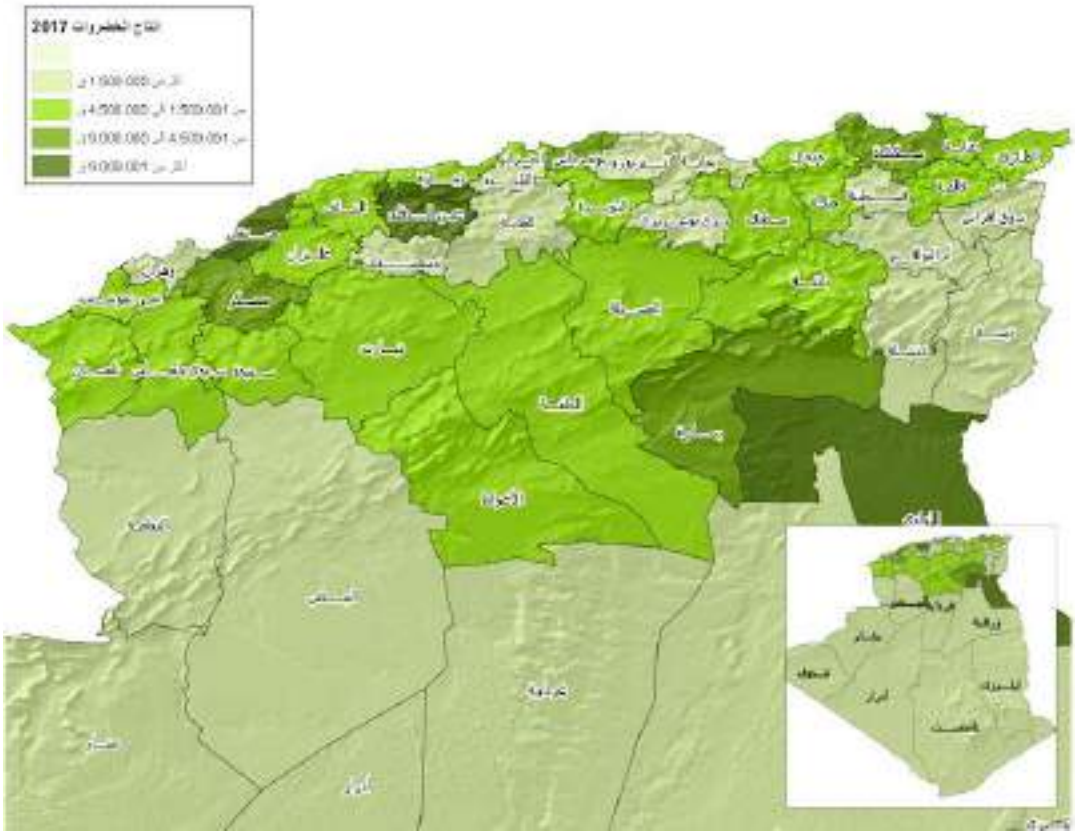

***الفواكه :**

تزخر الجزائر بالعديد من المقومات لإنتاج أنواع مختلفة من الفواكه ، و يرجع الى تنوعها الجغرافي الكبير و إلى اختلاف المناخ بين شمالها و جنوبها و شرقها و غربها ، و من اهم هذه المنتجات :

- البرتقال : وصل الإنتاج إلى ما يقارب 1005.08 ألف طن سنة 2015 ، و قدرت المساحة المثمرة في نصف السنة حوالي 43.33 ألف هكتار ، و هذا بعد ان كان متوسط الفترة 2008-2012 حوالي 665.77 ألف طن .
- التفاح : يدخل التفاح في الكثير من الصناعات الغذائية لكونه مادة أولية مهمة ، كذلك فهو من الفواكه المطلوبة لدى المستهلكين لفوائده العديدة و سعره المتوافق مع الفئة متوسطة الدخل ، حيث بلغ إنتاجه 541.47 ألف طن سنة 2015 .
- التمور : يتباين الإنتاج الكلي للتمور في الولايات المنتجة له ، ذلك لان زراعته تتأثر بالعديد من العوامل ، من بينها الظروف المناخية الملائمة لنمو نخيل التمر ، و مدى ملائمة التربة من ناحية ، و العامل الإنساني من حيث مستوى المعيشة و النمط الاستهلاكي من ناحية أخرى .

تتميز تمور الجزائر بأنها ذات جودة عالمية إلا أن إنتاجها يواجه العديد من الصعوبات و التحديات كضرورة تجديد بساتين النخيل التي تعاني من شيخوخة

الآلاف من الأشجار و تدارك النقائص الكبيرة الموجودة على مستوى وحدات التوضيب و التخزين ، و إجراءات التصدير الغير محفزة .

بلغ متوسط الإنتاج ما بين 2010-2013 حوالي 7.51 مليون قنطار ، ثم وصل النتاج سنة 2014 إلى حوالي 9.34 مليون قنطار، كما بلغ عدد أشجار النخيل المثمرة أكثر من 15 مليون شجرة سنة 2015 .

***الأشجار المثمرة و الكروم :**

على مدى العقد 2000-2009، غطت بساتين الأشجار المثمرة معدل مساحة **396.480 هكتار** ، **39** ٪ منها كانت مخصصة لبساتين الزيتون ، و **30** ٪ للأشجار المثمرة ، و **23** ٪ للنخيل و **8** ٪ للحمضيات.

وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة **47**٪ مقارنة بالعقد 2000-2009، حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة **58**٪ ،و الأشجار المثمرة بنسبة **56**٪ ، و 41٪ للحمضيات. **20**٪ للنخيل.

ازدادت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق (2000-2009) الذي يمثل:

– الأشجار المثمرة ذات البذور و ذات النواة **102**٪

– الزيتون **99**٪

– الحمضيات **91**٪

– التمور **82**٪

كما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير ، مع زيادة بنسبة 75 ٪ بين 2010-2017 و 2000-2009.

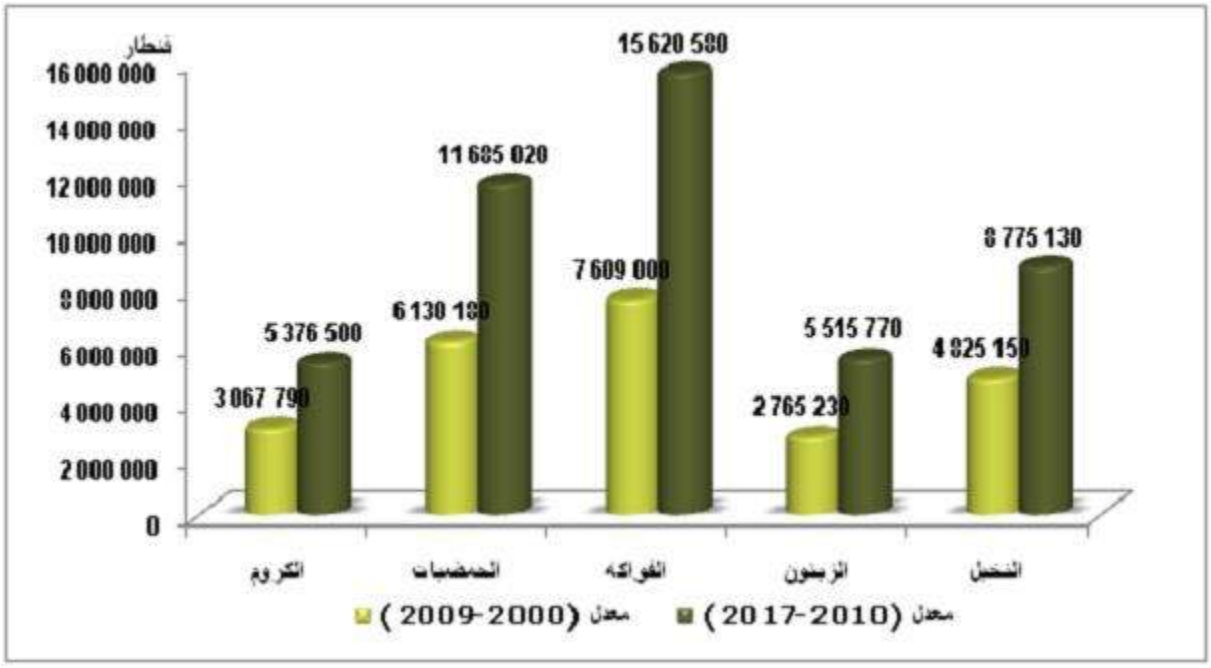

***الماشية :**

تمارس في الجزائر 5 أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول.

بلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال العقد 2000-2009 ، حوالي **24.5 مليون رأس** ، وزاد هذا العدد إلى **33.6 مليون رأس** خلال الفترة 2010-2017، بمعدل زيادة 37 ٪.

خلال فترة 2010-2017 ، تمثل الأغنام **78** ٪ من مجموع الماشية. **26.4 مليون رأس** ، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية **(14٪)** التي تمثل **4.8 مليون رأس** ، تليها الأبقار ، التي تبلغ **1.9 مليون رأس** (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة **52٪**) ما يعادل **6٪** من مجموع المواشي.

تمثل أرقام الجمال والخيول على التوالي **1** ٪ و **0.5** ٪ من مجموع المواشي.

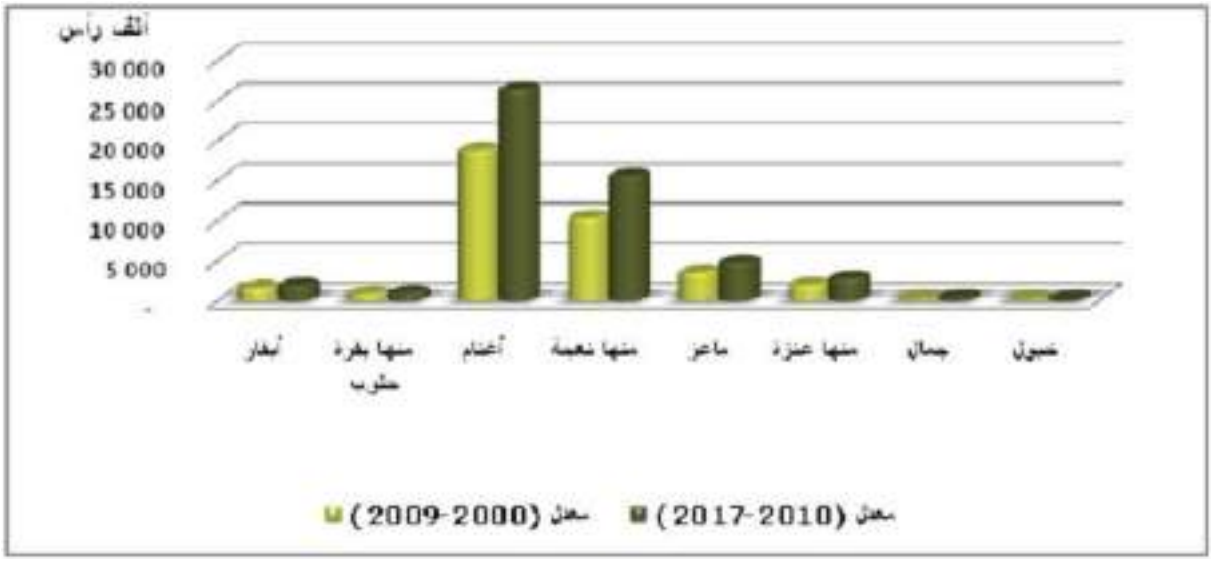

الإنتاج الحيواني :*

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الزراعية من حيث توفير العناصر الغذائية اللازمة للإنسان ، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الاستيراد و توفير النقد الأجنبي الذي يمكن استعماله في تطوير هذا النوع من الإنتاج أو الإنتاج الفلاحي بصفة عامة ، و تتصف تربية الحيوانات في بلادنا حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلائم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة و واسعة الانتشار ، إلى جانب النظم الحديثة للتربية و الإنتاج المكثف التجاري ، الذي يتسع و يتطور بشكل ملحوظ و يحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء و البيضاء ، بالإضافة إلى توفير التشغيل و مناصب شغل ، و تخفيض البطالة الموسمية و المقنعة .و قد عرف الإنتاج الحيواني تطورا ملحوظا في الجزائر .

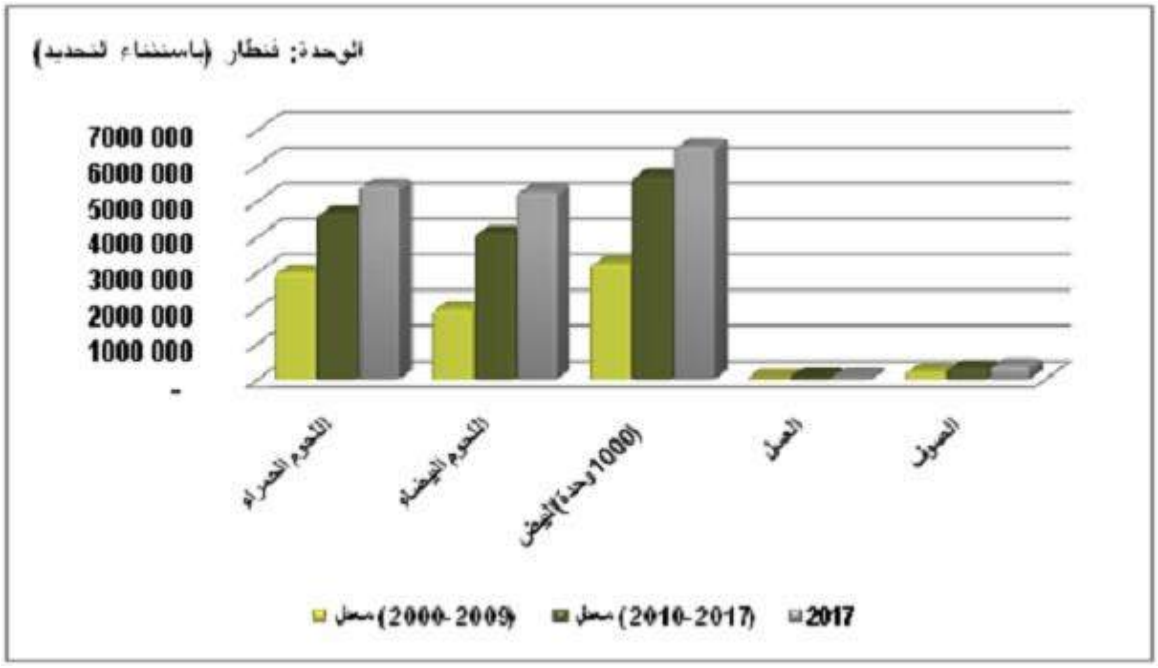

يقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو **4،7 مليون قنطار** خلال فترة 2010-2017 ، بزيادة قدرها **55**٪ مقارنة بالعقد السابق **(3 ملايين قنطار)**.

ازدادت اللحوم البيضاء بشكل حاد خلال فترة 2010-2017 ، بمعدل نمو بلغ **109**٪ خلال العقد 2000-2009.

يبلغ إنتاج بيض الاستهلاك سنويًا (2010-2017)**5،7 مليار وحدة** ، بمعدل نمو **76**٪ خلال العقد الماضي.

بالنسبة للعسل ، زاد معدل إنتاجه بشكل حاد ، من **25.000 قنطار** من 2000 إلى 2009 إلى أكثر من **57.000 قنطار** في فترة 2010-2017، أي بزيادة قدرها + **128** ٪.

خلال فترة 2010-2017، معدل جني صوف الغنم قدر بـ **334.970 قنطار** مل يعادل **54**٪ مقارنة بالعقد السابق.

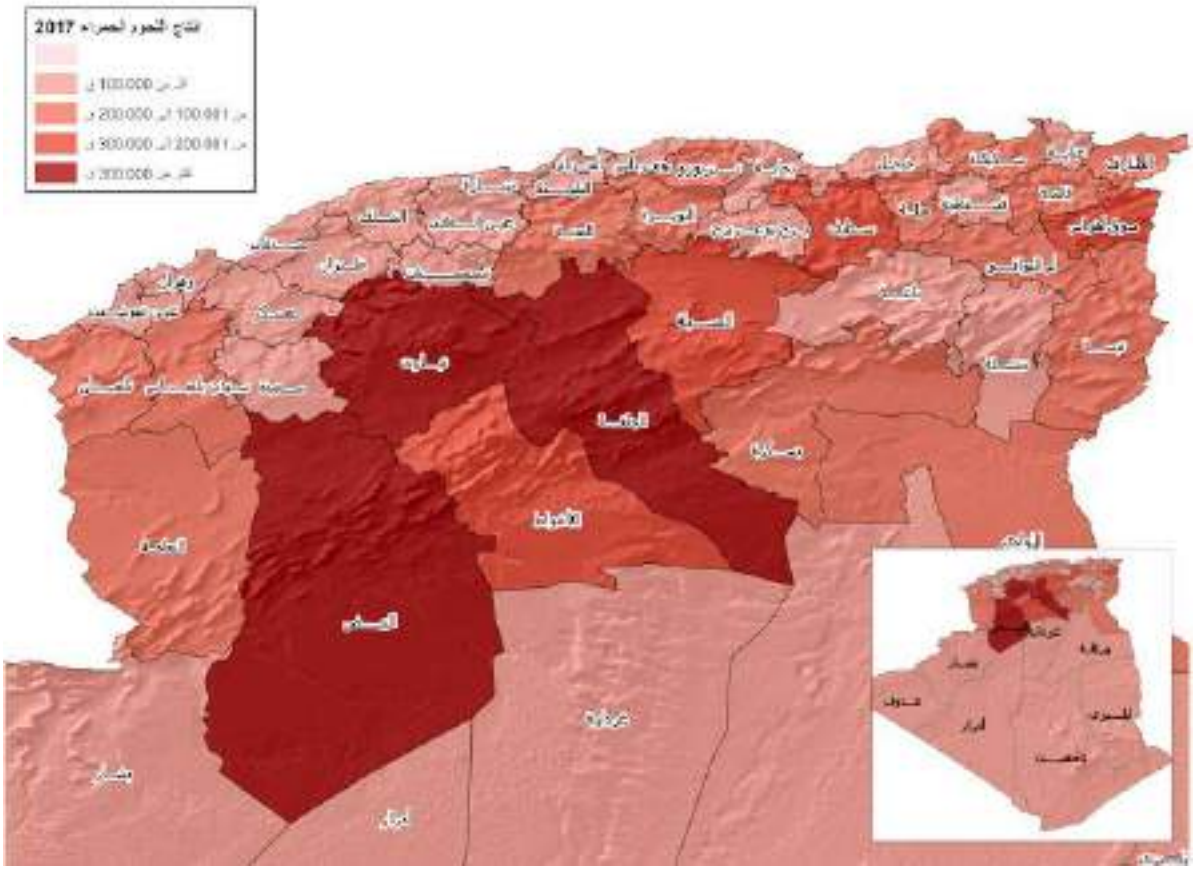

التوفر الغذائي :*

التوفر الغذائي هو كمية الغذاء الموجودة فعليًا في بلد أو المنطقة ، بجميع أشكالها (الإنتاج الوطني ، الاحتياطيات ، الواردات التجارية ، ...).

تحسّنت وفرة المنتجات الزراعية بشكل ملحوظ ، ولا سيما من أجل:

- القمح (القمح الصلب والقمح اللين) بنسبة 29٪
- البقوليات (39 ٪)
- الخضروات (184 ٪)
- البطاطا (235 ٪)
- الحمضيات (115٪)
- التمور (80 ٪)
- الحليب (69 ٪)

- اللحوم الحمراء (28 ٪)
- اللحوم البيضاء (100٪)
- البيض (162٪).

القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي :*

يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بعد الخدمات والمحروقات، حيث ساهم بنسبة**12.3** ٪ من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 ، بزيادة قدرها 1.2 % عن عام 1999 .

نمو الإنتاج الفلاحي ب 6.1٪ سنة 2019 :*

حقق الإنتاج الفلاحي الوطني ارتفاعا من حيث القيمة بنسبة 6.1 ٪ خلال 2019 حيث انتقل من 3281 مليار دج (حوالي 28 مليار دولار) في 2018الى 3482 مليار دخ (ما يعادل 29.1 مليار دولار) ، حسب ما كشف عنه المدير المركزي للإحصائيات الفلاحية و أنظمة المعلومات بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

و هذا النمو في قيمة الإنتاج الفلاحي راجع الى الارتفاع الكبير في الكميات المنتجة و ارتفاع أسعار بعض المنتجات الفلاحية .

و ارتفعت حصة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ضمن القيمة المضافة الوطنية الإجمالية إلى 12.4 ٪ بنهاية 2019 ، و إلى 16.2 ٪ باحتساب القيمة المضافة خارج المحروقات .

إن مساهة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام بنسبة 12 ٪ تجعل منه قطاع إنتاجي هام و مساهما رئيسيا في تنمية الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى .

و على سبيل المثال ، الزيادة في إنتاج اللحوم البيضاء التي انتقلت من 5.4 ٪ مليون قنطار في 2018 إلى 5.6 مليون قنطار في 2019 ، و القمح الصلب الذي انتقل من 31.78 مليون قنطار في 2018 الى 32.1 مليون قنطار في 2019 ، و البطاطا التي انتقلت من 46.5 مليون قنطار إلى 50.2 مليون قنطار .

و قد بلغت نسبة تغطية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج الفلاحي المحلي 73 ٪ عبر مساحات فلاحية مستغلة تقدر ب 8.6 مليون هكتار .

تشير الإحصائيات الممتدة ما بين يناير و نوفمبر 2019 ، إلى تراجع واردات المنتجات الفلاحية بقيمة 767.2 مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 (8.2 ٪) ، منها 512.4 مليون دولار للمنتجات الغذائية (7.6 ٪) ، التي تتمثل أساسا في بودرة الحليب التي عرفت انخفاضا بقيمة 105 مليون دولار (-9٪) ، و مادة الحبوب بقيمة 353 مليون دولار في واردات اللحوم الحمراء خلال فترتي المقارنة .

كذلك ارتفعت صادرات المنتجات الفلاحية بنسبة 12 ٪ بقيمة تعادل 38.6 مليون دولار .

و مكنت الكميات المنتجة سنة 2019 من رفع الكميات المجمعة من طرف تعاونيات الحبوب التابعة للديوان الجزائري للحبوب إلى 27.14 مليون قنطار سنة 2019 مقابل كميات منتجة 27.06 مليون قنطار في 2018 ، و بلغت الكميات المجمعة من مادة القمح الصلب 20 مليون قنطار ، و 3 مليون قنطار من القمح اللين في 2019 .

و تعرف الحبوب بكونها تنتمي إلى نمط الزراعة المطرية و التي تعتمد على تهاطل الأمطار خلال فترات الزراعة و مدى توزعها على مراحل النمو ، الأمر الذي يؤثر على مردوديتها إما بالإيجاب أو السلب ، ذلك أن الإنتاج الوطني من الحبوب يعد كافيا لتغطية الطلب المحلي مشيرا إلى توجه القطاع نحو إعادة النظر في أنماط الاستهلاك المحلي بهدف تقليص واردات القمح اللين أكثر .

و بخصوص الولايات الرائدة في زراعة الحبوب (تيارت ، سيدي بلعباس ، تيسمسيلت ، سطيف ، تلمسان ، باتنة ، غيلزان ، سعيدة ، معسكر و سوق اهراس).تمثل 53٪ من انتاج الحبوب على المستوى الوطني ، مقابل ولايتين رائدتين في منطقة شرق الوطن تتمثل في كل من ام البواقي و ميلة .

و يتم العمل في هذا الإطار على دعم المناطق الجنوبية أكثر بالطاقات المتجددة ، و توفير الإمكانيات اللازمة من كهرباء و مياه لإنعاش النشاط الفلاحي ، سيما فيما يتعلق بالحبوب إلى جانب دعم الفلاحين المحليين بتقليص الكميات المستوردة من المواد الفلاحية ، و تشجيع المحولين للاستثمار في زراعة الحبوب و الذرة .

من جانبها ، عرفت واردات الحبوب خلال الإحدى عشر شهرا الأولى من 2019 تراجعا بقيمة 353 مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من 2018 .

القطاع الفلاحي في 2020 : قدرات كبيرة على الصمود في ظل أزمة صحية غير مسبوقة *

القطاع الفلاحي في الجزائر على نقيض غالبية القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تأثرت بشدة من تداعيات الأزمة الصحية (كوفيد-19) التي ميزت عام 2020 ، عن قدرات كبيرة على الصمود بل و الأكثر انه حقق قفزة كبيرة في الإنتاج و سجل فائضا للتصدير .

و حسب تقديرات المصالح المختصة ، تجاوزت قيمة الإنتاج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للبلاد 25 مليار دولار في عز الأزمة الصحية التي ميزت عام 2020 مقابل 23 مليار دولار خلال الموسم الفلاحي السابق .

و بفضل مواردها البشرية و الطبيعية و المادية ، فرضت الفلاحة نفسها كقطاع استراتيجي قادر على ضمان الأمن الغذائي للبلاد حتى في أصعب الظروف .

بالإضافة إلى أزمة (كوفيد-19) تمكنت الزراعة أيضا من التغلب على ظاهرة شح الأمطار التي ميزت هذا العام ، و ذلك بفضل توسيع المساحات المسقية عن طريق الري التكميلي .

و بالفعل ، ساهمت هذه التقنية في تطوير إنتاجها الفلاحي ، سيما في الحبوب حيث بلغ محصول القمح الصلب في بعض المناطق المنتجة 60 قنطارا في الهكتار .

و مع الوضع الاقتصادي العالمي الذي يتسم بانهيار أسعار النفط ، تراهن السلطات العمومية أكثر من أي وقت مضى على هذا القطاع الأساسي الذي من شانه أن يسمح لها بتنويع الاقتصاد الوطني ، و تحقيق التوازن في ميزان التجارة الخارجية من خلال الرفع من صادرات المنتجات الفلاحية .

و تركز الإستراتيجية الزراعية بشكل أساسي على تطوير الشعب الإستراتيجية بما في ذلك القمح اللين و الذرة و محاصيل أخرى مثل السكر و البذور الزيتية حيث لا تزال تشكل هذه المواد الجزء الأكبر من الواردات .

و من المؤكد أن تطوير هذه المنتجات الرئيسية سيسمح بخفض فاتورة استيراد المنتجات الغذائية بشكل كبير ، و التي غالبا ما تتجاوز قيمتها 10 مليارات دولار سنويا .

و لتحقيق هذا الهدف ، تعتزم الدولة تشجيع الاستثمار في هذه المجالات الرئيسية و توسيع نطاق زراعة هذه المحاصيل ، لاسيما في المناطق النائية من خلال جملة من التدابير الجبائية المحفزة و المرافقة المستمرة للفلاحين في مختلف الشعب ابرزها الإعلان عن مشروع إنشاء بنك جديد مخصص حصريا لتمويل الفلاحين و المربيين .

و لهذه الغاية ، تم إنشاء مكتب تنمية الزراعة الصحراوية للمحاصيل الإستراتيجية و الصناعية –الزراعية في عام 2020 لدعم المستثمرين الراغبين في النشاط .

بالإضافة إلى ذلك ، تتجه الجزائر أكثر فأكثر نحو الزراعة الذكية المقاومة لتغير المناخي ، و هي زراعة مستدامة تأخذ بعين الاعتبار الجانب الايكولوجي مع الحفاظ على توازن النظم البيئية للمناطق المختلفة .

هذا التوجه الجديد الذي يشرك معاهد البحوث الزراعية سيسمح بتطوير قطاع إنتاج البذور من اجل الحصول على أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية تتكيف مع نقص الموارد المائية التي تشكل احد عوائق الرئيسية للقطاع .

المبحث الثاني :التنمية المحلية في الجزائر

تعمل الدولة الجزائرية لعقود على تفعيل التنمية المحلية،من خلال برامج وسياسات وطنية تهدف للانتقال بمستويات العيش لدى الأفراد نحو مستويات أحسن،لما تمثله التنمية المحلية من ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي، الا ان تحقيق تنمية محلية ناجحة قد شكل تحدي صعب للحكومة الجزائرية ممااستدعى ضرورة إيجاد حلول وبدائل فعالة يمكنها أن تدفع بعجلة التنمية وتكمل ما بدأته الدولة الجزائرية في سعيها للارتقاء بمستويات العيش لدى الأفراد من جهة وتحقيق الاستقرار المجتمعي من جهة أخرى.

لذلك سنحاول التركيز في هذا المبحث عن التنمية المحلية في الجزائر حيث تطرقنا في المطلب الأول الى مقومات التنمية المحلية بصفة عامة اما في المطلب الثاني تحدثنا عن واقع التنمية المحلية في الجزائر ثم عن تمويل التنمية المحلية في الجزائر و ذلك في المطلب الثالث اما في المطلب الرابع تكلمنا عن معوقات التنمية المحلية في الجزائر و في المطلب الخامس الأخير تحدثنا عن بعض الحلول لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر .

المطلب الأول :مقومات التنمية المحلية في الجزائر

1-مقومات مالية :

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية ،و من الطبيعي انه كلما زادت الموارد المالية التي المخصصة للهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية [1]،كما ان تسيير هذه الموارد يتطلب و جود إدارة مالية على مستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال و هذا بالتخطيط الجيد و كذا الرقابة المالية المستمرة .

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفؤ و تنظيم رشيد للمعلومات و تحليل مالي سليم و موازنة محلية أو قيم مالية دقيقة .[2]

2-المقومات البشرية :

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية و في نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ،و هو الذي يدير

---

[1]- منال طلعت محمود ،الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ،2003 ، ص203 .

[2]- خالد سمارة الزغبي ، التمويل المحلي للوحدات الادارية المحلية ، شركة الشرق الاوسط للطباعة ، عمان ، الاردن ، 1985 ، ص 35 .

التمويلات الأزمة لإقامة المشروعات .كما انه هو الذي ينفد هذه المشروعات و يتابعها و يعيد النظر فيما يقابله من مشكلات و يضيع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب .

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين :

الأولى :هي انه غاية التنمية حيث أن هدف التنمية هو الإنسان .

الثانية :انه وسيلة لتحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و حتى السياسة باعتبار أن الإنسان لديه طاقات و قدرات ذهنية و جسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة

و إن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية ولن يأتي ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة و تفعيلها ميدانيا و هذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية .

3- المقومات التنظيمية :

تتمثل المقومات التنظيمية للتنمية المحلية في وجود نظام للإدارة المحلية وتكون مهمته إدارة المرافق المحلية و تنظيم الشؤون المحلية ، حيث إن الحديث عن التنمية المحلية و المشاركة الشعبية يقتضي بتوفير نظام اللامركزي كآلية لتفعيلها و تنشيطها .

يمكن تعريف اللامركزية الإدارية على أنها توزيع للوظيفة الإدارية بين الحكومة و العاصمة و بين هيئات محلية أو مستقلة كما إن للامركزية الإدارية جانبين:

أولا: جانب سياسي يتمثل في تمكين الأجهزة المنتخبة من قبل الشعب من تسيير شؤونها بنفسها بما يحقق مبدأ الديموقراطية الإدارية .

ثانيا : جانب قانوني من خلال تقريب الإدارة من المواطن من خلال توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية و الهيئات المستقلة ذات الطابع المرفقي او المصلحي من جهة ثانية [1] .

وعليه فان عنصر اللامركزية يحظى بأهمية بالغة في عملية التنمية المحلية، وذلك لما يوفر هذا العنصر من الامتيازات لأفراد المجتمع المحلي من المشاركة في القرارات وتحديد احتياجاته ،و رفع انشغالاته من خلال مثيليه في المجالس المنتخبة مما يسهل على السلطات المحلية تحديد أولويات المشاريع التنموية التي تختلف حسب خصوصيات كل منطقة .

[1]- عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الاداري ،جسور النشر و التوزيع ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2007 ، ص 170 .

المطلب الثاني : تمويل التنمية المحلية في الجزائر

تقوم الجماعات المحلية بتقديم العديد من الخدمات الهامة وإنجاز المشاريع ،والتي تتطلب الكثير من الأموال، كما أن تلك المشاريع والخدمات بحاجة لكفاءات بشرية مدربة ومؤهلة تعمل على تحقيقها،ولذلك لا بد من توفير موارد مالية كافية ،و لهذا فان التمويل المحلي يعتبر الأساس الذي تعتمد عليه الجماعات المحلية للقيام بواجباتها من اجل تحقيق تنمية محلية ناجحة، و قبل التطرق إلى التمويل المحلي سنحاول التعرف عن التمويل بصفة عامة

-**تعريف التمويل :**هو عبارة عن تطبيق مجموعة أساليب يستخدمها الأفراد و المنظمات لإدارة أموالهم وعلى وجه الدقة وإدارة الفرق بين مداخيلهم و مصاريفهم ، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة باستثماراتهم[1]."

و يمكن القول أيضا أن التمويل يعنى تحديد احتياجات الأفراد و المنظمات و الشركات من الموارد النقدية ، و تحديد سبل جمعها و استخدامها مع الأخذ في الحسبان المخاطر المرتبطة بمشاريعهم [2].

التمويل المحلي :يعرف التمويل المحلي بأنه " كل الموارد المالية المتاحة و التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن و تعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة[3] .

يمكن القول أن التمويل المحلي يعتبر الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية، لأن هناك علاقة طردية بين درجة استقلالية الجماعات المحلية في اتخاذ تلك القرارات ، بعيدا عن تأثير الحكومة المركزية وبين توافر الموارد المالية الذاتية للمحليات، من أجل إحداث المزيد من التنمية المحلية .

-شروط التمويل المحلي:

للموارد المالية المحلية شروط معينة لابد من توافرها، وأهم هذه الشروط هي:

- **محلية المورد:** يقصد بمحلية المورد أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلة هذا الوعاء، وأن يكون هذا الوعاء متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الموارد المركز.

---

[1]- خالد سمارة الزغبي ، التمويل المحلي للوحدات الادارية المحلية ، شركة الشرق الاوسط للطباعة،الطبعة الثانية ، عمان ،1989 ص 46

[2]-

[3]- عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، الاسكندرية ، دار الجامعية ، 2001 ، ص 66 .

- **ذاتية المورد:** يقصد بذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجات المالية و حصيلة الموارد المتاحة لها[1].
- **سهولة تسيير المورد:** يقصد بسهولة تسيير المورد سهولة تقديره وكيفية تحصيله وكذا تكلفة تحصيله...الخ[2] .

-مصادر التمويل المحلي:

إن توفير الموارد المالية المحلية على مستوى الوحدات المحلية يشجع هذه الهيئات للمبادرة بمشروعات التنمية المحلية للرفع من مستويات المعيشة للأفراد، حيث أن تنفيذ أي مشروع مرتبط أساسا بمدى توفر الموارد المالية،ويمكن تقسيم هذه الموارد إلى قسمين رئيسيين هما:

-الموارد الذاتية

-الموارد الخارجية

أولا - الموارد المحلية الذاتية:

تنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها النظم المحلية ذاتيا في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف في تنوعها ومقدارها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه وبحكم الأنظمة الاقتصادية المتبعة، على أن أهم هذه الموارد هي:

1. الضريبة المحلية :

تعرف الضريبة العامة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[3].

أما الضرائب المحلية فهي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة[4] .

وبالتالي يتضح أن الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية إلى المجالس المحلية من قبل أفراد الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي على عكس الضريبة العامة التي تدفع إلى

---

[1]- خالد سمارة زغبي ، مرجع سابق ص 12 .

[2]- عبد المطلي عبد الحميد ، مرجع سابق ص 66

[3]- سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، منشورات الحلي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص 115 .

[4]- مراد محمد حلمي ، مالية الهيئات العامة المحلية ، مطبعة نهضة مصر ، 1962 ، ص ، 63.

الهيئات العامة للدولة من قبل جميع مواطني وأفراد الدولة مساهمة في الأعباء العامة، وبذا فإن مواصفات الضريبة المحلية تتلخص في ضرورة أن تتحقق القواعد العامة للضريبة التي من أهمها تحقيق العدالة والمساواة في التضحية بالإضافة إلى محلية الوعاء وسهولة تقدير الضريبة المحلية لتتمكن المجالس المحلية من تخطيط مشروعاتها ووضع موازناتها تبعا لتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها

2. الرسوم المحلية:

يتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعي هذه الرسوم،وتشكل حصيلة هذه الرسوم موارد عامة للإدارات المحلية[1] .

للوحدات المحلية حق تحصيل نوعين من الرسوم: رسوم محلية عامة وهي رسوم تفرض بقوانين وقرارات وزارية وليست محلية، ورسوم ذات طابع محلي وتفرض بقرارات محلية يصدرها المجلس الشعبي المحلي ويوافق عليها مجلس الوزراء .

ويتمثل النوع الأول في رسوم التراخيص للمحال الصناعية والتجارية والعامة ورسوم التفتيش المقررة عليها ورسوم النظافة، أما النوع الثاني فيتمثل في رسوم رخص المحاجر وحصيلة رسومات مبيعات الرمل ومختلف الأحجار المستخرجة من المحاجر والمناجم ورسومات استهلاك المياه والكهرباء والغاز.....الخ[2] .

3. -إيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية:

يوجد أنواع من الإيرادات التي تتولد منها أملاك الهيئات العامة مثل الإيجارات التي تحصل عن طريق تقويم خدمة السكن لمحدودي الدخل في شكل إقامة أو تشييد مساكن أو تأجيرها بإيجارات ملائمة لمحدودي الدخل فأصبحت بذلك هذه الإيجارات موردا هاما للمحليات[3].

سواء كانت ناتجة عن تأجير المرافق العامة المحلية أو تشغيلها أو إداريا مباشرة لقاء أثمان محدودة تعود على المجالس المحلية لدى البنوك أو المقدمة لبعض الهيئات المحلية كقروض.

---

[1] خالد سمارة زغبي ، مرجع سابق ، ص 22.-

[2] سمير محمد عبد الوهاب ، الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة ، القاهرة ، دار الجلال-

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 82 .-

ب- الموارد المالية الخارجية :

إن التأكيد على أهمية الموارد المالية المحلية في دعم الاستقلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية لأن ذلك قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة ولذلك فإنه يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية و تتمثل في :

1. **الإعانات الحكومية :**غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقديا ولا عينيا .

وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات[1] وتؤدي هذه الإعانات أهدافا اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية .

إن الإعانات الحكومية غالبا ما تتضمن شروطا تقيد حرية واستقلال ا□الس المحلية إذ أ□ا توجب في كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها الإعانات الحكومية إلى رقابة مالية من الهيئات المركزية.

2. **القروض:**

تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة .

وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه .

3. **التبرعات و الهبات** :

تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أوهبه يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده .

[1]- حسين صغير ، دروس في المالية و المحاسبة العمومية ، الجزائر ، دار المحمدية العامة ، 2011، ص 47

وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين تبرعات مقيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية، وتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء أكانت من هيئات أو أشخاص أجانب[1].

تشكل هذه الموارد المالية الذاتية والخارجية للمحليات مصادر التمويل المحلي الموجه لتحقيق معدلات متزايدة في التنمية المحلية لتحقيق مستوى أفضل من المعيشة لأفراد الوحدات المحلية، وهذه الموارد المالية المحلية الذاتية والخارجية تختلف من دولة لأخرى حسب النظام المحلي المتبع لكل دولة

***مدى حاجة التنمية المحلية إلى التمويل المحلي:**

إن الهدف النهائي لأي نظام للإدارة المحلية هو تحقيق التنمية المحلية بمعناها الشامل بأكبر معدلات ممكنة، فإن التنمية المحلية لكي تتحقق بمعدلات مرتفعة و بأفضل صورة ممكنة فإنها في حاجة إلى الموارد المالية بشكل مستمر و متزايد و متجدد .

المطلب الثالث :واقع التنمية المحلية في الجزائر

اعتمدت الجزائر على التخطيط المركزي في تجسيد التنمية المحلية وهذا التوجه ظهرت سلبياته الكبرى في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، نتيجة جملة من المعطيات منها عدم احترام خصوصية الأقاليم المحلية وإقصاء الأفراد و المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية ، إضافة إلى الفساد الإداري و إهدار الثروات و غيرها من السلبيات ،حيث و قع اختيار الجزائر على التخطيط كأداة لبناء و تنفيذ البرامج التنموية و طنيا و محليا من خلال التخطيط المركزي و مخططات البلدية للتنمية .

و التخطيط في الجزائر ذات الإطار الشمولي هو من اجل تحسين الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمواطنين، لهذا ركزت على الصناعات المرتبطة بالنفط و الغاز و بدأت بترقية قطاع المحروقات و اعتباره قطاع استراتيجي ، وهذا ما تفسره الأموال الهائلة المتخصصة في هدا القطاع .

رغم أن نصيب البرامج التنموية من الاستثمارات و مخططات استطاعت أن تحقق بعض النتائج الإيجابية نسبيا فيما يخص التكفل بالاحتياجات الأساسية للمواطنين ، إلا أنها لم تكن كافية و لم تستجب لمطالب و طموحات الشعب بالجزائر، و ذلك بسبب ظهور عدة عراقيل

[1]- ميرغاد لخضر ، واقع المالي المحلية في الجزائر ، مذكرة الماجستير ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 66.

في مجال التخطيط كبقاء عدة إنجازات من مخطط إلى آخر، و هذا ما يؤكد ضعف الاقتصاد الجزائري على استيعاب الاستثمارات المخططة .

و في نهاية الثمانينات و جدت الجزائر نفسها تعاني من عدة مشاكل و عراقيل و اختلالات بسبب انخفاض أسعار البترول ،و ارتفاع المديونية الخارجية و عجز في ميزان المدفوعات مما دفع الجزائر إلى إعادة النظر في خطتها التنموية ،و مع مصدور دستور 1989دخلت الجزائر مرحلة جديدة و عرفت تحول في مسار الدولة على جميع الأصعدة السياسة و الاقتصادية، إلا أن هذا التحول صاحبه العديد من المشاكل و العراقيل و الاختلالات ،و من اجل مواجهة هذه الصعوبات شرعت الجزائر في تطبيق و إعداد و تنفيذ مجموعة من البرامج التنموية تتماشى مع توجهاتها الجديدة التي ترمي إلى فتح اقتصادها و تحرير المنافسة بغية دخول إلى اقتصاد السوق في ظل عولمة الاقتصاد الدولي [1] .

لكن بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وجهتها الدولة الجزائرية إلى التنمية المحلية و كانت إنجازاتها كبيرة نسبيا، إلا أنها عرفت نجاحات و إخفاقات و سلبيات لا تزال تعترض طريق التنمية المحلية و تمنعها من تحقيق أهدافها المرجوة ،و ذلك لان الاقتصاد الوطني يعاني من أزمة بالرغم من تنوع الثروات البشرية و المادية ،و لا تزال المحروقات تحتل الصدارة في الاقتصاد الجزائري إذ أن 60% من إيراداتنا الجبائية تأتي من المحروقات .

ان تقلبات أسعار البترول تشكل مصدرا خارجيا غالبا ما يوقف النمو الجزائري و هكذا يكون الاقتصاد البترولي بفعل العوامل الخارجية مورد نمو او ركود حسب الظروف و لهذا يجب على الجزائر التخلص من التبعية النفطية و إيجاد موارد أخرى .

[1]- خالد خالفي ، سيد علي بن حمدي ن الية تجسيد الاستقلال المالي للجماعات المحلية ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الاول حول التنمية المحلية في الجزائر ن واقع و افاق ، المركز الجامعي البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج ، الجزائر ، 14-15 ، افريل 2008 ، ص 17 .

المطلب الرابع : معوقات التنمية المحلية في الجزائر

بالرغم من إن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب و السياسات و الإستراتيجية التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية و كوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية و الريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية الشاملة و المتوازنة ،إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات و التي منها:

***المعوقات الاقتصادية:**تتمثل هذه المعوقات الاقتصادية في:

- ضعف مصادر التمويل المحلي والنظام الجبائي خاصة فيما يخص الإيرادات المحلية

-اعتماد الجماعات المحلية بالدرجة الأولى على مساهمات الدولة بالرغم من ان القانون يمنحها حق اقتراح المبادرة والقيام بالمشاريع التنموية [1]

- العزلة و عدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية

- غياب الاستقلالية المالية في التسيير

-اختلال التوازن ما بين الموارد و النفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية و عدم توافق هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا و متسارعا فتتعدد صلاحيات الجماعات المحلية خصوصا البلديات لان مساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها [2]

***المعوقات السياسية :**من بين المعوقات السياسية نجد :

-الصراعات الحزبية بين مختلف التشكيلات السياسية المكونة من المجالس الشعبية البلدية و الولائية [3] .

-ضعف المناخ الديموقراطي و سيطرة العلاقات و الروابط التقليدية و القبلية في عملية اتخاذ القرارات بشان برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية [4]

-غياب اللامركزية و خاصة الإدارية ينفي أهمية دور التنمية المحلية و يلغي جهودها من الأصل، حيث ان هذا الجانب السياسي (اللامركزية) هام لأنه يحقق الديموقراطية و الشورى بشكل فعال، كما انه يحقق التوازن بين الأهداف القومية و المحلية و يعطي فرصة لوجود

---

[1]- حسين عبد المطلب الاسرج ، سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ، مجلة رسائل البنك الصناعي ، العدد 83 ، ديسمبر 2005 ، ص 14.

[2]- احمد عبد اللطيف ، التنمية المحلية ، مصر ، دارلدينا للطباعة و النشر و التوزيع ، 2011 ، ص 78 .

[3]- خنفري لخضر ، مرجع سابق ، ص 222.

[4]- فريل هيدي ، الادارة العامة ، منظور مقارن ، ترجمة محمد قاسم القريوني ، ديوان المطبوعات الجامعية 1985 ، ص168.

الخدمات المتكاملة ،و يؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية و ترقية إحساس المواطن بالمشاكل الوطنية و ليس التركيز فقط على المطالب المحلية

-غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية و الجماعية و الذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديموقراطية

***المعوقات الإدارية:**

-تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وانتشار اللامبالاة والسلبية .

-تركيز كبير على السلطة والقوة في المستويات المحلية والإقليمية ،وذلك بسبب الأعداد الكبيرة من النخب التي تسعى إلى تحقيق مصالحها دون الاهتمام بالشرائح السكانية .

-عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة الى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.

-سوء تسيير الموارد البشرية وهذا النقص كان سلبا على تحقيق التنمية المحلية .

-عدم وجود سياسيات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي .

-من عراقيل التخطيط في حد ذاته غياب المشاركة الشعبية الحقيقية والفعالة في عملية التخطيط التنموي بشكل عام .

***المعوقات الاجتماعية :**

-من اشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية كمشكل الفقر الذي هو أساس الكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية .

-ضعف العلاقة ما بين الإدارة والمواطن.

-الانفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية .

-تأخر البيئة الاجتماعية وهذا التأخر متمثل في نقص ومحدودية التعليم والتكوين أي نقص المهارات التقنية والإدارية على مستوى المحلي .

المطلب الخامس : حلول ممكنة لتفعيل التنمية المحلية في ظل التحدي الاقتصادي الراهن بالجزائر[1]

وجب على الدولة وضع خطط واستراتيجيات محكمة لإعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر من بين هذه الاستراتيجيات:

-تنصيب الكفاءات على مستوى المجالس المحلية .

-إصلاح المالية العمومية المحلية .

-تسييرا لمخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية .

-الإشراف على توفير الخدمات الحضرية والريفية للمجتمعات المحلية .

-تجسيد الحوكمة المحلية عبر إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية .

-تفعيل الرقابة ومحاربة الفساد في التسيير عبر كبح المحسوبية و الرشوة و المحاباة .

-تفعيل الجباية كوسيلة لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر حيث تعرف الجباية المحلية في الجزائر نوعا من التسيب نتيجة جملة من الاختلالات، و أن وجود هذه الاختلالات تنعكس سلبا على الحصيلة الضريبية للجماعات المحلية ما يقف عائقا في سبيل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر .

-التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية .

-إعطاء الأولوية للبرامج الفلاحية في المناطق الداخلية و دعم النشاط الفلاحي بهدف خلق ثروة وتحسين مستويات العيش و ضمان استقرار أفراد الريف .

-ضرورة الارتقاء بالسياحة المحلية وتشجيع و تشهيل الاستثمار في هذا القطاع .

-خلق ودعم الاستثمار خاصة في ما يتعلق ببرامج الافراد في انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

[1]- مجلة اقتصاد المال و الاعمال ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، ديسمبر 2018 ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الجزائر .

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما ذكر في هذا الفصل نستنتج انه مع تراكم جملة من المشاكل ، و نظرا للظروف التي اصبح يتخبط فيها معظم الفلاحين

كل هذه المعطيات ساهمت في وضع حلا لها بتفكير عقلاني ، و ذلك بالرجوع الى خدمة الأرض و الاستفادة منها و استغلالها احسن استغلال ، و هذا من خلال ما سمي بالدعم الفلاحي ، بهدف بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة تساهم في رفع التحديات التي واجهت الفلاحة في السابق و التي تواجهها في الحاضر .

يعتبر التمويل حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الإنتاجية ، فالقطاع الفلاحي هو اخر يحتاج لمثل هذا التحويل كغيره من القطاعات ، و هذا من اجل النهوض به .

كم يمكن القول أيضا للتنمية المحلية مجموعة من المقومات التي لا بد من توفرها لتحقيق تنمية محلية ناجحة ، و علميا فان تحقيق التنمية المحلية لا يتجسد الا بتوفر عنصر التمويل أي إيجاد مختلف الموارد المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية ،الا ان التنمية المحلية في الجزائر تعاني من بعض المشاكل و المعوقات التي تعرقل عملية التنمية المحلية .

خاتمة العامة:

من خلال دراستنا هذه التي تتمحور حول موضوع القطاع الفلاحي و اثره على التنميةالمحلية ، و التي تمالتعرف من خلالها على الاطار المفاهيمي بكل ما يتعلق بالفلاحة و التنمية المحلية ، ثم تعرضنا بعد ذلك الى تشخيص واقع القطاع الفلاحي بالجزائر بالتعرف على مقومات و مؤهلات هذا القطاع ، اضافة الى ذلك مساهمة القروض الفلاحية ، و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و المحلية في الجزائر .

و قد توصلت هذه الدراسة الى ان القطاع الفلاحي له اهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية و النمو الاقتصادي، فالجزائر تزخر على مقومات طبيعية و بشرية في هذا القطاع ، كما يساهم في ترقيته و الاستفادة منه لإحداث اقلاع اقتصادي فعال .

فقد اصبح من الضروري الاهتمام بالقطاع الفلاحي كبديل للمحروقات، خاصة مع الانخفاض المستمر للنفط و ذلك لتجنب الوقوع في ازمات مستقبلا ، و ايضا كون القطاع الفلاحي قطاع فعال و له دور كبير في تمويل الاقتصاد الوطني و توفير مناصب الشغل ، و زيادة الصادرات الفلاحية التي ينتج عنها دخول العملة الصعبة .

و قد توصلنا أيضا من خلال ما درسناه في موضوع التنمية المحلية الذي مكننا ان نستخلص انه قد تعددت مفاهيم التنمية المحلية ، فالتنمية المحلية منهج تنموي حديث و متكامل لمختلف الجوانب و الابعاد ، فهو يقوم على أسس و قواعد العلوم الاقتصادية و الاجتماعية ، فالتنمية المحلية تسعى الى تفعيل الطاقات الكاملة من اجل تحقيق نهضة تنموية ناجحة .

و الجزائر كغيرها من البلدان تحاول تحقيق تنمية وطنية شاملة للخروج من الازمات المتعددة التي قد عرفتها ، و لكي تتحقق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة لا بد من إيجاد مجموعة من الاستراتيجيات التي تحقق تنمية محلية ناجحة .

اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : الفلاحة نعني بها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي و الحيواني ، و ذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان . ومن بين العوامل المؤثرة على قيامها نجد المناخ ، التربة ، السطح الأرضي الزراعي . و هي فرضية صحيحة

بدليل أن الفلاحة تعتبر حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه، من اجل العيش و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

الفرضية الثانية : يتمثل دور القطاع الفلاحي في التنمية المحلية بتحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى السوق المحلي في إنتاج المنتجات الفلاحية . فرضية صحيحة .

بدليل أن الجزائر حققت زيادات معتبرة في الإنتاج ، خاصة فيما يتعلق بشعبة الحبوب و الخضر .

الفرضية الثالثة : للقطاع الفلاحي دور في التنمية المحلية ، حيث قام بامتصاص البطالة ، وزيادة نسبة التشغيل . فرضية صحيحة

بدليل مناصب العمل التي وفرها هذا القطاع .

الفرضية الرابعة : من بين المعوقات و العراقيل التي تواجه التنمية المحلية في الجزائر نجد المعوقات الاقتصادية التي تتمثل في ضعف مصادر تمويل التنمية المحلية .فرضية صحيحة بدليل أن ضعف مصادر التمويل المحلي والنظام الجبائي خاصة فيما يخص الإيرادات المحلية.

من خلال هذه الدراسة تمكنا من الوصول الى مجموعة من النتائج و المقترحات :

***نتائج البحث :**

- نستخلص من خلال ورقتنا البحثية أن القطاع الزراعي من القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي ، و الأمن الغذائي و كذلك مساهمته في التشغيل . و لزيادة تحقيق أهداف أخرى يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي و معالجة جدية للمشاكل التي يتخبط فيها .

- تعتمد التنمية المحلية على مشاركة الشعبية و الجهود الحكومية .

- للتنمية المحلية أبعاد اقتصادية واجتماعية ذات أهمية كبيرة في حياة الفرد و المجتمع.

- للتنمية المحلية في الجزائر معوقات وعراقيل عديدة لدي يجب على الحكومة وضع حلول واستراتيجيات لتحقيق تنمية محلية ناجحة.

- ضعف القدرات المالية للجماعات المحلية و قلم مداخيلها .

التوصيات :*

من خلال الورقة البحثية يمكن اقتراح بعض التوصيات فيما يلي :

-النظر للفلاح على انه عون اقتصادي من خلال إعادة الاعتبار للمهنة الفلاحية .و أن المنتوج الفلاحي له قيمة مالية و إستراتيجية .

- تشجيع الشباب خاصة من يمتلك تكوينا و ثقافة فلاحية ، على العمل في النشاط الفلاحي و الاهتمام بالصناعات الغذائية و تربية المواشي .

-تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال مواصلة الدعم المادي و المالي للمستثمرين كمواصلة سياسة الإعفاء الضريبي المعمول به في القطاع الفلاحي .

- تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل المادية و البشرية ، وإعادة تشييد الأقاليم الفلاحية و المحافظة على الموارد الطبيعية ، و التي بشأنها دفع عجلة التنمية الزراعية عن طريق استخدام المؤهلات الحديثة في مجال الزراعة و الاستعمال الأمثل للتكنولوجيا الحديثة .

-محاولة تحقيق تنمية محلية شاملة و لا تأتي بمجرد إصدار قوانين أو مراسيم و إنما البدا من الانسجام ومواكبة ظروف ومقتضيات التطور، خاصة بذلك، فنجاح العمل التنموي يرجع أساسا إلى الاعتماد على الموارد المحلية وأثمنها هو العنصر البشري.

-لا يمكن للتنمية أن تنجح من دون أن تكون هناك بيئة مساعدة ومستوى من القدرات الثقافية تساعد في عملية المشاركة.

-إعادة النظر في حصيلة الجماعات المحلية من الموارد المالية و الجبائية و الغير كافية لتحقيق تنمية محلية فعالة .

-إعطاء الأولوية للبرامج الفلاحية بالولايات الداخلية كون أن الفلاحة اليوم تكتسي رهان حقيقي في تحريك تنمية المناطق محليا .

قائمة المراجع :

باللغة العربية :

1- خديجة عباش "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر " ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، 2010-2011

2- عبد الوهاب مطر الداهري ، "أسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي "، مطبعة العالي الطبعة الأولى ، بغداد ،1969

3- زهير عماري ،" تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري "، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد تطبيقي ،جامعة خيضر بسكرة 2013- 2014

4- محمد زوكة ، "الجغرافيا الزراعية" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000

5- محمد شفيق ، التنمية الاجتماعية ، دراسات في قضايا التنمية و مشكلات المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ، مصر ، 1993

6- كمال التابعي ، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية ، القاهرة ، دار المعارف ، 1993

7- عبد المطلب عبد المجيد ، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، دار الجامعية ، الإسكندرية 2011

8- مصطفى الجندي ، الإدارة المحلية و استراتيجياتها ، منشاة المعارف ، الإسكندرية 1987

9- جمال زيدان ، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع ، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2014

10 - لخضر مرغاد ، كمال منصوري ، التمويل بالوقف بدائل غير تقليدية مقترحة لتمويل التنمية المحلية ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات ، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر .

11- عباس علي ، الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال ، دار إثراء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2008

12- احمد مصطفى خاطر ، تنمية المجتمعات المحلية ، الاتجاهات المعاصرة ، الاستراتيجيات ،بحوث العمل و تشخيص المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية 2005

13- عبد الهادي الجوهري و اخرون ، دراسات في التنمية المحلية ،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،2001

14- وسيلة السبتي ، تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب ، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر

15- رشيد سالمي ، اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية بالجزائر ، اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2006 .

16- سعودي محمد ، اثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية ، مذكرة ماجستير ، جامعة شلف ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2007 .

17- جوهري هشام ، بونافسة الصالح ، اشكالية الاستقرار السياسي ، دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية ورقلة ، مذكرة ليسانس في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر 2013/2012 .

18- محمد فرحي ، دور البعد الروحي في ادارة التنمية المحلية الاقتصادية و اثره في محاربة الفساد الاداري ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول الاصلاح الاداري و التنمية الاقتصادية ، يومي 04/03 ديسمبر 2006، معهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي خميس مليانة .

19- سبخاري محمد ، ادارة التنمية الريفية و مكافحة الفقر الريفي بالجزائر ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثاني حول واقع و افاق التنمية الريفية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة عمار ثلجي بالاغواط ،28/27 اكتوبر 2009

20- فؤاد العطار ، مبادئ القانون الاداري ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، مصر 1955

21- خالد سمارة الزغبي ، تشكيل المجالس المحلية و اثره على كفايتها (دراسة مقارنة) منشاة المعارف ، الاسكندرية ، مصر 1984

22- عبد الحق الفيدمة ، ماهية الجماعات المحلية و التنمية المستدامة ، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، العدد الاول

23- فريدة قصير مزياني ، مبادئ القانون الجزائري ، مطبعة باتنة 2001

24- ناصر لباد ، الاساسي في القانون الاداري ، الطبعة الثانية ، دار المجدد ، الجزائر

25- عبد الهادي الجوهري و اخرون ، دراسات في التنمية المحلية ،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،2001،

26 - غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري و اشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2011/2010

27- سلمان بودياب ، "اقتصاديات النقود والبنوك" ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، دمشق 1996

28- المجلة العلمية للمستقبل الاقتصادي ، جامعة امحمد ، بومرداس

29- احمد زكي ، "الكفاح من اجل الاصلاح الزراعي و التغيرات الاجتماعية في المناطق الريفية "، جريدة المناضل ، العدد3 ، 2016/12/05

30- وزارة الزراعة الجزائرية ،انجازات وزارة الزراعة ، العدد 243 ، 2019/02/23.

31- جمعي عماري ، "مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية ، الملتقى 2دول الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر ، 2016/04/25

32- فيصل مخلوف ، قراءة في مناهج الإرشاد الزراعي ، شبكة المعرفة الريفية ، 2019/05/15

33- منال طلعت محمود ،الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ،2003

34- خالد سمارة الزغبي ، التمويل المحلي للوحدات الادارية المحلية ، شركة الشرق الاوسط للطباعة ، عمان ، الاردن ، 1985

35- عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الاداري ،جسور النشر و التوزيع ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2007

36- عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي و التنمية المحلية ، الاسكندرية ، دار الجامعية ، 2001 ،

37- سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، منشورات الحلي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ،2003

38- مراد محمد حلمي ، مالية الهيئات العامة المحلية ، مطبعة نهضة مصر ، 1962 ،

39- حسين صغير ، دروس في المالية و المحاسبة العمومية ، الجزائر ، دار المحمدية العامة ، 2011

40- خالد خالفي ، سيد علي بن حمدي ن الية تجسيد الاستقلال المالي للجماعات المحلية ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الاول حول التنمية المحلية في الجزائر ن واقع و افاق ، المركز الجامعي البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج ، الجزائر ، 14-15 ، افريل 2008

باللغة الفرنسية :

1- SHIMAA LOTFY , INFORMATION AGRICOLE ,edarabia,12-06-2019

2- factorsaffectingfarming .revisionworld .retrieved 15-10-2019 .edited .

3- factorsthat affect the distribution of agriculture .retrieved 15-10-2019 .edited

4- fidaaali al-rawabdeh .agriculture.food .april 23-2019

5- ANDRE JOYAL .LE DEVLOPEMENTLOCAL .EDITTION DE L'IQRC.PARIS .2002

6- - JOSEPH LAUGIE DU TERRITOIREEDITION DALLOZ . PARIS

7- PHIILIPPE AAYDOLOT.ECONOMIE REGONALE URBANE .ED ECONOMICAP .PARIS .1985

8- JOSEPH LAUGIE .PIERRE DELFAUD ET CLAUD ET LACOUR ESPACE REGIONALE ET AMEAGEMET DU TERRITOIRE

9- JEAN-LOUIS GUIGOU .LE DEVELOPMENT LOCAL .ESPOIRS .IN DEVELOPMENT LOCAL ET DECENTRALISATION . SOUS LA DERECTION DE BERNARD GUESNIER . ED ECONOMICA . PARIS 1986.